المقطع الصوتي في العربية

الأستاذ الدكتور
صباح عطيوي عبود



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم

المقطع الصوتي في العربية

المقطع الصوتي في العربية

الاستاذ الدكتور

صباح عطيوي عبود

الطبعة الأولى

2014م - 1435هـ



دار الرضوان للنشر والتوزيع - عمان

الفهرس

رموز الكتابة الصوتية[1]

الصوت	رمزه العربي	الصوت	رمزه العربي
1. الهمزة	ء	21. القاف	ق
2. الباء	ب	22. الكاف	ك
3. التاء	ت	23. اللام	ل
4. الثاء	ث	24. الميم	م
5. الجيم	ج	25. النون	ن
6. الحاء	ح	26. الهاء	هـ
7. الخاء	خ	27. الواو الاحتكاكية	و
8. الدال	د	28. الياء الاحتكاكية	ي
9. الذال	ذ	29. الألف	ـً
10. الراء	ر	30. الفتحة	ـَ
11. الزاي	ز	31. الياء المصوّتة	ـٍ
12. السين	س	32. الكسرة	ـِ
13. الشين	ش	33. الواو المُصوّتة	ـٌ
14. الصاد	ص	34. الضمّة	ـُ
15. الضاد	ض	35. صوت الإمالة	را
16. الطاء	ط	36. صوت التفخيم	وا
17. الظاء	ظ		
18. العين	ع		
19. الغين	غ		
20. الفاء	ف		

(1) يُنظَر: أصوات العربية بين التحول والثبات: 106 .

المقدمة

الحمد لله حمدًا يليقُ بجلال وجهه وعظيم سلطانه وعلوِّ مقدرته وأفضل الصلاة وأتم التسليم على أشرف خلقه من الأوَّلين والآخرين.

أمَّا بعد:

فهذه دراسةٌ في المقطع الصوتي العربي أردتُ فيها أن أعرضَ لمفهومه وأنواعه وأهميَّة دراسته، وخصائصه وسماته؛ لأنَّي لم أطَّلع على دراسةٍ خاصَّة متفرِّدة بالمقطع الصوتي في العربيَّة، إذ جلُّ ما اطَّلعتُ عليه هو دراساتٌ في كتب غير مكرَّسة له، والأهمُّ من ذلك أنَّي وجدتُ هؤلاء الدارسين يذهبون إلى إنكار وجود المقطع عند علماء العربية القدماء، فهو عندهم من ابتكار المُحدثين. والحقُّ أنَّ القدماء قد عرفوهُ واتَّضح مفهومه عندهم، بل إنَّ المُحدثين عيالٌ عليهم حتَّى في المصطلح بله المفهوم والمكوِّنات، لكن الذي يلفت الانتباه أنَّ ذلك ورد عند الفلاسفة العرب لا اللغويين منهم، وربمَّا يعودُ ذلك إلى عناية الفلاسفة بالألفاظ وجرسها وتكوينها كالذي نجده عند الفارابي في (الموسيقى الكبير) مثلاً، لكنَّ ذلك لا يعني أنَّ اللغويين قد أهملوه في درسهم، بل دارت فكرةُ المقطع في أذهانهم، ألا ترى أنَّ الدراسة العروضيَّة كلَّها قائمة على التحليل المقطعي للكلام، فضلاً عن أنَّ الدراسة الصرفيَّة كلَّها تتحرَّكُ داخل البنيةِ المقطعيَّة للمفردة.

إنَّ معرفة النظام المقطعي لأيَّةِ لغةٍ تبرزُ ما هو جائزٌ فيها وما هو غيرُ جائزٍ، فالابتداءُ بالساكنِ مثلاً مظهرٌ مرفوضٌ في العربيَّة، بمعنى أنَّ المقطع فيها لا يبدأُ بصامتين؛ لأنَّ نظامها الصوتي يأبى ذلك، في حين نجد ذلك سائغًا في غيرها من اللغات؛ لأنَّ نظامها المقطعي يجوِّزُ ذلك، والابتداءُ بالحركة في العربية مرفوضٌ أيضًا، لأنَّ نظامها المقطعي لا يمكنُ له أن يكون كذلك، في حين نجد ذلك سائغًا في غيرها. ولهذا وسواه جاءت هذه الدراسة علَّها تفيدُ أهل العناية باللغة،

وما المقصدُ الأكبرُ منها إلا خدمةُ لغة القرآن ومرضاة رب العرش العظيم إنّه نعم المولى والنصير. والحمدُ لله أوّلاً وآخرًا.


المقطع الصوتي في العربية
همزة الوصل ووظيفتها الصوتية
أنواع المقاطع في العربية
خصائص المقطع العربي وسماته
1

المقطع الصوتي

في العربية

المقطع لغةً واصطلاحًا:

تتّفقُ المعجماتُ اللغويّة على أنّ المقطع يعني الآخر والانتهاء، جاء في لسان العرب: ((... ومقطع كلِّ شيءٍ ومنقطعه آخرُهُ حيث ينقطع، كمقاطع الرمال والأودية... ومَقاطيعُ الأوديةِ مآخيرُها ومُنْقَطَعُ كلِّ شيءٍ حيث يَنْتَهي إليه طَرَفُه والمُنْقَطِعُ الشيءُ نفسُه وشرابٌ لذيذُ المَقْطَعِ أي الآخر والخاتِمَةِ))[1].

وفي الاصطلاح: الأصوات اللغويّة كما ينطقها الإنسان، تخرج مجموعات مجموعات، وكلُّ مجموعة تُسمَّى مقطعًا، فقد يكونُ صوتين اثنين نحو (كَتَبَ) المُكوَّنة من ثلاثة مقاطع، وقد يكونُ أكثر مثل كلمة (أَكْتُبُ) المُكوَّنة من مقطعين اثنين[2].

أمّا في غير العربيّة فإنّ لفظة Syllable الانكليزية و Syllabe الفرنسية وSilbe الألمانية ترتبطُ بالأصل اللاتيني Syllabus الذي يعودُ إلى اللفظ اليوناني Sullabe ومنه الفعل Sullambanein ويعني الضمَّ والجمع، كما يستعمل أيضًا في معنى الاحتواء والأخذ جملة بلا تجزئة[3]، وهذه المعاني تتقاربُ مع معنى المقطع في العربيّة.

---

(1) لسان العرب: (قطع) ويُنظَر: العين: (قطع).

(2) يُنظَر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: 178.

(3) يُنظَر: التفكير اللساني في الحضارة العربية: 262، الهامش: رقم: 74.

المقطع: تعريف ونقد.

يقول دانيال جونز: ((أنْ تُحاولَ تعريفًا هو أنْ تُحاولَ المُستحيل))[1]، فهل نمضي مع جونز وعبارته هذه تاركين وحدة صوتيّة تُعَدُّ من أهمّ الوحدات الصوتيّة في السلسلة الكلاميّة المنطوقة ؟.

أنا لا أعتقد ذلك، إذ الحدُّ مفتاحٌ للوصول إلى ماهيَّة الشيء المدروس.

صعوبة تحديد المقطع:

لقد شعر الدارسون وعلماء اللغة بصعوبة إيجاد تعريف مُحدَّد وواضح للمقطع، فعلى الرغم من أنَّ أيَّ طفلٍ يتكلَّمُ لغةً ما يستطيعُ أنْ يَعُدَّ على أصابعه عدد المقاطع التي تتكوَّنُ منها الكلمة أو الجملة، إلاّ أنَّ واحدًا من علماء الأصوات لم يُفلِحْ في إعطاء وصف شامل ودقيقٍ للمقطع[2]، ويرى فندريس: ((أنَّ تعريفَ المقطع أمرٌ عسير))[3]، ويذهبُ إلى أنَّنا لو أخذنا أبسطَ الحالات، وهي الحالةُ التي تحتوي على سلسلة من الصوامت والمصوِّتات، أمكنَ أنْ نستخلصَ قاعدةً تنظّمُ هذه السلسلة إلى مقاطع، فالمصوِّتات تقتضي فتحَ الفم، وهذا الفتحُ مهما اختلفت سعتُهُ فهو دائمًا أكبرُ من ذلك الذي يصحبُ إنتاج الصوامت، فحالاتُ الفتحِ تقابل المصوِّتات، وحالات الغلق تقابل الصوامت، وتتجلّى هذه الحقيقةُ في الصورة التي ترسمها الاسطوانة المُسجِّلة، إذ تُشيرُ المنحنيات المُختلفة في درجتها إلى أماكن النزول التي تُكوِّنُ الصوامت، ولكن الدقَّة تنحصرُ في تحديد المنطقة التي تبدأ وتنتهي عندها المقاطع[4].

---

(1) دراسة السمع والكلام: 269 .

(2) يُنظَر: دراسة الصوت اللغوي: 240 .

(3) اللغة: 85 .

(4) يُنظَر: اللغة: 85 .

ويقول روديه: يوجد عند الانتقال من مقطع إلى مقطع تغيُّرٌ مفاجئٌ يُصيبُ كُلاً من الجهاز التنفُّسي والحركة النُّطقيَّة والإدراك السمعي، هذا التغيُّرُ الثلاثي يسمحُ في بعض الأحوال بتعيينِ حدودِ المقاطع ويكونُ التقسيمُ تحكيمًا في أحوال كثيرة أخرى، لذلك يكونُ من العبثِ أنْ نسعى إلى تحديدِه، كما لو أردنا أنْ نُحدِّدَ النُّقطةَ التي توجَدُ عند قاعِ وادٍ يقعُ بين جبلين[1].

إنَّ السبب الرئيس في اختلافهم هذا يعودُ إلى أنَّ الكلامَ الإنساني مُتداخلُ الأجزاء بحيث يكتسب الجزء القويُّ شيئًا من ضعف الجزء الذي يليه أو يسبقه، ويمكن أنْ يحدثَ عكسُ هذا الشيء، أي يكتسب الجزء الضعيف قوَّةَ الجزء الذي يليه أو الذي يسبقه[2]. ولهذا فإنَّ قواعدَ المقاطع المُتتاليَّة تتداخلُ فيما بينها، ويكونُ وضع الصامت مثلاً بين مصوِّتين من أكثر الأوضاع صعوبة في التحديد المقطعي في اللغات عامّة، وتصديق ذلك في العربيَّة: أنَّ اللامَ في الفعل (قالَ) وقد وقعت بين مصوِّتين / ق ـَ / ل ـَ / فإذا حاولنا نطقَ المقطع الأوَّل وجدنا أنَّ اللسان سُرعان ما ينزلق نحو اللام هكذا / ق ـَ ل /، وكأنَّ اللامَ داخلةٌ فيه، وهي في الحقيقة جزءٌ من المقطع التالي / ل ـَ /، فهي تنتمي إليه لا إلى المقطع السابق، وهذا الأمرُ يبدو في العربيَّة أيسرُ ممَّا هو عليه في اللغات الأخرى، إذ اختلفَ العلماء في هذا التحديد المقطعي على رأيين: الأوَّل يرى جواز نسبة الصامت إلى المقطع الأوَّل وإلى الثاني بسبب ((أنَّ الحدَّ الأدنى من التصويت والحدَّ الأعلى من التدخُّلِ أو التحكُّمِ ربَّما وقعا في منتصف نُطق الصوت، وسواكن كهذه يجبُ أنْ توصفَ بأنَّها تنتمي إلى كلا المقطعين))[3].

---

(1) يُنظَر: اللغة: 85 .

(2) يُنظَر: أصوات اللغة: 139 .

(3) دراسة الصوت اللغوي: 252، ويُنظَر: البحث اللغوي عند الهنود: 54 .

أمّا الرأيُ الآخر فهو يُنكرُ ذلك، ويرى ضرورة انتماء الصامت إلى أحد المقطعين بسبب تصوُّرِهم الراسخ بأنَّ المقطع وحدةٌ منفصلة دائمًا في السلسلة الكلاميَّة، فلا تداخل بين المقطعين بأيِّ شكلٍ من الأشكال، ولكنَّهم يعترفونَ بصعوبةِ وضعِ الأُسس التي تُميِّزُ حدودَ المقطع؛ لأنَّ السلسلةَ الكلاميَّة تتداخلُ غالبًا وتندمجُ.

بل رُبَّما يدخلُ المفصل في حالات كثيرة ليرسم حدود المقطع، فيلحق هذا الصامت مرَّةً بهذا المقطع وأخرى بذاك، فالكلمتان: an aim (التسديد) و aname لا تختلفانِ صوتيًّا، بيدَ أنَّ المفصّل يدخلُ ليميِّزَ المقاطعَ ومن ثمَّ تتمايزُ المعاني، فيكونُ (an + aim)، إذ يلحقُ الصوت (n) بالمقطع الأوَّل، ولكنَّه في الكلمة (a + name) يلحق الصوت (n) بالمقطع الثاني[1]، ويقول مارتينيه في هذا الصدد: ((يعتمد التقطيع على عوامل مُتعدِّدة لم يُعْرَفْ أو يُحَدَّدْ بشكلٍ تامٍّ إلاَّ قسمٌ منها حتَّى الآن))[2].

فضلاً عن أنَّ كلَّ لغةٍ لها نظام مقطعي خاص يختلف من لغة إلى أخرى، وعليه فإنَّ رسمَ حدودِ المقطع لابُدَّ أنْ يخضعَ للقواعد والأحكام الخاصَّة بكلِّ لغة.

ولهذا كلِّهِ اختلف اللغويّونَ المُحدَثون في نظرتهم إلى المقطع فاختاروا مسالك مختلفة فيزياويَّة ونُطقيَّة ووظيفيَّة، كما أنَّ الوسائل التي كانوا يستخدمونها لم تُمكّنهم من رسمِ حدودِ المقطع بدقَّة، لذا فإنَّهم قد وجدوا ((صعوبةً في تحديد بدايةِ المقطع ونهايته ولكنَّهم استطاعوا دائمًا تحديد وسطه أو أظهرَ جزءٍ فيه))[3].

---

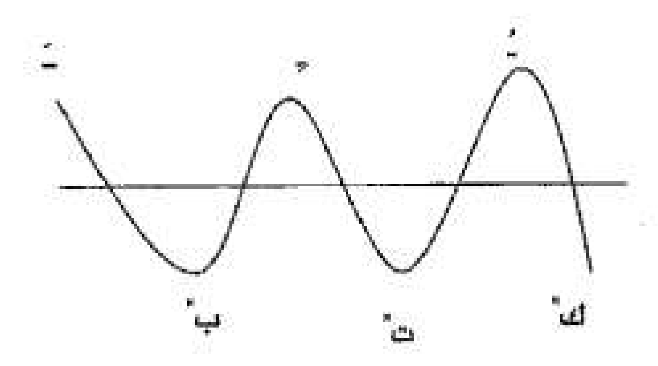
(1) يُنظر: دراسة الصوت اللغوي: 253 .

(2) مبادئ ألسنية عامّة: 69 .

(3) الأصوات اللغوية: 160 .

والحقُّ أنَّ التعريفاتِ التي وضعوها ليست دقيقةً وكاملة، بحيث يمكن أنْ تعطي وصفًا دقيقًا وتحديدًا ثابتًا للمقطع، ولولا مخافةُ الإطالة لعرضت هذه التعريفات واحدًا واحدًا بالنقد والتحليل، ولكنّي سأنتخبُ منها جُملةً أراها صالحةً للتدليل على ما أقول:

يقول جان كانتينو: ((إنَّ الفترةَ الفاصلةَ بين عمليّتين من عمليّات غلق جهاز التصويت سواءٌ أكانَ الغلقُ كاملاً أو جزئيًا هي التي تمثّلُ المقطع))[1]، فمن المعلوم أنَّ عمليّة غلق جهاز التصويت هي إنتاج الصوامت وعمليّة الانفتاح هي إنتاج المصوّتات، ولو وضّحنا هذا التعريف بالرسم لكانَ على الشكل الآتي مُمَثَّلاً بالمفردة (كُتِبَ) / كُ / تِ / بَ / .



إذ تحتلّ المصوّتات الأعالي أو القمم، وهي انفتاحات بلا ريب وتحتلّ الصوامت القواعد، وهي الانغلاقات الكاملة أو الجزئيّة كما يقول، ومن هذا الرسم يظهر أنَّ الفترة الفاصلة بين عمليّتي غلق جهاز التصويت تمثل المصوّتات فقط؛ لأنَّ الانغلاقات تمثّل الصوامت، وبما أنَّ هذه الفترة هي التي تمثّلُ المقطع، فهو قد اقتصرَ على المصوّتات وأخرج الصوامت، فهو تعريفٌ غيرُ مُكتمل، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنَّ المقطع المفتوح في الوقف مثل (نما) / نَ / مـَ / لا يقع بين انغلاقين. وبهذا فهو قد أخرجه من تعريفه؛ لأنَّ حدودَ المقطع عنده أن

(1) دروس في علم أصوات العربية: 191 .

يبدأ بانغلاق وينتهي بانغلاق، وقد التزمَ الطيِّب البكّوش هذا التعريف في تصريفه[1].

وقد عرّفه ماريوباي بقوله: ((قمّة السماع غالبًا ما تكون حركة مُضافًا إليها أصواتًا أخرى عادة، ولكن ليس حتمًا تسبق القمّة أو تلحقها، أو تسبقها وتلحقها، ففي"ah" قمّة الإسماع كما هو واضح هي "a"، وفي "it" هي "i"، وفي "do" هي "o" وفي get هي "e"))[2]، وهذا - كما يبدو لي- ليس تعريفًا للمقطع، بل توضيح وشرح لمكوّناته، فقمّة الإسماع هي المصوّتات التي تمتاز بقوّة وضوح عالية في السمع أكثر من الصوامت، ولهذا تقع في القمم، ولكن ((توجد لغات كثيرة يمكن فيها للام والراء والميم والنون، وحتّى السين والزاي أن تقعَ قمّة إسماع مكان العلّة وتكون محور المقطع، ففي التشكيلة كلمات مثل Krst وpln حيث تقوم الراء واللام بدور قمة الإسماع مؤدِّيةً وظيفة العلل))[3]، وقوله: ((تسبق العلّة أو تلحقها)) يعني أنّه بالإمكان أن يبدأ المقطع بالقمّة، وهذا غيرُ جائز في العربيّة البتّة، كما أنّه لم يُقدِّمْ لنا تحديدًا دقيقًا لبداية المقطع ونهايته ولهذا فهو تعريفٌ يعتوِرُهُ القصور.

ولم يكتف الدكتور عبد الرحمن أيّوب بتعريف واحد للمقطع، فهو عنده غيرُ مستقرٍّ، إذ قال في (أصوات اللغة): ((المقطع: هو مجموعة من الأصوات التي تمثّل قاعدتين تحصران بينهما قمّة))[4]. وعرّفه في (محاضرات في اللغة) قائلاً: ((المقطع هو عبارة عن مجموعة من الأصوات تمثّل قاعدة وقمّة وقاعدة وتكون

(1) يُنظَر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: 76 .

(2) أسس علم اللغة: 96 .

(3) أسس علم اللغة: 96، الهامش رقم (1)، ويُنظَر البحث اللغوي عند الهنود: 53 .

(4) أصوات اللغة: 139 .

القاعدة السكون السابق على الكلام أو السكون اللاحق له))[1]. ونحنُ لو تأمّلنا تعريفه الأوّل لوجدناه ناقصًا إذ اقتصرَ على المقطع المغلق، فهو قد أخرج المقطع المفتوح وهو يبدأ بقاعدة وينتهي بقمّة؛ لأنّ المجموعة الصوتيّة عنده ثلاثة أصوات: قاعدتان وقمّة، غيرَ أنّ المقطع المفتوح يتكوّنُ من قاعدةٍ متلوّةٍ بقمّة، فضلاً عن أنّ المقطع المزيد ينتهي بقاعدتين فهو غيرُ داخلٍ في التعريف أيضًا.

أمّا تعريفُهُ الآخر فهو لا يختلف عن سابقه، وما قلته عن التعريف الأوّل ينطبق عليه، ولكن يلوح لي في قوله: ((وتكون القاعدة السكون السابق على الكلام أو السكون اللاحق له)) أنّه قولٌ مُبهَمٌ ويكتنفه الغموض فما معنى السكون السابق على الكلام ونحن نعلم أنّ القاعدة هي التي تسبق القمّة، بل قد يبدأ المقطع في الانكليزية بصامتين أي بقاعدتين، والقاعدة من الكلام وليست سابقة على الكلام، فالسكونُ ليس جُزءًا من المقطع، وكذلك السكون اللاحق، فهو قد جعل نهاية الكلام سُكونًا مُعادلاً للصامت، ولكن السكون عدمٌ لا وجودَ له في التشكيل الصوتي فكيف يُعادل الصامت؟ ثمّ إذا كان الكلام سلسلة منطوقة متداخلة فمن أين يأتي السكونُ داخلها؟ إنّه تعريفٌ لا يرقى إلى أن يكون دقيقًا مُحدَّدًا جامعًا لكلّ صفات المقطع الصوتي.

وإذا انتقلنا إلى الأستاذ محمّد الأنطاكي وجدناه يُعرِّف المقطع بقوله: ((هو وحدةٌ صوتيّةٌ أكبرُ من الصوت المفرد، وتتألّف هذه الوحدة من صوتٍ طليق واحد قصيرًا كان أو طويلاً، معه صوتٌ حبيس واحدٌ أو أكثر))[2]. ويقصد بالصوت الحبيس الصامت وبالصوت الطليق المصوّت، وهو بهذا التعريف أوضح حجم المقطع الصوتي بكونه أكبرَ من الصوت المفرد، وهو تحديدٌ سليم، ولكن ما

---

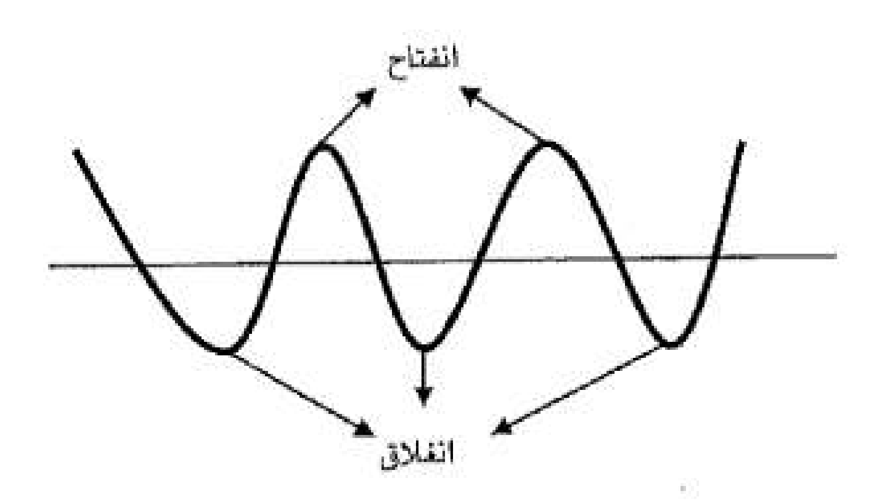
(1) محاضرات في اللغة: 141 .

(2) المحيط في أصوات العربية: 1/ 21 .

عدد هذه الأصوات ؟ لأنَّ عبارته ((معه صوتٌ حبيس واحد أو أكثر)) عبارةٌ غيرُ مُحدَّدة، فقولُهُ: ((أو أكثر)) يحتمل اجتماع عدد كبير من الصوامت، ثمَّ أين موقع هذه الصوامت من المصوِّت أهي تسبقه أم تلحقه؟، فهو لم يوضِّح لنا بدايته ولا نهايته.

وقد أعاد الأستاذ الأنطاكي التعريفَ نفسَهُ مع زيادةٍ في مكانٍ آخر قائلاً: ((فالمقطع هو مجموعة من الأصوات المفردة تقع بين كلِّ انفتاح من انفتاحات الفم أثناء الكلام وبين الانفتاح الذي يليه، وبعبارة أخرى: المقطع هو مجموعة من الأصوات المفردة تتألَّف من صوتٍ طليق واحد معه صوتٌ حبيسٌ واحد أو أكثر))[1].

وتعريفُهُ هذا لا يخلو من تناقضٍ؛ لأنَّ الصوتَ الذي يقعُ بين الانفتاحين هو صامتٌ واحدٌ، ولا يكون ((مجموعة من الأصوات المفردة)) كما يقول، ثمَّ إنَّ هذا يقتصر على الصامت، وهو لا يُشكِّلُ مقطعًا أبدًا؛ لأنَّه قاعدةٌ والقاعدةُ لا بُدَّ لها من قمَّةٍ ليتكوَّنَ المقطع الصوتي. فالتعريفُ قاصرٌ؛ لأنَّهُ لا يشمل المصوِّتات، ويتجلَّى الأمرُ توضيحًا بالرسم الآتي:



(1) الوجيز في علم اللغة: 238 .

فالمحصور بين الانفتاحين صامتٌ فحسب؛ لأنَّ الانفتاح إنتاجُ المصوِّت والانغلاق إنتاجُ الصامت.

وأختتمُ هذه النماذج بتعريف الدكتور رمضان عبد التواب وهو: ((كمية من الأصوات تحتوي على حركة واحدة، ويمكن الابتداء بها والوقوف عليها من وجهة نظر اللغة موضوع الدراسة، ففي اللغة العربية مثلاً لا يجوز الابتداء بالحركة، وكذلك يبدأ كلُّ مقطعٍ فيها بصوتٍ من الأصوات الصامتة))[1].

والمُتأمِّلُ لهذا التعريف واجدٌ أنَّهُ لا يمكنُ أنْ يُعوَّلَ عليه في اتِّخاذِهِ تعريفًا مُحدَّدًا دقيقًا شاملاً، إذ يبدأ بعبارةٍ مُبهمةٍ وهي ((كميَّة من الأصوات))، ولا نعلمُ عددها إلاَّ أنَّها تحتوي على حركة واحدة فما عدد الباقي؟ وأين موقعه من الحركة هذه أيسبقها أم يليها؟ وهو بتعريفه هذا أراد له أنْ يكونَ شاملاً لأنواع المقاطع في اللغات الأخرى - كما يبدو- بدليل قوله: ((يحتوي على حركة واحدة)) فإنَّ قسمًا من المقاطع في بعض اللغات لا يحتوي على مصوِّت كما سبق مثاله، فضلاً عن أنَّهُ لم يوضِّحْ متى ينتهي هذا المقطع ليبدأ مقطعٌ آخر، فهو تعريفٌ كسابقاتهِ من التعريفات غيرُ قادرٍ على تحديد معالم المقطع بدقَّةٍ ووضوح.

وخُلاصةُ القولِ ممَّا تقدَّم أنَّ جميعَ ما أوردتُهُ من نماذجَ لا يُمكنُ التعويلُ عليه ليكونَ حدًّا جامعًا مانعًا للمقطع الصوتي.

وإذا تذكَّرنا عبارة جونز المُتقدِّمة، فهل من الاستحالة وضع تعريفٍ للمقطع؟

الحقُّ أنَّ ما وضعه أُستاذُنا الدكتور حسام النعيمي يُمكنُ أنْ يكونَ تعريفًا يُركَنُ إليه ويُطمأَن، حيثُ يقول: ((المقطع: وهو وحدةٌ صوتيَّةٌ تبدأُ بصامتٍ

---

(1) التطور اللغوي: 62، لحن العامة في ضوء علم اللغة الحديث: 49، المدخل إلى علم اللغة: 101.

يتبعهُ صائت، وينتهي قبل أوَّلِ صامت يردُ متبوعًا بصائت، أو حيث تنتهي السلسلة المنطوقة قبل مجيء القيد))[1].

فهو حَدٌّ جامعٌ مانع، أوضحَ لنا مُكوِّنات المقطع وترتيبها داخله، كما أنَّهُ بيَّنَ حدودهُ: متى يبدأ؟ وأين ينتهي.

بيدَ أنَّ المُلاحظَ على هذا التعريفِ أنَّهُ خاصٌّ بالمقطع الصوتي في العربيَّة ولا يمكنُ أنْ ينطبقَ على المقاطعِ في غيرها من اللغات، ممَّا يوحي لنا أنَّ وضعَ تعريفٍ واحدٍ يخُصُّ اللغاتِ كلَّها لا يمكنُ عملهُ، إذ من الأفضلِ أنْ يقومَ علماءُ اللغةِ بوضعِ تعريفٍ للمقطع داخل كلِّ لغةٍ؛ ذلك لأنَّ المقاطعَ تختلفُ من حيث مكوناتها وترتيب هذه المكوِّنات من لغةٍ إلى أخرى فما يتَّصفُ به هذا المقطع في لغةٍ مُعيَّنةٍ يختلفُ عن المقطع الآخر في لغةٍ أخرى، فكلُّ لغةٍ لها نظامُها المقطعي الخاصُّ بها.

المقطعُ بين المؤيِّدين والمُعارضين:

يبدو أنَّ نظريَّةَ المقطع قد تعرَّضت للنقد في بدايةِ الدرس الصوتي الحديث، إذ دار خلافٌ حولَ أهميَّة المقطع في الدراسة الصوتيَّة بين مؤيِّدٍ ومُعارض، فقد صرَّحَ (سويت) بأنَّ المقطعَ لا أهميَّةَ له صوتيًّا؛ لأنَّ القسمَ الوحيدَ الذي يتحقَّقُ في الكلام عمليًّا هو المجموعات النفسيَّة التي تعودُ إلى الضرورة العضويَّة للتنفُّس، وذهب (روسيلّو) الفرنسي إلى أنَّ الكلمةَ والمقطعَ لا يوجدانِ إلاّ في الكلامِ المُقَطَّع، كما نقلَ عن (سيريتشر) قوله: إنَّ الكلامَ لا يحتوي على قوالبَ من الأصواتِ كما تُمثِّلها الحروف أو أيُّ مجموعاتٍ أكبرَ كالمقطع[2].

---

(1) اتصال الفعل بضمائر الرفع: 2 (بحث) ويُنظَر: المصطلح الصوتي: 180 .

(2) يُنظَر دراسة الصوت اللغوي: 237 .

ومن اللغويِّين من جعل موقع المقطع الصوتي في الترتيب الصوتي في المرحلة الثانية بعد (الصُوَيْتة)، أو هو العربة الثانية في القطار على حدِّ تعبير (ستيتسون) فالعربةُ الأولى تحتلُّها الصُوَيْتةُ، ثمَّ يأتي المقطعُ ضمنَ ما يُسمَّى مجموعة النَّغم التي تحتوي على النبر وتتابعات المقاطع[1]، بل عدَّهُ بعضُ اللغويِّينَ شيئًا غريبًا على التحليل اللغوي، ومثَّله بابن الزوجة من زوجٍ سابق[2].

إلاّ أنَّ طائفةً أخرى أعلنت أنَّ للمقطعِ أهميَّةً قُصوى في الدراسة الصوتيَّة، فذهبَ بعضُهم إلى أنَّ تشكيلَ المقطع يتمُّ في مرحلةٍ تاليةٍ للأصواتِ التي تتجمَّعُ في وحداتٍ صوتيَّةٍ، وأهمُّ هذه الوحدات هو المقطع، الذي يُشكِّلُ فكرةً أساسيَّةً من أفكار علم الأصوات[3].

ويرى سوسير أنَّ المقطعَ يمتازُ بحدود، وأنَّ الذي يُميِّزُ حدودَ المقطع هو الانتقالُ من الانفجارِ الداخلي إلى الانفجار الخارجي في السلسلة الصوتيَّة، وأنَّ انتظامَ المقاطع في سلسلةٍ واحدةٍ من الصويتات يعتمدُ على هذا الانتقال، كما أنَّ للمقطع قمَّةً تُمثِّلُها الأصواتُ المصوِّتة، أمَّا الحدودُ فهي الأصواتُ الصامتة[4].

ويعزو الدكتور أحمد مختار عمر جزءًا من هذا الهجوم على المقطع إلى حدوده الغامضة في كثيرٍ من الأحيان، وقد يكونُ من المستحيل معرفتها بدقَّةٍ في أحيانٍ أخرى؛ لأنَّ اللغويِّينَ يُفضِّلونَ عادةً العملَ مع وحداتٍ ذات حدود قطعيَّةٍ واضحة[5].

---

(1) يُنظَر: أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربيَّة: 149 .

(2) يُنظَر: دراسة الصوت اللغوي: 237 .

(3) يُنظَر: علم الأصوات: 154 .

(4) يُنظَر: علم اللغة العام: 75 .

(5) يُنظَر: دراسة الصوت اللغوي: 237 .

بيدَ أنَّ الدراسة التجريبيَّة للعمليَّة الكلاميَّة كانت سببًا في التخفيف من مُغالاةِ هؤلاء المُهاجمين، إذ أثبتت هذه الدراسة أنَّ الصدرَ لا يواصلُ ضغطًا ثابتًا خلال المجموعة النَّفَسيَّة، وأنَّ عضلات الصدر تنتجُ نبضةً منفصلةً من الضغطِ لكلِّ مقطع، وقد نُشِرَت دراسةٌ تجريبيَّةٌ لحركة الكلام مؤسَّسةٌ على التسجيلات الفوتوغرافيَّة أكَّدَت أنَّ المقطع هو الأساسُ في العمليَّة الكلاميَّة[1].

وهكذا – مع تطوُّر الدرس الصوتي- أضحت أهميَّةُ الدراسة الصوتيَّةُ القائمةُ على المقطع الصوتي تُشكِّلُ فكرةً أساسيَّةً من أفكار الدرس الصوتي الحديث، فلم يعُد الآنَ أحدٌ ينظُرُ إلى المقطع على أنَّهُ ظاهرةٌ لا حدودَ لها، أو أنَّ تجميعَ الصويتات في مقاطعَ مجرَّدُ اصطلاحٍ دونَ تحقُّقٍ موضوعي.

أمَّا علماءُ العربيَّةُ ودارسوها المُحدَثونَ فهُم مُجمِعونَ على أنَّ إدراكَ النظامِ المقطعي ومعرفةَ النظام الصوتي في بنية الكلمة العربيَّةِ هو أهمُّ شيءٍ في تصريفِ الكلام العربي[2].

أهميَّة دراستهِ

أضحت نظريَّةُ المقطع واحدةً من أهمِّ الأركان الأساسيَّةِ التي يقومُ عليها الدرسُ الصوتيُّ الحديث؛ نظرًا إلى ما يُشكِّلُهُ المقطعُ من أثرٍ في بنيةِ المفردة في التركيب اللغوي. إذ إنَّ أيَّ تغييرٍ يحدثُ في الكلمةِ سوفَ يؤدِّي إلى تغييرٍ في نظامها المقطعي، ممَّا يلزمُ تعديلُ هذا التغير، وجعله خاضعًا لطبيعةِ النظام المقطعي في اللغة، ويمكنُ أنْ تتوضَّحَ أهميَّةُ دراسةِ المقطع في أمورٍ كثيرةٍ منها:

1- إنَّ اللغة تقومُ أساسًا على الصوت، فهو مادَّتُها الإنسانيَّةُ، وهذا يعني أنَّ الأصلَ في اللغة أنْ تكونَ نظامًا من الأصوات المنطوقة التي يتعاملُ بها

(1) يُنظَر: المصدر نفسه: 238 .

(2) يُنظَر: الأصوات اللغوية: 160، المنهج الصوتي: 40 .

الإنسان، وقد يتعاملُ بها قبلَ أنْ يكتُبَها، إذ إنَّ كثيرًا من اللغاتِ لا يكتبُها أبناؤها إلى يومنا هذا كاللغة المهريّة والنوبيّة ومئات من اللغات الأفريقيّة[1].

ولما كان الإنسانُ لا يتكلّمُ أصواتًا مفردةً، بل يتكلّمُ مقاطعَ متماسكةً ضمنَ السلسلةِ الكلاميّةِ المنطوقة، فهذا يعني أنَّ المُتكلّمَ يعتمدُ بالدرجةِ الأولى على النظام المقطعي عند الكلام، فقد ثبتَ أنَّ التقسيمَ إلى مقاطعَ قد سبقَ التقسيم إلى كلماتٍ كما يقول فندريس[2].

2- تظهرُ أهميّةُ المقطع في أنَّ الكتابة قد بدات مقطعيّةً قبل أنْ تكونَ هجائيّةً، فالأكديُّون كانوا يرمزونَ إلى كلِّ أصواتِ المقطع الواحد برمزٍ واحدٍ في كتاباتهم المسماريّة، ولم يكونوا قد اهتدوا بعد إلى الصوت المفرد الذي اهتدى إليه الكنعانيُّون فيما بعد بكتاباتهم الهجائيّة.

وقد عثرَ علماءُ اللغة على نصوصٍ لكثيرٍ من اللغاتِ القديمة لا يُفصَلُ بين كلماتها، ففيها آخرُ كلِّ كلمةٍ مُركَّبٌ مع بدايةِ الكلمةِ التاليةِ لها تبعًا لقواعد الكتابة المقطعية كالكتابات الهنديّة القديمة[3].

3- إنَّ إدراكَ أنواع النسيج المقطعي المُستعملة في اللغة يُسهِّلُ علينا الحُكمَ على نسيجِ الكلمة العربيّة ونسيج ما ليس بعربيٍّ من الكلمات؛ ذلك لأنَّ اللغات تختلفُ فيما بينها اختلافًا واضحًا في النسيج المقطعي لكلماتها، فليس من نسيج المقاطع العربيّة أنْ يجتمعَ صامتانِ في بدايةِ المقطع مثلاً، وإذا ما وردت كلمةٌ مُشتملةٌ على مثلِ هذا أمكنَ الحكمُ بسهولةٍ على أنّها ليست عربيّة.

(1) يُنظَر: اللغة: 85 .

(2) يُنظَر: اللغة: 85 .

(3) يُنظَر: الوجيز: 239 .

ونتيجةً لهذا الاختلافِ فإنَّ الإنكليز أو الفرنسيين عندما يسمعونَ كثيرًا من الألمان يخاطبونهم بالانكليزية أو الفرنسيَّة يتوهَّمون أنَّهم يُعنِّفونهم أو يُهاجمونهم؛ وذلكَ لأنَّ تتابعَ المقاطعِ في الألمانيَّة يُخالفُ ما يجري عليه تتابعها في الانكليزية أو الفرنسيَّة(1)، ولاشكَّ في أنَّ هذا متَّصلٌ بالنبرِ وهو قائمٌ على المقطعِ الصوتي.

4- إنَّ الحسَّ اللغوي يفرضُ علينا معرفةَ المقطعِ، فإذا سمعنا كلامًا لا نفهمهُ تعذَّرَ علينا أنْ نُحلِّلهُ إلى كلماتهِ، ولكنَّنا نستطيعُ بسهولةٍ أنْ نُحلِّلهُ إلى مقاطعهِ التي يتألَّفُ منها، بل إنَّ علماءَ النفسِ يتحدَّثونَ عن أمراضٍ نفسيَّةٍ إذا أصابت الإنسانَ أفقدتهُ القدرةَ على تذكُّرِ الكلمة، ولكنَّها لم تُفقِدهُ القدرةَ على تذكُّرِ عددِ المقاطعِ التي تتألَّفُ منها هذه الكلمة(2).

5- إنَّ تعليمَ الأبجديَّةِ من المُشكلاتِ المُعقَّدةِ التي كثُرَت فيها الآراءُ، ويرى بعضُ الدارسين أنَّ الطريقةَ المقطعيَّةَ لو اتُّبِعَتْ لكانت من أنجح الوسائلِ مع تجنُّبِ نُطقِ الأصواتِ مُستقلَّةً في التعلُّم[3].

6- إنَّ موازينَ الشعرِ تعتمدُ على التحليلِ المقطعي قبلَ كلِّ شيء، ففي الكثيرِ من اللغاتِ يقومُ الوزنُ على عدد المقاطعِ، بل إنَّ قسمًا من اللغاتِ كانت تجهلُ الكتابة، ولكنَّ حياةَ الشعر فيها كانت قائمةً على تقاليدَ شفويَّةٍ ((ففي الهندِ واليونان أوَّلُ ما بدأت الآدابُ كانت تنظمُ قصائدَ طويلةً يُحسَبُ فيها عددُ المقاطعِ بشدَّةٍ صارمة))[4]، والوزنُ في الأكديَّةِ مُكرَّرٌ من أربعةِ مقاطعَ منبورةٍ في كلِّ سطر[5].

---

(1) يُنظَر: علم اللغة – السعران: 137 .

(2) يُنظَر: اللغة: 84، الوجيز: 240 .

(3) يُنظَر: المقطعيَّة في اللغة العربية: 51 (بحث) .

(4) اللغة: 84 .

(5) يُنظَر: القافية والأصوات: 1/ 24 .

أمّا في العربيّةِ فإنّ العروضَ العربي قائمٌ على الإيقاع الناشئ من تساوي عدد المقاطع في كلّ بيت، والعروض العربي كلُّهُ قائمٌ على مقطعين: القصيرِ والطويلِ بنوعيهِ.

7- تمتازُ اللغةُ العربيّةُ واللغاتُ الجزَريّةُ (الساميّة) عمومًا بقابليّتها على الاشتقاقِ[1]، إذ يُستخدم النظام الاشتقاقي العربي (الأصل: racine) وهذا الأصلُ مُكوّنٌ من صوامتَ، وهي مادّةُ الكلمةِ الثابتةِ التي تحملُ المعنى الأصلي الذي تدُلُّ عليه الصوامتُ بمجموعها، فهو مُكوّنٌ من دالٌ: وهو مجموعةٌ من الصوامت، ومدلول: وهو المعنى العام المرتبط بهذه المجموعة الصامتيّة، كالأصلِ (ك ت ب) الذي يدُلُّ على الكتابة، فإذا ما أدخلنا المصوّتات داخلَ الأصل حدث تحوُّلٌ في الصيغ المُختلفة، فالمصوّتات تُشخّصُ المعنى حين تُبرزُهُ في وضعٍ مُعيّنٍ، وهي التي تستقلُّ بتوجيه الدلالةِ حيثُ يريدُ المُتكلّمُ، وهو ما أطلقَ عليه الدكتور فليش[2] (التحوُّل الداخلي) أو (نظام تعاقب المصوّتات).

إنّ هذا النظام غيرُ موجودٍ في اللغات الأوربيّة التي تعتمدُ على إلصاقِ زوائد الصيغ بأوّلِ الأصلِ الثابت أو آخرِهِ من دون أنْ يحدثَ تغيُّرٌ في داخله[3].

ولكنّنا لو نظرنا إلى هذه المصوّتات لوجدناها تُشكّلُ القممَ في المقاطع، أمّا القواعدُ فتُشكّلها الصوامتُ، والصوامتُ ثابتةٌ لا تتغيّرُ، أمّا المُتغيّرُ فهو القمم، ومن هنا كان الارتباطُ بين الاشتقاق وبين المقطع الصوتي، إذ إنّ الاشتقاقَ قائمٌ – كما نُلاحظُ- على تغيير القمم، فهي التي تُعطي المرونةَ للحركة بالتقصير والتطويل والتبديل والحذف، فالوظائفُ الصرفيّةُ للمصوّتات

---

(1) يُنظَر: فقه اللغة وخصائص العربية: 120 .

(2) يُنظَر: العربية الفصحى: 56 .

(3) يُنظَر: محاضرات في اللغة: 219، المنهج الصوتي: 43 .

في اللغةِ العربيَّةِ تتمُّ على وفق نظامٍ صوتيٍّ يُطلَقُ عليه (قانون المُغايرة)، أي إنَّ التحوُّلَ من معنى صرفيٍّ لأصلٍ ما إلى معنًى صرفيٍّ آخر إنَّما يتمُّ عن طريق تغييرِ المصوِّتاتِ التي تتداخلُ مع عناصرِ الأصل[1].

والحقُّ أنَّ نظامَ المقاطع هو الذي يجعلها لغةً اشتقاقيَّةً، فالفرقُ بين (كَتَبَ)، / كَ / تَ / بَ / وكاتَبَ / كَا / تَ / بَ / هو طول القمم، إذ أصبحت القمّةُ القصيرةُ في المقطع الأوَّلِ طويلةً أي:

/ كَ / ← / كَا /، وكذلك الفرقُ بين (كَتَبَ) / كَ / تَ / بَ / و(كوتِبَ): / كُو / تِ / بَ /، إذ تغيَّرت قمّةُ المقطع الأوَّل من فتحةٍ إلى ضمّةٍ طويلةٍ، أي: / كَ / ← / كُو /، وقمّةُ المقطع الثاني صارت كسرةً / تَ / ← / تِ /، يقول الدكتور عبد الصبور شاهين في هذا الصدد: ((إنَّ أهمَّ شيءٍ في تصريفِ الكلمة هو إدراكُ نظامها المقطعي... فالواقعُ أنَّ هذا النظامَ هو الذي يُفرِّقُ بين الاسمِ والفعل، ولكنَّ الذي يُفرِّقُ بينهما هو اختلافُ الحركات الذي يؤدِّي إلى اختلافِ النظام المقطعي، وكلُّ تغييرٍ يحدُثُ في الكلمة العربيَّة سوف يكونُ نتيجة تصادم وضعها الأصلي مع طبيعة النظام المقطعي في اللغة، فيلزمُ تعديلُها خضوعًا لضرورة النظام))[2].

إنَّ هذه التغيُّرات الصرفيَّةَ ما هي إلاَّ نتائجُ للأحداثِ الصوتيَّةِ المقطعيَّة، فالنظامُ المقطعي هو الذي يحكمُ الصيغ الصرفيَّةَ، ولكن من دون وعيٍ من مُتكلِّم اللغة أو كما يقول الدكتور فليش: ((فإنَّ المُتكلِّمَ على وعيٍ بهذا الواقع اللغوي وإنْ كانَ وعيُهُ غيرَ قائمٍ على تفكير))[3].

---

(1) يُنظَر: في الأصوات اللغوية: 249 .

(2) المنهج الصوتي: 40 .

(3) المنهج الصوتي: 53 .

8- جرت عادةُ الصرفيِّينَ العرب على وضع الميزانِ الصرفي ليَزِنَ المفرداتِ القابلةَ للاشتقاق أو المرنة اشتقاقيًا، وهذا يشملُ الأسماءَ المُتمكِّنة والأفعال المُتصرِّفة ولا يشملُ ما عداهما، فأبعدوا عن الدراسةِ الصرفيَّةِ شطرًا كبيرًا من الكلمات التي لا يمكنُ أن تخضعَ للميزانِ الصرفي؛ لأنها ليست مرنةً اشتقاقيًا، غيرَ أنَّ الصرفَ الحديثَ يدرُسُ الكلماتِ الجامدة دراسةً مقطعيَّةً صوتيَّةً، فيكونُ المقطعُ الصوتي بذلك نظيرًا جيِّدًا للميزان الصرفي في النظام الاشتقاقي[1]، كأنْ نُحلِّلُ كلمة (لم) مثلاً إلى عناصرِها الأوَّلية / ل َ م/، وندرُسُ الانسجامَ الصوتي بين هذه المُكوِّنات وقدرتها على التجمُّعِ في كيانٍ مقطعي واحد.

والحقُّ أنَّ المقطعَ الصوتيَّ وسيلةٌ ممتازةٌ من وسائلِ الدراسةِ الصوتيَّةِ لمعرفةِ ما يحدُثُ من تغيُّرٍ على زنةِ المفرداتِ، سواءٌ أكانت جامدةً أم مُشتقَّةً كلماتٍ أم حُروفًا، أسماءً أم أفعالاً، وبهذا التحليلِ تمتازُ العربيَّةُ والجزَريَّاتُ (الساميَّات) على غيرِها من اللغاتِ الأخرى، ولاسيَّما الأوربيَّة التي تقفُ عند حدِّ الإلصاق[2].

المقطع عند علماء العربية القُدامى:

يكاد إجماعُ المُحدَثينَ من دارسي اللغة ينعقدُ على أنَّ العربَ لم يعرفوا المقطعَ الصوتي، وهذا الحُكمُ يكادُ يكونُ مُطَّرِدًا لديهم في الدرس الصوتي، بل ذهبَتْ طائفةٌ منهم إلى أنَّه مفهومٌ غربيٌّ، وأنَّ العربَ لم يعرفوا المقطعَ في النحو والعروض على الرغم من أهميَّته[3]، يقول الدكتور أحمد مختار عمر: ((أهمل

---

(1) يُنظَر: الإلصاق في العربية: 6 .

(2) يُنظَر: المدخل إلى علم اللغة: 65، وللمزيد من فوائد دراسة المقطع الصوتي يُنظَر: دراسة الصوت اللغوي: 238- 240، المقطعية في اللغة العربية: 51- 55 (بحث) .

(3) يُنظَر: التصريف العربي: 76 .

العلماءُ العرب دراسةَ المقاطع وأشكالها وأجزائها إهمالاً تامًّا))[1]، وبعضُهم يرى أنَّ مصطلح المقطع لم يعرفْهُ القدماء مُقرِّرًا أنَّ مفهومَ المقطع توليدٌ معنويٌّ مُعاصر دخل العربيَّة بعد مخاضٍ زمني[2].

والحقُّ أنَّ اصطلاح المقطع ليس من بنات أفكار المُحدَثين الغربيِّين أو العرب، بل هو مُستعملٌ عند علماء العربيَّة القُدامى ودارسيها، بيدَ أنَّ مفهومَهُ أخذَ اتِّجاهينِ اثنين: الأوَّل بمعنى المخرج، والثاني: ما يعنيهِ المقطعُ بمفهومهِ الحديث.

أمَّا ما يتَّصلُ بالاتِّجاهِ الأوَّل فقد شاعَ في كتبِ القدماء أنَّ المقطعَ يعني مخرجَ الصوت، وقد يكونُ ابنُ جني أوَّلَ من استعملَ ذلك، إذ لم نجدهُ عند الخليل أو سيبويه[3]، فقال ابنُ جني: ((اعلم أنَّ الصوتَ عَرَضٌ يخرُجُ مع النَّفَسِ مُستطيلاً مُتَّصلاً حتَّى يعرضَ له في الحلقِ والفمِ والشَّفَتين مقاطع تثنيهِ عن امتدادهِ واستطالتهِ، فيُسمَّى المقطع أينما عرَضَ له حرفًا، وتختلفُ أجراسُ الحروفِ بحسبِ اختلافِ مقاطعها، وإذا تفطَّنْتَ لذلك وجدتَهُ على ما ذكرتُهُ لك، ألا ترى أنَّكَ تبتدئُ الصوتَ من أقصى حلقِكَ ثمَّ تبلغُ به أيَّ المقاطعِ شئتَ فتجدُ له جرسًا ما...))[4].

ولي على هذا النصِّ ملاحظتان: الأولى: أنَّ ابنَ جني قد عنى بالمقطعِ المكانَ الذي ينحبسُ فيه الهواءُ انحباسًا تامًّا أو غيرَ تام، فالمقطعُ ما يثني النَّفَسَ عن امتدادهِ، فهو مكانُ خروجِ الصوت، والملاحظةُ الثانية: أنَّ عبارةَ (فيُسمَّى

---

(1) البحث اللغوي عند العرب: 84، ويُنظَر: البحث اللغوي عند الهنود: 152 .

(2) يُنظَر: التفكير اللساني في الحضارة العربية: 261، الهامش رقم: 66 .

(3) يُنظَر: المصطلح الصوتي: 26 .

(4) سر صناعة الإعراب: 1/ 6 .

المقطعُ أينما عرَضَ له حرفًا) يُستَفادُ منها أنَّ المقطعَ يعني به الصوت، ومن هنا نجدُ أنَّ هذا المصطلحَ غيرُ مُستقرِّ الاستعمال.

وقد استعملَ علماءُ التجويد هذا المصطلحَ وعنَوا به ما عنى ابنُ جني، فقال القرطبي: ((فالحروفُ هي مقاطعُ للصوت الخارج مع النَّفَس مُمتدًا مُستطيلاً فتمنعهُ عن اتِّصالِهِ بغايتِهِ، فحيثُما عرَضَ ذلك المقطعُ سُمِّيَ حرفًا، ويُسمَّى ما يُسامتُهُ ويُحاذيهِ من الحَلْقِ والفَمِ واللسان والشَّفَتَيْنِ مخرَجًا))[1]، وقال المرعشي: ((ومُرادُهُ من المقطعِ هو المخرج، لأنَّ الصوتَ ينقطعُ في المخرج))[2]، وهذا ما ذهبَ إليه الدكتور غانم قدُّوري حمد.

وظلَّ هذا المصطلحُ مُستعمَلاً حتَّى عصرِ ابنِ يعيش، فقال: ((والمخرَجُ هو المقطعُ الذي ينتهي الصوتُ عندهُ))[3]، وينقلُ لنا الدكتور رمضان عبد التوَّاب نصًّا لابن درستويه جاء فيه: ((وليس الألفُ من الحروفِ الحَلْقيَّة، ولا لها مُعتَمَدٌ في حلقٍ ولا غيره، لأنَّها من الحروفِ الهاويةِ في الجوف، وإنَّما مقاطعها في أقصى الحلق، والحروفُ كلُّها مقطعُها هناك، لأنَّ الصوتَ كلَّهُ يخرجُ من الحلق، ثمَّ يحصرهُ المعتمد فيصيرُ حرفًا))[4]، فيحكم من هذا النصِّ أنَّ قُدامى اللغويِّينَ من العرب تتداخلُ عندهم التسميات، فهم يرونَ أنَّ الأصواتَ كلَّها تنشأُ من أقصى الحلق، ويُسمَّى من ذلك المكان المُعتَمد[5]، وما استنتجهُ الدكتور رمضان عبد التوّاب ولا يمكنُ الركونُ إليه، إذ إنَّ نصَّي القُرطبي وابنِ يعيش السابقين ينفيان حكمَهُ هذا، فالمقطعُ لا يعني الحلقَ، إنَّما هو المكانُ الذي يحدثُ فيه اعتراضٌ للهواء

---

(1) الموضح: 15، نقلاً عن: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 122 .

(2) جهد المُقِل: 5 ظ: نقلاً عن: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 122 .

(3) شرح المفصل: 10/ 124 .

(4) المدخل إلى علم اللغة: 39 .

(5) يُنظَر: المدخل إلى علم اللغة: 39 .

الخارج من الرئتين فيُقطَعُ هذا الهواء عند العارض، فيُسمّى المكان مقطعَ الصوت حيثما وُجِدَ العارض، وهذا ما أوضحهُ نصُّ ابنِ جني المُتقدّم.

ومن هنا يتجلّى أنّ معنى هذه الكلمة يرتبطُ ارتباطًا وثيقًا بالمخرجِ إلاّ أنّها لم تُستعمَل بديلاً للمخرج، وإنّما استُعمِلَتْ تقريبًا للمصطلح ورديفًا للحرف، وبناءً على هذا يمكن القول: إنّ المقطعَ كانَ يؤدّي معنى المخرج إلاّ أنّه لم يكتسب الشيوع على الرغم من أنّه كان أقربَ من معناه إلى المُراد، ولم يتيسّرْ له عالمٌ كبيرٌ له تأثيرٌ نفسيٌّ عظيم مثل الخليل وسيبويه وهو ما حدث لمصطلح المخرج[1].

أمّا الاتّجاهُ الثاني فقد كان أبو نصر الفارابي (ت 339هـ) الرائدَ في استعماله وإدراك مفهومه، بل إنّ ما يُلفِتُ النظرَ هو أنّ الفارابي قد تصوّرَ المقطعَ تصوُّرًا ينسجمُ مع الدرس الصوتي الحديث.

لقد ميّزَ الفارابي نوعين من المقاطع سمّاهما المقاطعَ القصيرةَ والمقاطعَ الطويلةَ فقال: ((كلُّ حرفٍ غير مصوّت أُتْبِعَ بمصوّت قصير قرن به فإنّ يُسمّى "المقطع القصير" والعربُ يُسمُّونه الحرفَ المُتحرّك))[2].

كما عَرّفَ المقطعَ الطويل، وعبّر عنه بقوله: ((كلُّ حرفٍ غير مصوّت قُرِنَ به مصوّت طويلٌ فإنّا نُسمّيه المقطعَ الطويل))[3]. والمُلاحظُ هنا أنّ الفارابي قد استعملَ ما يستعملهُ المُحدَثون من اصطلاح (المصوّت القصير والمصوّت الطويل) ممّا يدُلُّ على رُقيِّ الفكرِ الصوتي العربي وتقدُّمِهِ في الزمن.

لقد كانت عنايةُ الفارابي بدراسة المقطع مختلفةً عن دراسةِ علماء العربيّة له، فعُلماءُ العربيّة اهتمُّوا بالمقطعِ من حيث هو مقطعُ عروضي لا مقطع صوتي، إذ اعتمدوا على المقطعَ أساسًا لتحليلِ البيت الشعري؛ لأنَّ موازينَ الشعرِ وإيقاعات

---

(1) يُنظَر: المصطلح الصوتي: 26 .

(2) الموسيقى الكبير: 1075 .

(3) الموسيقى الكبير: 1075 .

الوزنِ في كلِّ اللغاتِ تعتمدُ على التحليل المقطعي[1]، إلاّ أنّهم لم يعتمدوهُ أساسًا في تحليل المفردة، إلاّ أنّنا نجدُ أنّ الفارابي قد اهتمّ بالتحليلِ المقطعي للمفردة، فضلاً عن جعلهِ أساسًا لتحليل الأبيات الشعريّة، فيقول: ((وربّما لم تكن اللفظةُ بأسرِها مُحاكيةً ولكن بعض أجزائها، مثل زُنبور وطُنبور، فإنّ المقطعَ الأوّلَ من زنبور يُحاكي زميمهُ إذا طار، وطُنبور يُحاكي الجزءُ الأوّلُ من هذه اللفظةِ صوتَ الآلة، ورُبّما كان حرفٌ واحدٌ من حُروفهِ مُحاكيًا له أو لِعَرَضٍ من أعراضهِ))[2].

ويذهبُ الفارابي إلى أنّ كثيرًا من الأسماء يمكنُ أن يكونَ جُزءًا منها دالاً، ولكنّ دلالتَهُ ليست جُزءًا من دلالةِ الاسمِ كلّه، وإنّما هي دلالةٌ عارضةٌ بالتقسيمِ المقطعي، وقد مثّلَ لذلك بكلمة (أَبْكَمْ) في حالة الوقف، فالمقطعُ الأوّلُ (أَبْ) مقطعٌ طويلٌ مُغلَقٌ وهو كلمةٌ دالّةٌ عند الوقف، فنقول هذا أب يا فتى، فإذا وقفْتَ قُلْتَ: هذا أَبْ بالسكون، والمقطعُ الثاني (كَمْ) مقطعٌ طويل مُغلَقٌ أيضًا، وهو اسمُ استفهام مبنيٌّ على السكون، فهو قد حلّلَ الكلمةَ مقطعيًا[3]، وفي هذا دلالةٌ كبيرةٌ على وضوحِ فكرةِ المقطع عنده.

وإذا انتقلنا إلى ابنِ سينا (ت: 428هـ) فإنّنا نجِدُ فكرةَ المقطع تتّضحُ من خلال ((تتبُّعهِ لأجزاء الحدث الكلامي، وفي أعلى درجات السُّلَّم يذكرُ ابنُ سينا المقطعَ ويُفرِّعُهُ إلى ممدودٍ ومقصورٍ فيتطابقُ تحديدُهُ مع ما تضبطهُ الأصواتُ الحديثةُ من مقاطعَ قصيرةٍ وأخرى طويلة))[4].

ثُمّ نمضي نتتبّعُ فكرةَ المقطع، فنجدُ ابنَ الدهّان (ت: 592هـ) يُشيرُ بوضوحٍ إلى المقطع الصوتي ومُكوِّناتهِ، فيقول: ((فالصامتُ ما يتمكّنُ من مُطلقٍ، ويتميّزُ

---

(1) يُنظَر: البحث الصوتي والدلالي عند الفارابي: 97 .

(2) شرح الفارابي لكتاب أرسطو طاليس في العبارة: 50 .

(3) يُنظَر: جوانب من الدرس الصوتي عند الفارابي: 7 . (بحث) .

(4) التفكير اللساني في الحضارة العربية: 261 .

به الصوت مثل: س ع د ، والمصوّت ما يخرجُ في الهواء فيحملُ الحرفَ الصامتَ إلى السمع كالضمّةِ والفتحةِ والكسرةِ التي متى مُطِلَت صارت "واي". وبين الألفاظِ والحروف المقاطع، والمقاطعُ تُقسَمُ إلى خفيفةٍ وثقيلة، فالخفيفُ يتركّبُ من صامتٍ ومصوّت والثقيلُ من صامتين ومصوّت لأنَّ المصوِّت إمّا أنْ ينطلقَ به في أقصر زمانٍ يكونُ فيه اتّصالُ الصامت إلى الصامت وإلى السمع، وهو المقطعُ المقصور، والسببُ العروضي، مثل "لَنْ" وإمّا أنْ ينطقَ به في ضعف الزمان أو أضعافه، ويُسمّى مقطعًا ممدودًا، والوتدُ المفروق العَرَضي "فاع"))[1]. وفي هذا النصّ أفكارٌ صوتيّةٌ دقيقة، وعلى قدرٍ كبيرٍ من الأهميّة، إذ إنَّ ابنَ الدهّان يوضّحُ وظيفةَ المصوّتات داخل المقطع، وهي التي تؤدّي وظيفة الإسماع؛ لأنّها القممُ في المقاطع، أمّا الصوامتُ فتمثّلُ الأصلَ اللغوي الذي يحملُ المعاني، ثمّ يُميّزُ لنا نوعينِ من المقاطع: قصيرةٌ وتُسمّى الخفيفة؛ لأنّها مُكوّنةٌ من صامتٍ ومصوّت فقط، وطويلةٌ ويُسمّيها الثقيلةَ؛ لأنّها مُكوّنةٌ من صامتينِ ومصوّت، فضلاً عن إدراكهِ لنوع المصوّتين وقيمتهما الزمنيّة فالمصوّت الطويلُ يُعادلُ في زمنهِ ضعفَ زمنِ المصوّت القصير.

وهذا ابنُ رُشدٍ (ت: 595هـ) يحدُّ المقطعَ بكونه وحدةً كميّةً مُتناسقة فهو وإن استطعنا نظريًّا أنْ نُجزّأهُ إلى مُكوّناته، له في ذاته كيانهُ المُتفرّدُ، ؛ لأنّه لا ينتجُ عن مُجرّدِ ضمّ عناصرَ مُتجانسةٍ كالكومِ أو الكَدس من الحبوب، وإنّما هو اجتماعُ عناصرَ تنصهرُ لتكوينِ شيءٍ جديد يُخالفُها جوهريًّا[2]، وهو بهذا يقتربُ من الدرس الصوتي الحديث؛ لأنَّ المقطعَ وحدةٌ صوتيّةٌ مُتجانسُ المُكوّنات.

ويمضي ابنُ رُشد في تحديد المقطعِ وأنواعه قائلاً: ((والمقطعُ هو الذي تألّفَ من حرفينِ مصوّت وغير مصوّت، فإنْ كانَ المقطعُ مقصورًا قيلَ في حدّهِ إنّهُ الذي

---

(1) المصوّتات عند علماء العربية: 427، (بحث).

(2) يُنظر: تفسير ما بعد الطبيعة: 2/ 1016، التفكير اللساني في الحضارة العربية: 263.

يتألفُ من حرفين مصوِّت وغير مصوِّت، فكانَ منحصرًا في حدِّهِ حدُّ الحرف المصوِّت وغير المصوِّت وكذلك المقطع الممدود ينحصر في حدِّهِ حدُّ الحرف الغير* مصوِّت والمصوِّت الممدود))[1]، فهو يذكر المقطع الصوتي ويُسمِّيه مقصورًا، والمقطع الطويل ويُسمِّيه ممدودًا، فضلاً عن اصطلاح المصوِّت وغير المصوِّت.

وأختتمُ هذا العرضَ بما قاله حازم القرطاجنّي (ت: 684هـ) وهو: ((المفرطُ في القصرِ ما كانَ على مقطعٍ مقصورٍ، والذي لم يفرط ما كانَ على سبب والمتوسّط ما كان على وتدٍ أو على سببٍ ومقطعٍ مقصور أو على سببين))[2]، إذ ذكرَ لنا المقطعَ القصيرَ وغير القصير، ممّا يدلُّ على أنَّ المقطعَ ليس غريبًا عليهم.

بعد هذا العرضِ الموجزِ لجهودِ بعض العلماء، فإنّنا نُلاحظُ أنَّ المقطعَ قد عُنِيَ به عروضًا؛ لأنّه يتّصلُ اتّصالاً وثيقًا بالأوزان والموسيقى أكثرَ من اتّصاله بالأداء اللغوي، لذا فقد خلت كتبُ اللغويين من ذكرهِ لبُعدِهِ عن مجال الدرس اللغوي، يقول الدكتور حسام النعيمي: ((هكذا نجدُ الفلاسفةَ يستعملونَ مصطلحَ المقطع بمفهوم الدرس الصوتي مُتأثّرينَ بكتابات أرسطو طاليس في حين أغفلَ الإشارةَ إلى المعنى الاصطلاحي دارسو الأصوات والمُعجميّون))[3].

ولكن إذا كانت مؤلّفاتُهم خاليةً من ذكر هذا المصطلح بمفهومه الحديث فإنَّ أذهانهم لم تكُنْ بعيدةً عن النظام المقطعي، يقول الدكتور هنري فليش: ((إنَّ التفكير الصوتي العربي لدى ابن جنّي والنحاة يتحرّك داخل النظام المقطعي للغة))[4]. وقد استنتجَ ذلك من جملةِ أمورٍ منها:

---

* الصواب (غير المصوِّت).

(1) تفسير ما بعد الطبيعة: 2/ 891- 892، التفكير اللساني في الحضارة العربية: 264.

(2) منهاج البلغاء: 384، ويُنظَر: المزهر: 1/ 119.

(3) المقطع الصوتي عند الفلاسفة واللغويين: 11 (بحث).

(4) التفكير الصوتي عند العرب: 85 (بحث).

1- إنّهم بحثوا أصوات المدّ والحركة والحرف الصحيح، وهي عناصرُ ذاتُ وجودٍ بارزٍ في لغتهم فصوتُ المدّ لا يمكنُ أنْ يأتيَ إلاّ بعد حرفٍ آخر وهو الحرفُ الصحيح ولا يمكنُ تصوُّرُ صوتُ المدّ بدونه، أمّا الحركةُ فإنّها لا تقومُ بذاتها، فهي بحاجةٍ إلى حرفٍ حامل، وارتباطها بالحرفِ أمرٌ لازم، وهذا تصوُّرٌ مقطعي.

2- إنَّ جميعَ المؤلّفاتِ النحويّةِ العربيّةِ تُعلِنُ أنّهُ لا يمكن البدءُ بحرفٍ ساكن[1]، أمّا الوقفُ فيُسمَحُ بمجموعةٍ صامتيّةٍ في نهاية الكلمة، لكنّها غيرُ مستقلّةٍ عن الحركة، وهذا تحرُّكٌ داخل النظام المقطعي للغة العربيّة.

3- بحثُهم المُستفيضُ للعلاقة بين الحرف والحركة، والارتباط الوثيق بين الصوامت والمصوّتات، إذ تنطلقُ فكرتُهم من الحرف، فهو إمّا مُرتَبطٌ بالمصوّت التالي له، فهو مُتحرِّكٌ والمقطعُ مفتوحٌ، أو بالمصوّت السابق له والحرفُ ساكنٌ وهي حالةُ المقطع المُقفل، وهم في ذلك يُدركونَ التركيبَ المقطعي في العربيّة.

قواعد المقاطع وقممها:

لمّا كانت مادّةُ الكلام الإنساني هي الأصوات، فإنّ هذه الأصوات لا يمكنُ أنْ تتجمّعَ تجمُّعًا عشوائيًا، بل تترتّبُ بانتظامٍ مكوّنةً وحدات صوتيّة هي المقاطع.

(1) يُنظَر: سر صناعة الإعراب: 1/ 7، شرح شافية للرضي: 2/ 251.

وقد أثبتت الدراساتُ المختبريَّة أنَّ إنتاج الكلام لا يتمُّ بضغطٍ متواصلٍ وثابت من الرئتين خلال المجموعة النفسيَّة الواحدة، فعضلاتُ الصدر تُنتِجُ نبضاتٍ منفصلةً من الضغط خلال إنتاج المجموعة النَّفَسيَّة الواحدة[1].

لقد لاحظَ الباحثونَ أنَّ التخطيطَ الطيفي للمقاطعِ الصوتيَّة في السلسلة الكلاميَّة المنطوقةِ تتشكَّلُ من تقعُّرٍ وتحدُّبٍ، فأطلقوا على نقاط التقعُّرِ أو الوديان مصطلح قواعد المقاطع، ولا تكونُ هذه القواعدُ إلاَّ من الصوامت أو أنصاف المصوِّتات، إذ قيمةُ نصف المصوِّت في البنيةِ المقطعيَّة قيمة صامت، كما أطلقوا على التحدّب مصطلح قمم المقاطع، ولا تكونُ هذه القمم إلاَّ من المصوِّتات القصيرة أو الطويلة[2]، وعلى هذا الأساس يمكن تمثيل بنية المقطع على الشكل الآتي:[3]



وتمثِّلُ النقطة (ب) القمّة، وهي أعلى ما يصلُ إليه الصوت من الوضوح، ويمثِّلُ (أ، ج) قاعدة المقطع، وقد أظهرت الصورُ المختبريَّة أنَّ الخطَّ (أ ب) أقصرُ من الخطِّ (ب ج) وأقوى وهو يُشيرُ إلى زيادة التوتُّر عند المتكلِّم، بينما يُشيرُ (ب ج) إلى نقص هذا التوتُّر.

إنَّ هذا التقسيم نابعٌ من قوَّة الإسماع التي تتَّصفُ بها الأصوات، ولهذا السبب فإنَّ كثيرًا من اللغويِّين يؤسِّسونَ نظريَّةَ المقطع على نسبة الوضوح السمعي، وهذا يعني أنَّ قمَّةَ المقطع هي الصوت الأكثرُ إسماعا وتصويتًا، وتلحقُ به الأصواتُ الأقلُّ إسماعا، يقول جسبرسن: ((إنَّ الأصواتَ تنتظمُ في مجموعات

---

(1) يُنظَر: علم الأصوات العام: 96 .

(2) يُنظَر: أصوات اللغة: 138، التشكيل الصوتي: 131 .

(3) يُنظَر: التشكيل الصوتي: 131 .

يمكن ترتيبها ترتيبًا تنازليًا أو تصاعديًا ، إنْ شئتَ- من حيث حظّها في الوضوح السمعي، وفي هذا الصفّ تحتلُّ الصوائت الواسعة قمّة الوضوح، تليها في ذلك الصوائت الضعيفة ثمّ الصوامت نصف الرنّانة "الانطلاقيّة غير المُحتكّة" ثمّ الانطلاقيّة الاحتكاكيّة المجهورة ثمّ الانطلاقيّة والاحتكاكيّة المهموسة أدنى درجات سلّم الوضوح السمعي))[1] ، أمّا اعتراضُ بعض اللغويينَ على هذه النظرية – نظرية الوضوح السمعي- بأنّ الصوتين (i) و(u) لهما وضوحٌ سمعيٌّ عالٍ، ومع ذلك فهما لا يشغلانِ بالضرورة قمّة المقطع، ثمّ إنّ من الأصوات الاحتكاكيّة نحو (s) مثلاً قد يمثّل قمّة المقطع في تركيب مثل (Pst) فإنّ هذا الاعتراض يمكن دفعه بملاحظة أنّ الوضوح السمعي أمرٌ نسبي ومرتبط بالأصوات المُصاحبة، فقد يكون كلٌّ من الصوتين (i) و(u) قمّة في المقطع الصوتي إذا لم يُصاحبهما ما هو أعلى منهما في الإسماع وإذا حدث العكس فهما يحتلاّن القاعدة، وكذلك الصوت (S) في (pst) فإنّه يمثّل القمّة؛ لأنّه الأعلى إسماعا في مقطع يحوي الصوتين (t) و(P)[2].

ومن هنا سمّى اللغويون الصوت الذي يحتلّ القمّة صوتًا مقطعيًّا، بل ميّزوا ثلاثة أنواع من الأصوات بحسب قابليّتها للوقوع قمّةً في المقطع وهي[3]:

أ- نوع لا يقع إلاّ قمّةً في المقطع، فهو صوتٌ مقطعيٌّ Syllabic ولا يدخل في هذا النوع إلا المصوّتات الواسعة التي لا يعلوها صوتٌ في قوّة إسماعه.

ب- نوعٌ لا يقعُ إلا قاعدة في المقطع، فهو صوتٌ غيرُ مقطعيٍّ Non Syllabic ويشمل الأصوات الأقل إسماعا.

---

(1) دراسة السمع والكلام: 216 .

(2) يُنظَر: دراسة الصوت اللغوي: 249 .

(3) يُنظَر: دراسة السمع والكلام: 266، دراسة الصوت اللغوي: 249 .

ج- نوعٌ صالحٌ للحالين بحسب درجة إسماع الأصوات التي معه، ولهذا عُدّت اللام والميم والنون وأصوات اللين أصواتًا مقطعيّة أحيانًا، بيد أنّ وصفَ الصوت بأنّه مقطعيٌّ أو غير مقطعي بدون وضعه في السياق يُعَدُّ ضربًا من المُجازفة؛ لأنَّ المقطعيَّة ليست صفةً ملازمةً للصوت، وإنّما تنشأ عن مقارنته بالأصوات المُصاحبة له، وهذا الحُكمُ يسري في اللغات عامّة ولكنّه في اللغة العربيّة يمكن تمييز الصوت المقطعي من غير المقطعي تميّزًا قاطعًا من دون وضعه في السياق، إذ تقتصر القمم على المصوّتات الطويلة أو القصيرة، أمّا القواعدُ فلا تتشكّلُ إلاّ من الصوامت أو أنصاف المصوّتات[1].

إنَّ قوّةَ الإسماع هذه ناجمةٌ عن خلوّ المصوّتات من عنصر الاحتكاك، فقد سمحَ لها عدمُ الاحتكاك بأنْ تحملَ طاقةً أعلى بكثير ممّا تحمله الصوامت التي تفقد جزءًا من طاقتها في الاحتكاك، فساعدتها هذه الطاقة على أن تكونَ ذات قدرة عالية في الإسماع، كما أدّى انعدام الاحتكاك أيضًا إلى جعلها أصواتًا موسيقيّةً منتظمةً قابلةً للقياس، خاليةً من الضوضاء، لها قدرةٌ على الاستمرار، ومن هنا كانت المصوّتات وسيلةً تمكّن جهاز النُطق من الانتقال من وضع صامت إلى الذي يليه، ومن ثمّ وسيلة لربط سلسلة الصوامت في أثناء الكلام، نظرًا إلى أنَّ قوّةَ الإسماع في الصوامت منخفضةٌ، بل معدومةٌ في طائفةٍ منها[2].

وقد تنبّه الخليلُ إلى ذلك فيما يبدو بقوله: ((إنَّ الفتحةَ والكسرةَ والضمّةَ زوائد وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلّم به))[3]، وقال الرضيّ عنها: ((هي

(1) يُنظَر: أصوات اللغة: 140، الأصوات اللغوية: 160 .

(2) يُنظَر: في الأصوات اللغوية: 45 .

(3) الكتاب: 4/ 241 .

الروابطُ بين حروف الكلمة بعضها ببعض، وذلك أنَّك تأخذ أبعاضها – أعني الحركات- فتنتظمُ بها بين الحروف، ولولاها لم تتَّسق))[1].

لقد أثبتَ المُحدثون أنَّ نسبةَ تواترِ الصوامت في العربيَّة (52٪)، ونسبة تواتر المصوِّتات (48٪)، وهذا يدلُّ على أنَّ العربيَّة ليست فقيرةً في مصوِّتاتها[2]، قال سيبويه قديمًا: ((فأمَّا الأحرفُ الثلاثة: الألف والواو والياء فإنَّهنَّ يكثرنَ في كلِّ موضع، ولا يخلو منهنَّ حرفٌ أو من بعضهنَّ... هنَّ لكلِّ مدّ، ومنهنَّ كلُّ حركة، وكثرتهنَّ في الكلام وتمكنهنَّ فيه زوائد أفشى من أن يُحصى ويُدرك))[3]. وأعادَ هذا المعنى ابنُ يعيش قائلاً: ((وأصلُ حروفِ الزيادة حروفُ المدِّ واللين التي هي الواو والياء والألف... إذ كلُّ كلمة لا تخلو منها أو من بعضها، ألا ترى أنَّ الكلمة إذا خلت من زيادة أحد هذه الحروف فلن يخلو من حركة: إمَّا فتحة وإمَّا ضمّة وإمَّا كسرة، والحركات أبعاضُ هذه الحروف، وهي زوائد لا محالة))[4].

لقد اشترطَ اللغويون في قمّة المقطع الصوتي أن تكون صوتًا واحدًا، ولكن هذا الشرط غيرُ موجودٍ في القواعد، فقد تتشكَّل من صوت واحد أو مجموعة أصوات تُسمَّى العنقود الصوتي sound cluster واللغات في هذا العنقود مختلفة اختلافًا كبيرًا، ففي اللغة الروسيَّة والتشيكيَّة مثلاً قد تكون بدايات المقاطع من صوت إلى أربعة أصوات، وقد تختفي كليّةً، وفي الانكليزية يمكن

---

(1) شرح الشافية: 1/ 211 .

(2) يُنظر: الألسنية العربية: 1/ 64 .

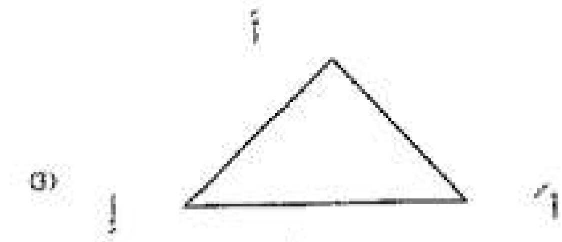
(3) الكتاب: 4/ 318 .

(4) شرح الملوكي: 101 .

أن يبدأ المقطع بثلاثة صوامت نحو (strange) ويمكن أن ينتهي بأربعة أصوات صامتة نحو (sixths)[1].

بيد أنَّ النظام المقطعي في العربيَّة يفرضُ أن يبدأ المقطع بصوتٍ صامتٍ واحد لا غير، أي بقاعدة واحدة، كما أنَّه يحتوي على قمّة واحدة لا غير أيضًا، ولهذا فإنَّ عدد المقاطع في أيِّ لفظٍ يجب أن يُطابقَ عدد القمم فيه[2].

وهنا يستوقفنا رأيٌ للدكتور عبد القادر جديدي يعُدُّ فيه الهمزة المُتحرِّكة من المصوِّتات، وليست عبارة عن صوتين مُركَّبين من صامت ومصوِّت، فيقول: ((إنَّ "أَ - أُ - إِ" ليست همزات، ولا دخلَ لها إطلاقًا في هذه التسمية الاعتباطيّة والناجمة عن اجتهاد ما في جهة ما، لذلك فنحنُ من الآن فصاعدًا لن نُسمِّيها همزات، بل صوائت، كيف لا وهي التي تؤلِّفُ المُثلَّث الصائتي العربي المركزي:



[3]

أمَّا الصوت الذي يستحقّ فعلاً أنْ يُطلقَ عليه اسم الهمزة – على رأيه- فهو الهمزةُ الساكنة[4].

ونحنُ ننظرُ إلى ما قاله من جانبين: الأوَّل: الجانب المقطعي، إذ قد تأتي الهمزةُ مُتحرِّكةً في بداية المقطع في الأفعال مثلاً، نحو: أَمر وأَخذ وأَكل، ولو ذهبنا معه وعددْناه مصوِّتا لتعارض هذا مع النظام المقطعي في العربيَّة، فهو لا يبدأ بمصوِّت البتَّة، وعلى رأيه فإنَّ المقطعَ القصيرَ في بدايةِ الأفعال المذكورة

---

(1) يُنظَر: البحث اللغوي عند الهنود: 58، دراسة الصوت اللغوي: 248 .

(2) يُنظَر: التشكيل الصوتي: 131، دراسة الصوت اللغوي: 250 .

(3) البنية الصوتية للكلمة العربية: 49 .

(4) يُنظَر: البنية الصوتية للكلمة العربية: 41 .

مكوّنٌ من مصوِّت فقط، وهذا شكلٌ لا تعرفه العربيَّة، وبناءً على رأيهِ أيضًا: كيف يتمُّ التقسيمُ المقطعي للفعل (سأل) مثلاً؟ وكيف تلتقي قمَّةُ المقطع الأوّل / سَ / مع / ءَ / وهي قمَّةٌ على رأيه؟

أمّا الجانبُ الثاني: وهو الجانبُ الصوتي، فإنَّ الدراساتِ المُختبريَّةَ التي أجراها الدكتور سلمان العاني أثبتت أنَّ الهمزةَ ((تظهرُ على هيأة انزلاقٍ قصير Short – glide تبدأ بها معالمُ الحركات التي تتلوها))[1]، وهذا يعني أنَّ نُطقَ الحركة مفردةً يعتمدُ على همزة تسبقها، وهذا ما نتلمَّسه عمليًّا عند التصويت بإحدى المصوِّتات القصيرة منفردة، والسرُّ في ذلك أنّنا لا نستطيعُ نُطقها منفردةً بلا صامت تعتمدُ عليه، إلاّ أنَّ هذه الهمزةَ تختفي عندما ننطق المصوِّت القصير مع صامت.

أقول: إنَّ ما جاء به الباحث يُعَدُّ خرقًا على إجماع اللغويِّين قديمًا وحديثًا.

تتميَّزُ القممُ في العربيَّةِ واللغات الجَزَرِيَّة (الساميَّة) كلِّها[2] بأنّها لا تلتقي مُطلقًا، وهذا ما أثبته علماءُ اللغة القُدامى وصرَّحوا به، فقالوا: ((لا يدخلُ الحركةَ حركةٌ))[3]، والحركةُ قمَّةٌ كما أسلفتُ، وقالوا: ((إنَّ الحركةَ لا تقومُ بنفسها ولا توجَد إلاّ في الحرف))[4]، اي إنَّ القمَّةَ لا توجدُ مستقلَّةً في العربيَّة إلاّ مع قاعدة تسبقها، كما قرَّروا أنَّ أصوات المدِّ لا تُزادُ في أوّل الكلام[5]، وهي قممٌ كما نعلمُ، ولا يمكنُ الابتداءُ بقمَّةٍ في المقطع، وهذا أبو الفتح يرفضُ اجتماعَ الألفين – وهما قمَّتان- وأفسد حجَّةَ مَنْ قد يجوِّز الجمع بينهما؛ لأنَّ الثانية

---

(1) التشكيل الصوتي: 95 .

(2) يُنظَر: فقه اللغات السامية: 42 .

(3) شرح الملوكي: 346 .

(4) الإيضاح في علل النحو: 93 .

(5) يُنظَر: أسرار العربية: 22 .

كأنما هي تابعةٌ للفتحة قبلها قائلاً: ((فإن قلت: فهلاً جاز على هذا أن تجمع بين الألفين، وتكون الثانية كأنها إنما هي تابعة للفتحة قبل الأولى، لأن الفتحة مما تأتي قبل الألف لا محالة، وأنت الآن آنفا تحكي عن أبي إسحاق أنه قال: لو مددتها إلى العصر لما كانت إلا ألفا واحدة قيل: وجه امتناع ذلك أنك لو تكلفت ما هذه حاله للزمك للجمع بين الساكنين اللذين هما الألفان اللتان نحن في حديثهما أن تمطل الصوت بالأولى تطاولا به إلى اللفظ بالثانية، ولو تجشمت ذلك لتناهيت في مد الأولى، فإذا صارت إلى ذلك تمت ووفت فوقفت بك بين أمرين كلاهما ناقض عليك ما أعلقت به يديك:

أحدهما: أنها لما طالت وتمادت ذهب ضعفها وفقد خفاؤها فلحقت لذلك بالحروف الصحاح وبعدت عن شبه الفتحة الصغيرة القصيرة الذي رمته.

والآخر: أنها تزيد صوتا على ما كانت عليه، وقد كانت قبل أن تشبع مطلها أكثر من الفتحة قبلها، أفتشبهها بها من بعد أن صارت للمد أضعافها؟ هذا جورٌ في القسمة وإفحاش في الصنعة واعتداءٌ على محتمل الطبيعة والمُنّة))[1].

ولكن الدكتور عبد الرحمن أيّوب يذكر لنا مقطعًا ذا قمّتين، وهو يفسّرُ وجودَ الهمزة بين الأصوات الحَنجريّة والبلعوميّة قائلاً: ((... أمّا الاحتمال الثاني فقد وجّهَنا إليه الأستاذ رابين حين قال: لا يمثل رسم الهمزة بالضرورة انفجارًا حنجريًا، ولكن قد يكون علامةً على كون المقطع ذا قمّتين، وهو أمرٌ قد ينشأُ عن النطق بحركةٍ طويلة في مقطع مقفول، وقد يكون هذا هو السبب الصوتي في نشأة الألف... والعاملُ الذي دعا إلى وجود مقطع ذي قمّتين هو الرغبة في المحافظة على طول الألف "الفتحة الطويلة" رغم النزعة إلى تقصيرها إذا كانت ضعيفة النبر))[2]، ثمّ يُضيف الدكتور

---

(1) الخصائص: 2/ 496- 497.

(2) محاضرات في اللغة: 127.

أيّوب ((ولفهم ما يقصده الكاتب تذكر أنّ المقطع الطويل المقفول عبارةٌ عن صوتٍ ساكنٍ بعده حركة طويلة ثمّ ساكن آخر... وإذا حدث أنْ ضغطت الرئتان ضغطةً قويّةً في منتصف الحركة لسمعت أثرَ هذه الضغطة في صورة صوتٍ شبيهٍ بالهاء، ويُسمّى المقطع في هذه الحالة مقطعًا ذا قمّتين، ومن الناحية الصوتيّة يمكن اعتبار هذه الحركة حركة مزدوجة على أن يكونَ الصوت المتوسّط بين جزئي الحركة الأوّل والثاني نصف حركة...))[1].

فالظاهرُ أنَّ هذا رأيُ الأستاذ رابين وقد تبنّاه الدكتور أيّوب، ولكنّني لا أتّفقُ معه في كون هذا المقطع المُتصوّر ذا قمّتين؛ لأنّه مُخالفٌ لبُنيةِ المقطع العربي التي تفرضُ عليه أَنْ يكونَ بقمّةٍ واحدة لا قمّتين، وذلك لأنَّ حال اللسان عند النبضة الصدريّة التي تنتجُ المقطع لا يمكنُ تصوُّرهُ ينتقل من قمّةٍ إلى أخرى؛ لأنّه حالٌ يصعبُ على اللسان القيام به، ولاسيّما أنّه عند نطق الألف هو مُمتدٌّ في قاع الفم، وقد أحسنَ سيبويه وصفَ الألف قائلاً: ((وإنّما خفّت الألفُ هذه الخفّة لأنّه ليس لها علاجٌ على اللسان والشفة ولا تحرّك أبدًا، وإنّما هي بمنزلة النَفَس))[2].

أمّا ما فسّره بضغط الرئتين ضغطةً قويّةً في منتصف المصوّت الطويل لنسمع على أثرها صوتًا شبيهًا بالهاء فإنّه لا بُدَّ أن يكونَ تقسيمًا لهذا المقطع إلى مقطعين اثنين، فنتصوّر هذا على النحو الآتي: / ض ـَ ل / ⟵ / ض ـَ / هـ ـَ ل /، فلا بدَّ أن تكونَ هذه الضغطةُ التي شبّهها بالهاء بدايةَ مقطعٍ جديد، ولاسيّما أنّه قد وصفها بنصف حركة، ونصف الحركة له قيمةُ صامت أي يقعُ قاعدةً في المقطع، وهذا يعني أنَّ هذا المقطعَ لا يبقى واحدًا، ومن ثمَّ لا يبقى بقمّتين.

---

(1) محاضرات في اللغة: 127- 128 .

(2) الكتاب: 4/ 335- 336 .

أمّا إذا أدّى التعاملُ الصوتي أو الصرفي إلى التقاء قمّتين، فعند ذاك لا بُدَّ للعربي أن يتصرّفَ ليتخلّصَ من هذا المشكل، وللخلاص منه فإنّه يسلك واحدًا من الأمور الآتية:

1- حذف إحدى القمّتين: فالفعلُ (يدعو) مثلاً ينتهي بمصوّت طويل، أي بقمّة وعند إسناده إلى واو الجماعة، وهو قمّةٌ أيضًا، تلتقي قمّتان، والقمّةُ لا تدخلُ على القمّة[1]، لذا تصرّف العربيُّ بحذف إحدى القمّتين، وكان الاختيار أنْ وقعَ الحذفُ على القمّة الأولى لانعدام فائدتها الدلاليّة وأبقى على القمّة الثانية لدلالتها على الجماعة، فحلّت واو الجماعة قمّةً للمقطع المفتوح، والأمر يتجلّى عند كتابتها صوتيًا:

يدعو + ونَ: يدعونَ: / ي َ د ع | ـُـُ + ـُـُ ن َ /. سقطت القمّة الأولى وأُعيدَ التشكيل المقطعي:

/ ي ْ د / ع ـُـُ / ن َ /. والأمثلةُ على الحذف كثيرةٌ ستتوضّحُ في الصفحات القابلة.

2- إدغام القمّتين، وهذا يحدثُ عادةً عندما يلتقي مصوّتان قصيران متماثلان، فإنّهما يُدغمان ليكونا مصوّتا طويلاً واحدًا[2]، فالفعلُ (قال) أصلُهُ المفترض: قَوَلَ؛ لأنّ الألفَ لا تكونُ أصلاً في اسمٍ مُتمكّنٍ ولا في فعل، بل تكونُ منقلبةً عن واو أو ياء[3]، سقطت منه الواو، ثمّ التقت قمّتان قصيرتان متماثلتان، ليُحدثَ إدغامُ المصوّتين مصوّتا طويلاً من جنسها وهو الألف، أي:

---

(1) يُنظَر: اتصال الفعل بضمائر الرفع: 17 (بحث).

(2) يُنظَر: فقه اللغات السامية: 42، المنهج الصوتي: 83.

(3) يُنظَر: شرح الشافية للرضي: 3/ 66.

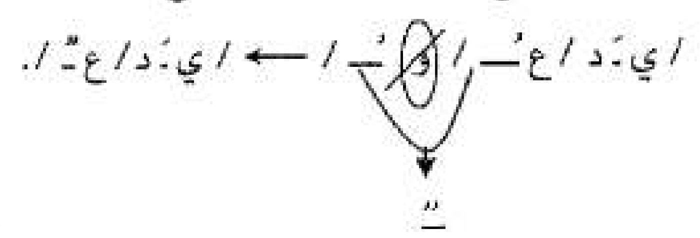
قَوَلَ ← قال: / ق َـ وَ ـَـ / ل ُ / ← / ق َـ / ل ُ /.

ومثله الفعل (باع) وهو يائي في أصله المفترض، أي (بيع) فالذي حدث سقوط الياء واتّحاد المصوّتين القصيرين المُتماثلين ليتشكّل مصوّت طويل من جنسهما وهو الألف، ثمّ أُعيدَ التشكيلُ المقطعي.

أي: بَيَعَ ← باع: / ب َـ / ي َـ / ع َ /.

← / ب َـ / ع َ /.

والفعلُ (يدعو) أصلُهُ المفترضُ يَدْعُوُ بزِنة يَنْصُرُ، إذ تقابل الواو من (يَدْعُوُ) الراء من (يَنْصُرُ) وتشكّل قاعدةً في مقطع قصير، أي: / ي َـ د / ع ُـ / و ُـ /، فلمّا وقعت الواو الاحتكاكيّة بين مصوّتين قصيرين سقطت، فالتقى المصوّتان القصيران المُتماثلان ليُشكّلا مصوّتا طويلاً، وبهذا تحوّلت الواو من احتكاكيّة تقع قاعدةً في المقطع، إلى مصوّت طويل يقع قمّةً فيه[1]. أي:



3- تحويل إحدى القمّتين إلى نصف مصوّت (احتكاكي) له قيمةُ الصامت مقطعيًا وله مظهران: الأوّل: إرجاع القمّة إلى الأصل المفترض، ثمّ إعادة التشكيل المقطعي، وهذا يظهرُ في الأفعال الثلاثيّة المنتهية بمصوّت طويل نحو: دعا ورمى، عند إسنادها إلى ضمائر هي مصوّتات طويلة، كألف الاثنين مثلاً، فترجعُ الألف إلى أصلها المفترض الواوي أو اليائي فنقول: دَعَوا ورَمَيا، أي:

(1) يُنظَر: إشكالية الرسم: 7. (بحث).

/ دَ / ع ـَ + ـَ / ← وبالرجوع إلى الأصل المفترض للألف:

/ دَ / عَ / و ـَ + ـُ / ← / دَ / عَ / وُ /.

/ رَ / م ـَ + ـِ / ← وبالرجوع إلى الأصل المفترض للألف:

/ رَ / مَ / ي ـَ + ـُ / ← / رَ / مَ / يُ /.

وفي تثنية الفتى والعصا أيضًا نعودُ بالألفين إلى الأصل المفترض، فنقول الفتيان والعصوان، أي: الفتى + انِ / ءَ ل / فَ / ت ـَ + ـَ ن ِ /.

التقت القمّتان، فعندنا بالأولى إلى أصلها اليائي، أي:

/ ءَ ل / فَ / تَ / ي ـَ + ـَ ن ِ /، ثمّ حُذفت القمّة الأولى وحلّت الثانية محلّها، أي:

/ ءَ ل / فَ / تَ / يَ / ن ِ /. وكذلك الأمرُ عند تثنية (العصا) أي:

/ ءَ ل / ع َ ص ـَ + ـَ ن ِ / ← / ءَ ل / عَ / صَ / و ـَ + ـَ ن ِ / ←

/ ءَ ل / عَ / صَ / وَ / ن ِ /.

أمّا المظهرُ الثاني فهو الانشطار ((وهي الحالةُ التي يتحوّلُ فيها الصائتُ الطويل إلى صائت قصير ونصف مصوّت من جنسه))[1]، وسمّاها جان كانتينو (ظاهرة الانفلاق)[2]، كما يحدثُ في الفعلين يدعو ويرمي عند نصبهما، أي: لن يدعوَ ولن يرميَ، فآخرُ الفعل (يدعو) على واقع الحال مصوّت طويل لا يجوز أنْ تأتيَ بعده قمّة بأيِّ حال من الأحوال، فإذا اضطررنا إلى إظهار الفتحة وهي مصوّت قصير لابدّ من وقوعه قمّة، فليس أمامنا إلاّ إحداث تغيير في المصوّت الطويل حتّى يسوغ مجيء الفتحة بعده لذا يرى أُستاذنا الدكتور حسام النعيمي[3]

---

(1) اتصال الفعل بضمائر الرفع: 2 (بحث).

(2) يُنظَر: دروس في علم أصوات العربية: 170.

(3) يُنظَر: إشكالية الرسم: 9. (بحث).

أنَّ المصوِّت الطويل قد انشطرَ إلى مصوِّت قصير وهو الضمّة تقع قمّة المقطع ونصف مصوِّت وهو الواو الاحتكاكية يقع قاعدةً للمقطع الذي قمّته الفتحة المجتلبة علامة على النصب، أي:

يدعو: لن يدعوَ: /ل َ ن + ي َ د / ع ـُـ + ـَـ / ← /ل َ ن/ ي َ د / ع ُ / و َ /.

أمّا بالنظر إلى الأصل فنقول: إنَّ الفعل (يَدْعُوُ) على زنة (ينصُرُ)، دخلَ عليه الناصب (لن) فأظهرَ فتحةً في آخره، فحُذِفت الضمّة وحلّت محلّها الفتحة علامة على النصب، أي:

/ ل َ ن / + / ي َ د / ع ُ / و ـُـ + ـَـ / ← / ل َ ن / ي َ د / ع ُ / و َ /.

ومثل هذا التوجيه يُقال عن الفعل (يرمي) عند نصبه، فهو على واقع الحال ينتهي بمصوِّت طويل هو الياء المدّية، وعند إظهار الفتحة علامة على النصب ينشطر المصوِّت الطويل إلى مصوِّت قصير هو الكسرة ونصف مصوِّت هو الياء الاحتكاكيّة، ويُعاد التشكيل المقطعي، أي:

/ ل َ ن + ي َ ر / م ِ + َ /

/ ل َ ن / ي َ ر / م ِ / ي َ /. ← ي

أمّا على الأصل المفترض فالفعلُ (يرميُ) على زنة (يَضْرِبُ)، وعند نصبه ظهرت في آخره الفتحةُ علامةً على النصب بعد حذف الضمّة، أي:

/ ل َ ن + ي َ ر / م ِ / ي ـُـ + َ / ← / ل َ ن / ي َ ر / م ِ / ي َ /.

ومن هنا يظهر وهمُ الدكتور أحمد الحمو عندما رأى أنَّ الواو الطويلة والياء الطويلة في (يدعو، يرمي) قد تحوّلتا عند النصب بلن إلى ((ضمّةٍ متبوعةٍ

بفتحة وكسرة متبوعة بفتحة في "يدعو ويرمي"))[1]؛ لأنَّ الفتحةَ ليست من مكوّنات الواو أو الياء الطويلتين، بل هي مجتلبة علامة على النصب، ولو كانَ الأمرُ كذلك فمن أين جاءت الضمَّةُ قبل الواو في / ي َ د / ع ُ / و َ / والكسرة قبل الياء في / ي َ ر / م ِ / ي َ /؟.

أمَّا صوت الألف عند انشطاره فينشطر إلى مصوِّت قصير من جنسه هو الفتحة، ولكن المشكل في نصف المصوِّت، إذ الألف ليس منها نصف مصوِّت كما في الواو المدّية والياء المدّية فكان على العربي أن يختار – حلاً لهذا المشكل- إمَّا الواو الاحتكاكيَّة أو الياء الاحتكاكيَّة.

ولكنَّ العربي ميَّالٌ بذوقه اللغوي إلى صوتِ الياء، فآثرها على الواو لخِفّتها، قال سيبويه: ((ويدُلُّكَ على أنَّ الياءَ أخفُّ عليهم من الواو أنَّهم يقولون: يَيْئَسُ ويَيْبِسُ فلا يحذفونَ موضع الفاء كما حذفوا يَعِدُ))[2].

ألا ترى أنَّ جمهور العلماء قد غلَّبوا صوت الياء على صوت الواو في بناء الأجوف الواوي للمجهول في نحو (قيل)، والأصلُ فيه / ق ُ / و ِ / ل َ / بزنة فُعِلَ، فلمَّا سقطت الواو التي وقعت بين مصوِّتين قصيرين، التقت قمَّتان وهذا غيرُ سائغ في البنية المقطعيّة كما نعلم، فحذف الجمهور الضمَّة ومدُّوا الصوت بالكسرة لتتحوّل إلى صوت مدٍّ طويل، فقالوا: / ق ِ / ل َ /.

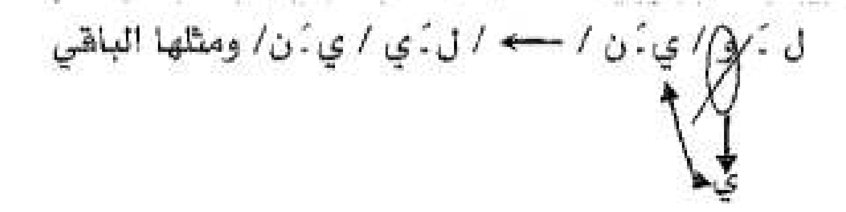
ومن أمثلة إيثارهم صوت الياء على صوت الواو أنَّهم يبدلون الواو ياءً إذا التقتا وكانت الأولى ساكنةً، إذ يقلبونَ الواو ياءً ويدغمون، كقولهم لويتُ ليًّا وطويتُ طيًّا وسيِّد وهيِّن[3]، فالأصلُ:

---

(1) محاولة السنية في الإعلال: 178 (بحث).

(2) الكتاب: 4/ 338 .

(3) يُنظَر: الخصائص: 2/ 230، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنّي: 368 .



والفعلُ (يسعى) مثلاً ينتهي بمصوِّت طويل هو الألف، وعند إسناده إلى ألف الاثنين وهو مصوِّت طويل أيضًا، التقت قمّتان، ومنعًا لهذا الالتقاء، انشطرت الألف الأولى لانعدام الفائدة الدلاليّة فيها إلى مصوِّت قصير هو الفتحة لتحلَّ قمّةً للمقطع / ع َ /، ونصف مصوِّت الياء الاحتكاكيّة، حلّت قاعدة للقمّة المجتلبة، دلالة على التثنية، أي:

يسعى + انِ = يسعيانِ: /ي َ س / ع َ + َ ن ِ / ← / ي َ س / ع َ / ي َ / ن ِ /.

وبظاهرة الانشطار نستطيعُ أيضًا تفسيرَ تحوّلِ المصوِّت الطويل في نهاية الاسم المنقوص عند تثنيته، إذ ينشطر إلى مصوِّت قصير هو الكسرة ونصف مصوِّت هو الياء الاحتكاكيّة، ففي (الهادي) مثلاً عند التثنية نراه منتهيًا بالياء المدّيّة وهي قمّة، تلتقي بألف التثنية وهي قمّة أيضًا، وهذا غيرُ جائز مقطعيًا، لذا انشطرت الياء المدّيّة إلى مُكوّنيها: المصوِّت القصير والياء نصف المصوِّت، وأعيد التشكيل المقطعي هكذا:

/ ء َ ل / هـ َ / د ِ / + َ ن ِ / ← / ء َ ل / هـ َ / د ِ / ي َ / ن ِ /.

ـِ ي

والحديثُ عن ظاهرة الانشطار في الدرس الصوتي الحديث يجرُّنا إلى الحديث عن ظاهرة أخرى وهي الاتّحاد: ((وهي الحالةُ التي يتحوّلُ فيها الصائت القصير ونصف الصامت إلى صائت طويل))[1]. وقد عبّر عنها (برجستراسر) بقوله

(1) اتصال الفعل بضمائر الرفع: 2 (بحث).

هي: ((اتّحاد الواو أو الياء الساكنة مع ضمةٍ أو كسرة سابقةٍ لها، فمثالُ الواو مع الفتحة "يوجد"، ومثال الياء مع الكسرة "سيرة"...))[1].

أمّا قول كانتينو: ((ويُعتبر هؤلاء النحاة الحركات الطويلة ناتجة عن اجتماع حركة قصيرة وواحدة من أنصاف الحركات، أي الواو والياء والألف، ولذلك أنصاف الحركات هذه عندهم حروف المد، أي حروف مدٍّ للحركات السابقة))[2]، فلا أراهُ دقيقاً عندما قرن الألف بالواو والياء؛ لأنَّ الألفَ مدٌّ أبداً، وليست نصفَ حركةٍ ولا نصفَ حركة منها كما تقدَّم.

فالاتّحادُ -- كما يظهر- عكس الانشطار، فإذا نظرنا إلى ما ذكره (برجستراسر) وهو الفعل (يوجد) فإنّنا نُلاحظ أنَّ الواو فيه على أصل الفعل تقابل الفاء من (يُفْعَلُ) وهي نصف مصوّت تشكّل قاعدة النهاية للمقطع الأوّل / ي ـُ و/، ولكن بعد اتّحاد المصوّت القصير بنصف المصوّت صار الصوت مصوّتا طويلاً، وتحوّل المقطع من مقطع طويل مغلق إلى مقطع طويل مفتوح، كما أنَّ وزنهُ قد تحوّل من (يُفْعَل) إلى (يوعَل)، أي

/ ي ـُ و / ج ـَ / د ـُ /.

ـــُـُ بالاتحاد ⟵ / ي ـُـُ / ج ـَ / د ـُ /.

والأمرُ كذلك مع (سيرة) فهي على الأصل على زنة (فِعْلَة) والياء فيها تقابل العين، فهي نصف مصوّت احتكاكي يقع قاعدة النهاية في المقطع الأوّل / س ـِ ي/، ولكنّها بعد اتّحادها بما يسبقها من مصوّت قصير مُجانس لها تحوّلت إلى صوت مدٍّ طويل، وصار المقطع الطويل المغلق مقطعًا مفتوحًا، كما أنَّ وزنها تحوّل من (فِعْلَة) إلى (فيلَة)، وإليك الأمرُ صوتيًا:

---

(1) التطور النحوي: 47 .

(2) دروس في علم أصوات العربية: 148 .

/ س ِ ي / ر َ هـ /

↓

بالاتحاد ← / س ِ / ر َ هـ /.

لقد استفاد علماء اللغة المحدثون[1] من ظاهرة الاتحاد هذه في توجيه جملة من الظواهر الصوتيّة والصرفيّة وتفسيرها، كتحوّل الواو الاحتكاكية من الأصل المفترض للفعل (يدعو) إلى مصوّت طويل يقع قمّةً في المقطع الصوتي، فالأصل (يَدْعُوُ) سقطت الضمّة بعد الواو تخفيفًا، فانكسرت البنية المقطعية للمقطع الثالث، إذ بقيت القاعدة وحدها بعد أن سقطت القمّة، فالتحقت القاعدة بالمقطع الذي يسبقها، فتحوّل من مقطع قصير إلى مقطع طويل مغلق، بعد ذلك حصل الاتحاد في المصوّت القصير (الضمّة) ونصف المصوّت الواو الاحتكاكية، فآل الصوتُ إلى مصوّت طويل، كما أنَّ الوزنَ قد تغيّر من (يَفْعُل) إلى (يَفْعو) وهو في الكتابة الصوتيّة هكذا:

/ ي َ د / ع ُ / و ُ / سقطت القمّة تخفيفًا، وأُعيدَ التشكيل المقطعي بإرجاع القاعدة الباقية إلى المقطع السابق لها:

/ ي َ د / ع ُ و /

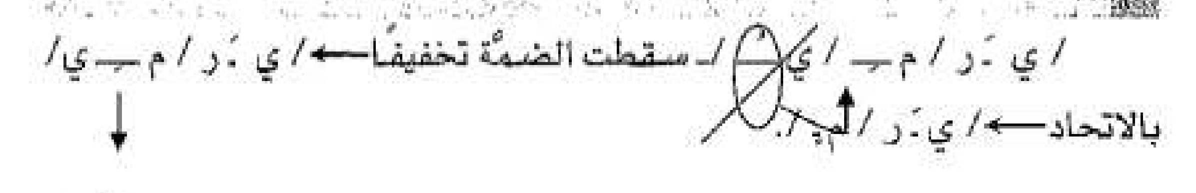
↓

بالاتحاد ← / ي َ د ع ُ ُ /.

والأمرُ نفسهُ يسري على الفعل يرمي عند تفسير تحول الياء الأخيرة من نصف مصوّت إلى صوت مدٍّ طويل، إذ أصله المفترض (يَرْمِيُ)، وبعد إسقاط الضمّة تخفيفًا من المقطع الأخير / ي ُ / بقيت القاعدة منفردة، وهذا انكسار في البنية المقطعية لا بدَّ له من علاج، فأُلحقت بالمقطع السابق ليتحوّل من مقطع قصير إلى طويل مغلق / م ِ ي / ثمَّ حدث الاتحاد، فتحوّل إلى مقطع طويل مفتوح:

---

(1) دروس في علم أصوات العربية: 148.



ولستُ بسبيل رصد هذه المعالجات جميعًا، بل التمثيل لتوضيح ظاهرة الاتحاد وأثرها الصوتي[1].

موقع المصوِّت من الصامت:

بحث علماء العربية القُدامى علاقة المصوِّت بالصامت، وموقع هذا المصوِّت منه، أيقعُ قبله أم معه أم بعده؟ وبحثهم هذا ينطلق من نظرتهم إلى حروف العربية، إذ هي في نظرهم قسمان: ساكن ومتحرِّك، والساكن هو ((ما أمكنَ تحميله الحركات الثلاث))[2]، كالكاف من بَكْر، والميم من عَمْرو، حيثُ يُمكننا أنْ نُحمِّلَها الفتحة فنقول: بَكَر وعَمَرو والكسرة، فنقول: بَكِر وعَمِرو والضمَّة فنقول: بَكُر وعَمُرو، أمَّا المتحرِّك: فهو الذي لا يتحمَّل أكثرَ من حركتين كالميم في عُمَر، إذ يمكن تحميله الضمَّة فنقول: عُمُر والكسرة، فنقول: عُمِر، ولكنَّه لا يتحمَّل الفتحةَ؛ لأنَّه كان متحرِّكًا بها عند إدخال الحركات عليه، وعندهم أنَّ الألفَ والواو والياء – إذا كانا مدَّيين-، سواكن؛ لأنَّ المَدَّةَ لا تتحرَّكُ أبدًا، على الرغم من إدراكهم للعلاقة بين الحركات القصيرة وأصوات المدِّ الطويلة؛ لأنَّهم يذهبون إلى أنَّ الحركات أبعاضُ أصوات المدِّ[3]،

---

(1) للمزيد يُنظَر: إشكالية الرسم في ضوء الدرس الصوتي الحديث، اتصال الفعل بضمائر الرفع (دراسة صوتية صرفية) (بحثان).

(2) سر صناعة الإعراب: 1/ 31.

(3) يُنظَر: الكتاب: 4/ 242، سر صناعة الإعراب: 1/ 35.

فهي إطالةٌ لها، وبذا تلمَّسوا الفرقَ الكمِّي بين الحركات القصيرة والحركات الطويلة.

وقد بحث ابنُ جني مسألة موقع المصوِّت من الصامت مقرِّرًا استحالةَ أنْ يسبقَ المصوِّت الصامت مُستدلاً بأمرين اثنين: الأوَّل: أنَّ الحرفَ كالمحلِّ للحركة وهي كالعَرَضِ فيه، فهي لذلك محتاجةٌ إليه ولا يجوزُ وجودُها قبل وجوده، لكنَّها عندما تحلُّ الحرف تحلّ من باب المجاز لا الحقيقة؛ ((ذلك أنَّ الحرفَ عَرَضٌ والحركةَ عرَضٌ أيضًا، وقد قامت الدلالةُ من طريق صحةِ النظر على أنَّ الأعراضَ لا تحلُّ الأعراض، ولكنَّه لمَّا كان الحرفُ أقوى من الحركة، وكان الحرفُ قد يوجد بلا حركة معه، وكانت الحركة لا توجد إلاّ عند وجود الحرف صارت كأنَّها قد حلَّته وصار هو كأنَّه قد تضمَّنها تجوُّزًا لا حقيقةً))[1].

وما يراه ابنُ جني عكسه الدكتور عبد الصبور شاهين عندما قال: ((إنَّهم كانوا يرونَ أنَّ الحرفَ يقتضي حركته، لأنَّها لازمةٌ له لزومًا مُطلقًا، ولاصقة به لُصوقًا تامًّا، فلا حرف بلا حركة))[2]؛ وذلك لأنَّ ابنَ جني يُصرِّح – كما سبق- بأنَّ الحرفَ قد يوجد بلا حركة، وهو يقصده عند الوقف على الراجح.

الثاني: لو كانت الحركة قبل الحرف لما جاز وقع الإدغام في كلام العرب؛ لأنَّ الحركةَ تكونُ حاجزًا بين الحرفين، فتبطل حقيقة الإدغام.

فإذا سقط أنْ تكونَ الحركة قبل الحرف بقي أنْ تكونَ الحركة إمَّا معه وإمَّا بعده، والقولُ بأنَّها بعد الحرف مذهبُ أكثر النحويين، ويمكن أن نلاحظَ هذا الرأي من قول سيبويه: ((وزعمَ الخليل أنَّ الفتحةَ والكسرة والضمةَ

---

(1) سر صناعة الإعراب: 1/ 37 .

(2) المنهج الصوتي: 35 .

زوائد وهنَّ يلحقنَ الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه))[1]، وإليه ذهب الرضيُّ قائلاً: ((لأنَّ الحركةَ في الحقيقة بعض حروف المدّ بعد الحرف المتحرّك بلا فصل، فمعنى فتح الحرف الإتيان ببعض الألف عقيبها، وضمّها الإتيان ببعض الواو عقيبها، وكسرها الإتيان ببعض الياء بعدها، ومن شدّة تعقّب أبعاض هذه الحروف الحرف المتحرّك التبس الأمرُ على بعض الناس فظنّوا أنَّ الحركةَ على الحرف، وبعضهم تجاوزَ ذلك فقال: هي قبل الحرف، وكلاهما وهم))[2].

واستدلَّ أبو علي الفارسي على أنَّ الحركةَ تحدثُ مع الحرف، وأفسد استدلاله ابنُ جنّي[3].

وعلماء العربية القُدامى ليسوا وحدهم الذين ذهبوا إلى هذا وتدارسوه، فقد شاركهم في نظرتهم إلى الصوامت وعلاقتها بالمصوّتات الهنود واليونانيّون[4].

والحقُّ أنّنا لو نظرنا إلى بنية المقطع الصوتي في العربيّة لوجدنا علاقةَ المصوّتات وثيقةً بالصوامت، إذ إنَّ المقطع العربي لا يتشكّل من الصوامت وحدها، ولا من المصوّتات وحدها أيضًا، بل من صامتٍ يتلوه مصوّت في أقصر أنواع المقاطع، والعربُ القُدامى حين نظروا إلى موقع الحركة كانوا يُدركون أنَّ الكلمة العربية لا تبدأ بصامتين مُتجاورين، أي إنَّ المقطعَ العربي لابُدّ أن يبدأ

---

(1) الكتاب: 4/ 241- 242 .

(2) شرح الشافية: 1/ 118 .

(3) يُنظَر: الخصائص: 2/ 423، سر الصناعة: 1/ 37، الأشباه والنظائر في النحو: 1/ 152- 156 .

(4) يُنظَر: علم اللغة، السعران: 93 .

بصامت يليه مصوّت، ولعلّ هذا يفسر ما ذهب إليه علماؤنا القُدامى عندما جعلوا المصوّتات تابعةً للصوامت.

إلاّ أنّ الدرس الصوتي الحديث يرى أنّ الحركات هي مصوّتات قصيرة مجهورة مستقلّة عن الصوامت أمّا الحروف فهي صوامت مستقلة أيضًا ((بحيث يمكن أداء أحدهما مستقلاً عن الآخر))[1]، ولكنّها ضمن السلسلة الكلاميّة المنطوقة تتداخل فيما بينها وتتصل اتصالاً وثيقًا، بحيث إنّ أعضاء النطق تبدأ بالتهيّؤ للصوت الثاني قبل الفراغ من نطق الصوت الأوّل؛ لأنّ عملية النطق الاعتيادية سريعةٌ جدًّا بحيث لا تدع فرصةً لنطق الصوت مستقلاً، ثمّ البدء بنطق الصوت الذي يليه؛ وذلك لشدّة اتصال الأصوات المتجاورة ممّا ينجم عنه تأثر الأصوات بعضها ببعض[2].

فليس في السلسلة المنطوقة حالٌ ومحلٌ أو تابعٌ، بل سلسلةٌ من الأصوات اللغوية الدالّة المتماسكة، وإذا كانت الكاف والتاء والباء ثابتة في(كَتَبَ) / كَ / تَ / بَ /، وفي (كُتِبَ) / ك ُ / تِ / بَ /، وتغيّر المعنى بتغيّر المصوّتات، فإنّ المصوّتات ثابتة في "كَتَبَ" وفي "كَتَمَ" / كَ / تَ / بَ / و/ كَ / تَ / مَ /، وتغيّر المعنى بتغيّر الصوامت، فإنّ المعادلة واحدة والقيمة الصوتيّة لكلٍّ منهما واحدةٌ، ومن هنا عُدّت الصوامت في الدراسة الصوتية "الفونيميّة" صويتات "فونيمات"[3].

(1) المنهج الصوتي: 35، ويُنظَر: مناهج البحث في اللغة: 139 .

(2) يُنظَر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 495 .

(3) يُنظَر: اتصال بضمائر الرفع: 5 . (بحث) .

المزدوج:

اختلف الباحثون المُحدثون في تعريفه؛ ذلك لأنهم مختلفون في تحديد مفهومه، بل في وجوده في العربية الفصيحة، وهم قبل هذا وذاك اختلفوا في الاصطلاح عليه، فمنهم من سمّاه الحركة المُركّبة[1]، أو الطليق المُركّب[2]، ومنهم من سمّاه بالمزدوج أو الحركات المزدوجة[3]، وسمّاه آخرون بالانطلاقيات الانزلاقيّة[4].

ويترجّح عندي أنّ تسميته بالمزدوج أكثرُ مناسبةً لهذا التركيب الصوتي؛ نظرًا إلى دلالته على الطبيعة الصوتيّة والدلاليّة لهذا التتابع، فهو صوتيًا تتابع صوتين اثنين يزدوجان في مقطع واحد، أمّا من حيث الجانب الوظيفي فيشكّل أحدهما قمّةَ المقطع والآخر قاعدةً للمقطع نفسه تبعًا لقوّة الإسماع، وليس دقيقًا تعبير الدكتور عبد الرحمن أيوب: ((ومعنى كون الحركة مزدوجة أنّ جزءها الأوّل شبيهٌ من الناحية السمعية والأدائية بحركة من الحركات وجزءها الثاني شبيه بحركةٍ أخرى))[5]، إذ ليس شرطًا أنْ يكونَ الجزءُ الثاني شبيهًا بحركةٍ أخرى، بل قد يكونان من جنسٍ واحد نحو: وُجِدَ ووُعِدَ ونحوهما.

---

(1) يُنظَر: التصريف العربي: 53، دراسات في علم اللغة: 71، دراسات في اللغة: 133، دراسة الصوت اللغوي: 303، علم اللغة، السعران: 203، فقه اللغات السامية: 42، لحن العامة والتطور اللغوي: 44، اللغة: 54.

(2) يُنظَر: المحيط في أصوات العربية: 1/ 20، الوجيز: 227.

(3) يُنظَر: أصوات اللغة: 172، الأصوات اللغوية: 42، دروس في علم أصوات العربية: 137، العربية الفصحى: 36، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 43.

(4) يُنظَر: دراسة السمع والكلام: 21.

(5) أصوات اللغة: 172.

إنَّ فكرة المزدوج تنبع من تركُّب مصوِّت مع واحد من صوتين يسلكان سلوك الصوامت وهما الياء والواو، لذا فقد وصفهما الدكتور إبراهيم أنيس بأنَّهما صوتان انتقاليَّان ذوا طبيعة مزدوجة[1].

وقد وضع العلماء لهما سمات، أستطيع إجمالها على الشكل الآتي[2]:

1- قلّة الوضوح السمعي إذا ما قيسا بالمصوِّتات.

2- إنّ الفراغ بين مقدّم اللسان وبين الحنك الأعلى في نطق الياء يكون أضيق منه عند النطق بالياء المدِّية، ويترتّب على ذلك أنَّنا نسمعُ نوعًا من الحفيف الخفيف عند نطق هذه الياء، وكذلك الحال مع الواو نصف المصوِّت، إذ يكون الفراغ بين أقصى اللسان وأقصى الحنك حال النطق بها أضيق منه حال النطق بالواو المصوِّت الطويل، ومن ثمَّ نسمع حفيفًا خفيفًا عند النطق بهذه الواو.

3- إن الواو والياء الاحتكاكيتين أقصرُ في زمن نطقهما من الحركتين المناظرتين لهما. والحقُّ أنَّ هذه سمات صوتية نُطقيّة لا يمكن أنْ نعوِّلَ عليها وحدَها للحُكم على صامتية هذين الصوتين، ومن هنا فقد اعترض الدكتور كمال بشر على هذا الاستدلال فيرى ((أنَّه من الواجب الالتجاء إلى الخواص الوظيفيَّة لهذين الصوتين لنتأكد من حقيقة وضعهما، وبالرجوع إلى هذه الوظيفة تأكَّد لنا أنَّ الواوَ والياءَ في المثالين السابقين "ولد، يترك" يقومان بدور الأصوات الصامتة ويقعان موقعهما في التركيب الصوتي للغة العربية، قارن الأمثلة الآتية: ولد- بلد، يترك- نترك))[3].

---

(1) يُنظَر: الأصوات اللغوية: 43 .

(2) يُنظَر: الأصوات اللغوية: 42- 43، علم اللغة العام- الأصوات: 84 .

(3) علم اللغة العام- الأصوات: 84، ويُنظَر: دراسات في علم اللغة: 24 .

وواضحٌ أنَّ الدكتور بشر قد استدلَّ بالموقع الصامتي الذي يأخذه الصامت في المقطع، فالواو والياء في (ولد ويترك) قاعدتان في مقطع البداية، لهذا فهما يسلكان سلوك الصوامت؛ لأنَّ موقع الصامت أبدًا قاعدةٌ في المقطع، هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى فهو قد استفاد بمقارنته بين الواو في (ولد) والباء في (بلد) وكذلك الياء في (يترك) والنون في (نترك) من التبادل الموقعي بين هذه الصوامت؛ ليؤدِّي إلى الاختلاف في المعاني، فهما صويتتان مختلفتان (فونيمان مختلفان) إذن.

ويستدلّ الدكتور بشر أيضًا بأنَّ الواو والياء قد يتبعان بمصوِّتات من خلال بعض التصريفات، وهذا شأنُ الصوامت قائلاً: ((وممَّا يؤيِّد أنَّ الواو والياء في هذين المثالين ونحوهما يؤدّيان وظيفة الأصوات الصامتة أنّهما – كالأصوات الصامتة تمامًا- متبوعان بحركات "ya, wa"، وهذا الذي نقوله هنا ينطبق على الواو في حَوْض والياء في نحو بَيْت، فكلٌّ منهما وقعت موقعَ الأصوات الصامتة، وأدَّت وظيفتها، وقد يؤيِّد هذا الادِّعاء التصريفات الأخرى لهذه الكلمات، فحَوْض جمعُها أحواض وبَيْت جمعُها أبيات، ونلاحظُ أنَّ الواو في أحواض والياء في أبيات متلوَّةٌ بحركة، وهو موقع لا يكون إلاَّ للأصوات الصامتة))[1].

ولكنَّنا يجبُ أن نلاحظَ أنَّ الدكتور بشر لم ينصّ على شرط وجود الصوتين المتتابعين في مقطع واحد، وهو شرط تحقق وجود المزدوج من الناحية الوظيفية[2]، ثمّ إنّ التعويلَ على الجانب الوظيفي الذي وصفه الدكتور بشر بأنّه ((الفيصل في تمييز الوحدات الصوتيّة))[3]، لا يمكن أنْ يُلغي حقيقة الجانب

---

(1) علم اللغة العام – الأصوات: 85 .

(2) يُنظَر: أسس علم اللغة: 80، علم اللغة، السعران: 203 .

(3) دراسات في علم اللغة: 24 .

النُطقي وأهميّته؛ ذلك أنَّ الجانب النُطقي يوضّح لنا حقيقة الفرق بين الياء الاحتكاكية والياء المدّية مثلاً، فاللسانُ عند النُطق بالياء الاحتكاكية يرتفع أكثرَ من ارتفاعه عند النُطق بالياء المدُية، فضلاً عن الانزلاق الذي يحدث نتيجةَ الانتقال من الصوت الأوّل إلى الصوت الثاني، إذ بدونه لا يمكن أن يكونَ مزدوجًا، ولهذا عدَّه الدكتور عبد الصبور شاهين لازمًا لإنتاج الواو والياء، فإنْ لم يكن ((وجب اعتبارهما غير موجودين في نسج الكلمة))[1].

وينتقل الدكتور بشر إلى جانب مهم آخر نتلمّسه بقوله: ((وقد وهم بعض الدارسين فظنَّ أنَّ الواو والياءَ في "حوض" و"بيت" جزءان من حركة مركّبة diphthong وهو وهمٌ خاطئٌ ولاشك، إذ الحركة المركّبة وحدة واحدة one unit والموجود في "حوض" و"بيت" ليس وحدة واحدة، وإنّما هناك وحدتان مستقلتان هما: الفتحة + الواو في "حوض"، والفتحة + الياء في "بيت"))[2]، وقد حمل الدكتور أحمد مختار عمر[3] قوله هذا على أنَّ المقصود بالحركة العلّة الواحدة التي تقوم بوظيفة صوتية واحدة، وهذا النوع غيرُ موجود في العربية كما سيتضح فيما بعد.

ومن قول الدكتور كمال بشر السابق ينطلق الدكتور سمير ستيتية — معتمدًا على تحليل پايك للحركات وأنواعها- منكرًا وجود المزدوج في العربية الفصيحة، ولستُ بمختلفٍ معه في أنَّ وجودَ الفتحة والواو في مثل قَوْم وصَوْم ونَوْم وخَوْف ونظائرها لا يشكّل وحدةً واحدة ((بل هما وحدتان صوتيّتان مختلفتان من الناحية الفونولوجية الوظيفيّة))[4]، ومثل ذلك اجتماع الفتحة والياء متتابعتين في

---

(1) المنهج الصوتي: 31 .

(2) علم اللغة العام - الأصوات: 85 .

(3) يُنظَر: دراسة الصوت اللغوي: 304 .

(4) الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية: 30 (بحث) .

مقطع واحد في مثل: بَيْن وبَيْت وصَيْد وصَيْف وغيرها، ولكنّني أختلفُ معه في فهمه للحركة المركّبة ووجودها، فهو يرى أوّلاً أنَّ ما نصَّ عليه علماء الأصوات من ضرورة وجود الصوتين في مقطع لإيجاد المزدوج ليس شرطًا كافيًا لإيجاد المزدوج، وهذا كلامٌ جميل له ما يدعمه، وقد تقدّم صوتيًا ووظيفيًا، لكنّه يرى أنَّ (الحركة المُركّبة) يتأتّى وجودُها من اجتماع حركتين في البنية التي قبل البنية السطحيّة، وهو الاجتماع الذي ينتج الحركة المركّبة، ويضرب لنا مثلاً في كلمة (قِوْمة) التي أصبحت (قيمة) فيقول: ((فالواو والكسرة التي قبلها تحتلاّن قيمتين مختلفتين على نحو ما وضّحنا، ونظرًا لأنَّ الكسرةَ أماميّةٌ والواو خلفيّةٌ، ونظرًا لأنَّ الانتقال من الأمام إلى الخلف مباشرة يحتاج إلى جهدٍ عضلي زائد عند النُّطق، فقد تحوّلت الواو إلى ياء لمناسبة الكسر الذي قبلها، وكانت هذه هي المرحلة الأولى من مراحل التغيير، وذلك كما هو مبيَّن من التمثيل الآتي:

qiwmaqiyma ⟵

ij ⟵ iw

ولمّا كان بالإمكان استبدالُ حركة طويلة بالكسرة والياء معًا، فقد دلَّ هذا على أنَّ اجتماع الكسرة والياء في البنية التي قبل السطحية Sub – Surface form وهي qijma إنّما هو اجتماع حركتين في حركة مركّبة واحدة، ولمّا كان الأمرُ كذلك فقد كان استبدالُ حركةٍ طويلة بهما أمرًا مفروغًا من مناقشته، وهذه هي المرحلة الثانية من مراحل تغيير هذه الكلمة، وذلك كما هو مبين في التمثيل الآتي:

qiima ⟵ qijma

ii⟵Ij))[1].

---

(1) الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية: 32 (بحث).

وواضحٌ أنّه يقصد بالحركة المُركّبة المرحلة التي سبقت اتحاد الكسرة والياء نصف المصوِّت، ولكن هذه المرحلة مرحلة متصوّرة تخيّلها الباحث في ذهنه، وليس لها وجود متحقق في النطق، فهي في البنية قبل السطحية – كما يقول- ونحن بالإمكان معالجة ما مثّل بكلمة (قوْمة) بمرحلة واحدة هي إسقاط قاعدة المزدوج الهابط، ومدّ الصوت بالمصوِّت قبله[1]، أي:

قومة ←— قيمة: / ق ِ و / م َ هـ / ←— / ق ِ / م َ هـ /.

وهو أيسرُ بكثير ممّا فسّره وأقصر، وينتهي الباحث إلى سؤالٍ يسأله وهو: هل الحركة المُركّبة موجودة في العربية الفصيحة أم لا؟ فيجب: ((أمّا على مستوى الصيغة السطحيّة Surface form فذلك رهنٌ بطريقة نطق العربية الفصيحة، ويكفي أن نعلم أنّ العربية كما ينطقها قُرّاءُ القُرآن الكريم في العالم العربي ليس فيها حركات مركّبة، لكن العربية الفصيحة هذه فيها حركات مركّبة في الصيغة قبل السطحية Sub - Surface form كما أوضحنا آنفًا، وقد نجد حركات مركّبة في بعض اللهجات المحكيّة حتّى على مستوى الصيغة السطحيّة، وذلك كما يحدث في بعض اللهجات في العراق ولبنان وغيرهما، فيقولون مثلاً "ein" "عين" وذلك بتحوّل الحركة الطويلة المفردة "e" إلى حركة مركّبة "ei" وكثيرًا ما نسمعُ "beit" "بيت" وذلك بتحويل الحركة الطويلة المفردة إلى حركة مركّبة كذلك، ولكن هذه الكلمات عندما تنطبق على أصلها الفصيح فإنّه لا يكون فيها حركة مركّبة، بل يكونُ في كلٍّ منهما حركتان مفردتان بحيث يكونُ لكلٍّ واحدةٍ من هاتين الحركتين وظيفة فونولوجية مستقلّة عن الأخرى))[2].

---

(1) يُنظَر: إشكالية الرسم: 14 (بحث).

(2) الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية: 32 (بحث).

والحقُّ أنَّ ما ذكره الباحث لا يمكن الاطمئنان إليه، فهو يرى أنَّ الحركة المُركّبة ناجمةٌ عن تحليل الحركة الطويلة أي: إنَّ أصل عين / ع ـَ ي ن / هو / ع ِ ن /، وكذلك بيت / ب ـَ ي ت / أصلُها / ب ِ ت / وهذا لا يمكن تصوُّره، كما أنّنا نلاحظُ أنَّ كلمة (عَيْن) تنطق في بعض لهجات العراق ممالةً / ع ى ا ن / وغير ممالة على الفصيح / ع ـَ ي ن /. بل إنَّ بعضًا منهم – على العكس ممّا يرى- يحوّلون المزدوج إلى حركة طويلة فيقولون مثلاً:

/ ء ِ ح / س ِ ن / في / ح ـُ / س ـَ ي ن /، ويقولون (أمنين): / ء ِ م / ن ِ ن / في (من أين)، ويقولون: / ء ِ ث / ن ِ ن / في (اثنين) / ء ِ ث / ن ـَ ي ن / وغير ذلك.

فضلاً عن أنَّ عبارته ((بل يكونُ في كلٍّ منهما حركتان مفردتان...)) جانبت الدقّة؛ لأنَّ إحداهما ليست بحركة، بل نصف حركة أو نصف مصوِّت قيمته قيمة صامت.

من كلِّ ما سبق أخلص إلى أنَّ القول بإنكار المزدوج في العربية قولٌ غيرُ سديد، يعضد هذا ما قرَّره بروكلمان وجان كانتينو من أنَّ هذا الصوت موجودٌ في العربية القديمة واللغات الجَزَرِيَّة (السامية) أيضًا[1]. بعد إقرار وجوده في العربية انتقل إلى حقيقته، ولمّا كان المزدوجُ مكوّنًا من صوتين، فإنَّ أحد هذين الصوتين يكونُ أطولَ وأوضحَ من الآخر، ومن ثمّ فهو يحمل النبر، أمّا الآخر فلم يكن كذلك، ولهذا يقسم اللغويون المزدوج على قسمين بالنظر إلى موقع المكونين، والقسمان هما:

أ- **المزدوج الهابط**: وفيه يقع المصوِّت قبل نصف المصوِّت، كالفتحة والياء في (لَيْتَ) ل ـَ ي / ت ـَ /، أو الفتحة والواو في (لَوْنٌ) / ل ـَ وْ/ ن ـُ ن /.

(1) يُنظَر: فقه اللغات السامية: 42، دروس في علم أصوات العربية: 137 .

ب- **المزدوج الصاعد:** وفيه يقع المصوِّت بعد نصف المصوِّت، كالياء والفتحة في (يكتب) / ي َ ك / ت ُ / ب ُ /، أو الواو والفتحة في (وَجَد): / و َ / ج َ / د َ/.

غير أنَّ التركيز كان مُنصبًّا على المزدوج الهابط، أو على ضعف العنصر الثاني كما يقول فندريس[1]، وهذا ناجمٌ – كما أرى- عن إحساسٍ بقوّة الحرف عند اتّصاله بالحركة، والعرب يذهبون إلى أنَّ الحركة تقوّي الحرف[2]. ولهذه القوّة في الاتصال عدّ (ماروزو) في معجمه هذا المزدوج مزيّفًا أو ضعيفًا[3].

وقد تنبَّه سيبويه قديمًا إلى ذلك فقال: ((وإذا قلت: أُريد أَنْ أُعطيَهُ حقَّه، فنصبت الياء فليس إلاّ البيان والإثبات، لأنّها لمّا تحرّكت خرجت من أن تكون حرفَ لين، وصارت مثل غير المعتل، نحو باء ضَرَبَهُ وبعد شبهها من الألف لأنَّ الألف لا تكون أبدًا إلاّ ساكنة))[4]. فهو يقرنها بالباء وهو صامت، فضلاً عن ذهاب المدِّ منها الذي نفهمهُ من قوله بعد شبهها من الألف، وبذلك فهي تحمل سمات الصوامت.

بيدَ أنّنا نجد الاختلاف قائمًا حول إمكان عدِّه صُوَيتًا واحدًا، فيرى الدكتور أحمد مختار عمر[5] أنَّ العلماء قد اختلفوا في تحليله إلى ثلاثة مذاهب:

أ- فمنهم من عدَّه مصوّتا واحدًا يقوم بوظيفة صويتٍ واحد.

ب- ويرى آخرون أنّه تتابع من المصوّتات المتّصلة.

---

(1) يُنظَر: اللغة: 54 .

(2) يُنظَر: الخصائص: 2/ 323، سر صناعة الإعراب: 1/ 22 .

(3) يُنظَر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 45 .

(4) الكتاب: 4/ 193 .

(5) يُنظَر: دراسة الصوت اللغوي: 303 .

ج- وقسم ذهب إلى أنّه مصوِّت + نصف مصوِّت، ويقوم نصف المصوِّت فيه بوظيفة الصامت.

لقد أجمع علماء اللغة المُحدثون على أنَّ المزدوج لابُدَّ أن يتحقّقَ وجودُهُ في مقطعٍ واحد[1]، ولكن الدكتور هنري فليش يسأل: كيف يتحقّق تعريفُ جرامونت للمزدوج في العربية؟. وجرامونت يُعرِّف المزدوج بقوله: ((مصوِّت واحد يغيِّر جرسه أو رنينه خلال إصداره ويُنطق مع ضغط tension هابط))[2]، فكيف يكون ذلك في أمثلة نحو حوقل وشيطن وقول وبيع، حيث تحتل الواو والياء موقعًا صامتيًّا بالنظر إلى المستوى الصرفي؟، وينقل لنا الدكتور عبد الصبور شاهين ما تصوَّره الدكتور فليش من ((أنَّ الواو والياء صامتان لهما ما للصوامت الأخرى، وينبغي أن يطلقَ عليهما صوامت ضعيفة نظرًا لسكونهما، وليس أنصاف صوامت كما يُطلَقُ عليهما غالبًا، لأنَّ هذه التسمية لا تصدق على صامت يكونُ أصلاً من أصول الكلمة، ومن ناحية أخرى فإنَّ الواو والياء بتأثير الصياغة الصرفيّة يمكن أن يقعا موقعًا يوصفان بأنّهما عنصرٌ ثانٍ من المصوِّت المزدوج، ومن ثمَّ يُنظَرُ إليهما كمصوِّتين بمعنى الكلمة، ومثال ذلك الكلمتان "ثَوْب، وجَيْب" فكلتاهما بزنة "فَعْل"، والواو والياء هما الصامت من الأصلين الثلاثيين "ث و ب — ج ي ب"، ويحتفظان بوجود مشترك كصامت ثانٍ في ثوب مع جموع التكسير: أثواب وأثوب وثوّاب "بائع الثياب"، وفي "جيب" مع جمع التكسير جيوب ومع الفعل "جَيَّب"))[3].

---

(1) يُنظَر: أسس علم اللغة: 80.

(2) العربية الفصحى: 197.

(3) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 44.

ثمّ قرن الدكتور فليش حالة المزدوج في العربية بما هو جائز في النثر نحو (احمارّ) إذ يمكن في تأليف الجملة العربيّة حدوث الإدغام في نحو (إنّ المالَ لَكَ) كما يمكن حدوثه في (ثوب بَكر وجيب بَكر)، وعلى هذا فإنّ المزدوج في (ثوب بكر وجيب بكر) له المعاملة نفسها في حالة المصوّت الطويل، مُقرّرًا أنّ الواو والياءَ لا يمكن أنْ يُعَدّا سوى عنصر ثانٍ لمصوّت مزدوج ضعيف، ومحالٌ أنْ يُعَدّا في هذه المواقع صوامت مطلقًا[1].

وواضحٌ أنّ الدكتور فليش قد تلمّس مُسوّغًا جوّز الإدغام بين معادلتين: الأولى فيها مصوّت طويل، والأخرى فيها مزدوجٌ، فهما متناظران من حيث الكم، وهذا ليس بخافٍ على علماء العربية القُدامى، فهم قد ذهبوا إلى أنّ جوازَ الإدغام في (ثوب بَكر وجيب بَكر) قائمٌ على المدّ واللين وإنْ لم يبلغا الألف كما يقول سيبويه[2]، ويشرح ذلك ابنُ جني بجلاء قائلاً: ((وقد أجروا الياءَ والواو الساكنتين المفتوح ما قبلهما مجرى التابعتين لما هو منهما، وذلك نحو قولهم هذا جيبُ بّكر، أي جيبُ بكر وثوب بّكر أي: ثوبُ بكر، وذلك أنّ الفتحةَ وإن كانت مخالفةَ الجنس للياء والواو فإنّها فيه سرًّا له ومن أجله جاز أنْ تمتدَّ الياء والواو بعدها في نحو ما رأينا، وذلك أنّ أصلَ المدّ وأقواه وأنعمه وأنداه، إنّما هو للألف، وإنّما الياء والواو في ذلك محمولان عليها ومُلحقان بالحكم فيها، فالفتحةُ بعضُ الألف فكأنّها إذا قُدّمت قبلها في نحو بيت وسوط إنّما قُدّمت الألف إذ كانت الفتحةُ بعضَها، فإذا جاءتا بعد الفتحة جاءتا في موضع قد سبقتهما إليه الفتحة التي هي ألف صغيرة، فكان ذلك سببًا للأنس بالمدّ، لاسيّما

(1) يُنظَر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 44 .

(2) يُنظَر: الكتاب: 4/ 441، ويُنظَر أيضًا: شرح الشافية للرضي: 2/ 211 .

وهما بعد الفتحة - لسكونهما- أُختا الألف وقويتا الشبه بها ، فصار ثوب وشيخ نحوًا من شاخ وثاب، فلذلك ساغ وقوع المُدغم بعدهما))[1].

والحقُّ أنَّنا نلمسُ من هذا النصِّ التداخلَ والتركيبَ بين عُنصري المزدوج، الأمر الذي يُسجِّل فضلَ سابقةٍ صوتيَّةٍ عند علماء العربيَّة، فالمزدوج الذي في (جيب وثوب) مُساوٍ للألف في احمارَّ، ولهذا ساغ الإدغام هنا كما ساغ هناك، ويتَّضح الأمر أكثر حينما ننظر إلى المزدوج في كلمة (بابين)؛ / ب ـَ / ب ـَي / ن ـِ /، مقرونًا بكلمة (بابان)؛ / ب ـَ / ب ـَ / ن ـِ /، فالمقطعُ / ب ـَي / = المقطع / ب ـَ /، ولو أسقطنا قاعدتي البداية لبَقِيَ: / ـَي = ـَ /، وطرفا هذه المعادلة مزدوجٌ في الأولى، ومصوِّت طويل في الثانية، وقد تساويا كميًّا، كما نرى.

ومن نصِّ ابنِ جني السابق نجد أنَّ سببَ المدِّ هو وجود الفتحة التي هي بعض الألف متبوعة بالياء أو الواو، في حين عَدَّ الدكتور أيُّوب مكوِّنات المزدوج ثلاثةَ أمورٍ هي في الواو في (وَعَدَ) ((عبارة عمَّا يأتي:

1- حركة ضيِّقة خلفية مستديرة "ضمَّة".

2- صوت انتقالي "واو".

3- حركة واسعة أمامية "فتحة"، ومجموع هذه الأمور الثلاثة تُسمَّى حركةً مزدوجة... والياء المفتوحة في "يَعِدُ" تتكوَّن من الآتي:

1- حركة ضيِّقة أمامية "كسرة".

2- صوت انتقالي "ياء".

3- حركة واسعة أمامية.. ومجموع هذه الأمور الثلاثة تُسمَّى حركة مزدوجة))[2].

---

(1) الخصائص: 3/ 129 .

(2) محاضرات في اللغة: 111 .

وهو أمرٌ لا أميلُ إليه؛ لأنّهما صوتان وليس ثلاثة، إذ يرى أنّها في وُعَدَ / ـُ و ـَ / وفي يَعِدُ: / ـِ ي ـَ / وما يحسبُه بشأن المكوّن الأوّل ما هو إلاّ جزءٌ من الثاني، فضلاً عن أنّ المقطع العربي لا يبدأ بمصوّت، إذ الحركة تلي الحرف لا تسبقه.

أمّا إذا نظرنا إلى المزدوج من الناحية الوظيفيّة فإنّا نجد المزدوج مكوّنًا من عنصرين يُشكّل الأكثر جهارة والأقوى إسماعا قمّة في المقطع، والمكوّن الآخر يحتلّ القاعدة، وهذه طبيعة الصوامت وسمتها، قال المبرّد: ((إذا كانت الياء والواو مفتوحًا ما قبلهما فهما كسائر الحروف))[1]، فلا يمكن عدُّهما وحدةً صوتيّةً واحدةً تقوم مقامَ صويتة واحدة، بدليل أنّنا لو استبدلنا بالياء القاف في كلمة (سَيْفٌ) مثلاً / س ـَ ي / ف ـُ ن / أصبحت (سقفًا) / س ـَ ق / ف ـَ ن /، لرأينا أنّ المكوّن الأوّل من المزدوج باقٍ على حاله من غير أنْ يُصيبه تغيير، بيد أنّ دلالة المفردة قد تغيّرت، والأمرُ مع الواو أيضًا، فلو استبدلنا بالواو باءً في نحو (حَوْلٌ) لأصبحت (حَبْلٌ)، أي: ح ـَ و / ل ـُ ن / ⟵ / ح ـَ ب / ل ـُ ن /، وواضحٌ أنّ الجزءَ الأوّل لم يُصبه أيُّ تغير، إلاّ أنّ الدلالةَ قد تغيّرت، وهذا يبرهن على أنّ الواوَ والياء – وهما جزءا المزدوج- يُشكّلان صويتة فقط دون الجزء الأوّل.

أمّا في حالة عدّه تتابعًا من العلل المنفصلة أي المصوّتات المنفصلة، فذلك غيرُ موجود في العربية، وما ذهب إليه الدكتور كمال بشر من أنّ ((الصفةَ الانزلاقيّة مفقودةٌ في نُطقِ الفتحة العربيّة متلوّة بالواو أو الياء الساكنة، إذ يحدث في نطقها أنْ تنتقل أعضاء النطق من منطقة إلى أخرى مُحدثةً نوعًا من الانفصال في تحرّكها فهما صوتان مستقلاّن))[2]، فهو أمرٌ لا يمكن تصوُّرُه، إذ كيف يمكن نُطقُ صوتين من غيرِ إحداث احتكاك، إنّ هذا يمثل حالة صعبة على المتكلّم؛ لأنّه يتطلّبُ منه أنْ يغيّرَ وضع جهازَ النُطق من موضع إلى آخر، وهذا

---

(1) المقتضب: 1/ 160 .

(2) دراسات في علم اللغة: 72 .

يعني أنَّ على أعضاء النُّطق أنْ تتوقَّفَ زمنًا لينطلقَ كلُّ صوتٍ منفردًا، ويكونَ على المتكلِّم في أثناء ذلك أنْ يقطعَ مجرى نفَسِهِ ثمَّ يستأنفه مرَّةً أخرى، وهو أمرٌ لا يمكن تصوُّرُه"[1]، فكانَ لابُدَّ من إحداثِ فصلٍ بين الصوتين باحتكاك بسيط يكون بمثابة فاصل يتمكَّنُ فيه اللسان من التحوُّل إلى صوتٍ آخر.

وقد رجَّحَ الدكتور غالب المطلبي[2] أنَّ قولَ الدكتور كمال بشر هذا لا ينطبقُ على المزدوج في العربية، بل على نوع آخر ذكره ماريوباي[3]، وأطلقَ عليه مصطلح (Hiatus) وفسَّره بأنَّه توالي مصوِّتين من غير توسُّط صامت، ومن غير أنْ يتحوَّلا إلى صوتٍ مُركَّب، وهي حالة تستدعي من المتكلِّم وقفةً خفيفةً بين الصوتين لينطقَ كُلاًّ منهما على انفصال، فيُسبِّبُ هذا صعوبةً على المُتكلِّم الذي يجب عليه أنْ يقطعَ مجرى نفَسِهِ ثمَّ يستأنفهُ مرَّةً أخرى، ولذا سيجد من السهل عليه أنْ يحوِّلَ المصوِّت الأوَّل إلى صوتٍ منحدرٍ أو منزلق Glide.

ومن الجدير بالذكر هنا أنَّ المصوِّت الطويل لا يمكن في العربية عدَّه مزدوجًا؛ لأنَّه حركةٌ بسيطةٌ واحدةٌ لا يغيِّر اللسان موضعه في أثناء النُّطقِ به مهما طال امتداده[4]، وكأنِّي بأبي إسحق الزجَّاج يُدرك هذا عندما ردَّ رجلاً ادَّعى أنَّه بإمكانه الجمعَ بين الألفينِ ومدَّهما قائلاً له: لو مددتها إلى العصر لما كانت إلاَّ ألفًا واحدة[5].

---

(1) يُنظَر: في الأصوات اللغوية: 43 .

(2) يُنظَر: في الأصوات اللغوية: 231 .

(3) يُنظَر: أسس علم اللغة: 150 ، ويُنظَر أيضًا: في الأصوات اللغوية: 231 .

(4) يُنظَر: دراسة الصوت اللغوي: 305، المنهج الصوتي: 30 .

(5) يُنظَر: الخصائص: 2/ 496 .

حذف المزدوج:

يمكن الاستعانةُ بحذف المزدوج في تفسير كثيرٍ من الظواهر الصرفيّة والصوتيّة التي رأى فيها علماء العربيّة القُدامى آراءً قد لا تنسجمُ مع الدرس الصوتي الحديث، وهذا يقودنا إلى الحديث عن أصلٍ لُغويٍّ جعله علماءُ العربيّةِ واحدًا من الأصول التي فسّروا بها أحكامًا صرفيّةً، ذلكم هو أنّ الألفَ لا تكونُ أصلاً في اسمٍ مُتمكّنٍ ولا في فعل، بل تكونُ منقلبةً عن واوٍ أو ياء[1]. وبحثوا عن سرِّ انقلابِ هذين الصوتين ألفًا، فقعّدوا قاعدةً جديدةً هي أنّ الواو أو الياء تحرّكتا وانفتح ما قبلهما فقُلِبَتا ألفًا[2]، فالفعلُ دعا، أصلُهُ دَعَوَ، ورمى أصلُهُ رَمَيَ، وليس هذا في الأفعال الناقصة فحسب، بل في الأفعال الجوفاء، فأصلُ قال: قَوَلَ، وباع بَيَعَ، وخافَ خَوِفَ.

والحقُّ أنّ قسمًا من علماء العربية قد تلمّسوا لهذا الانقلاب سببًا صوتيًّا، قال ابنُ جنّي: ((وإنّما كان الأصلُ في قامَ قَوَمَ، وفي خافَ خَوِفَ وفي طالَ طَوُلَ، وفي هابَ هَيَبَ، فلمّا اجتمعت ثلاثةُ أشياء، متجانسة وهي الفتحةُ والواو أو الياء وحركة الواو والياء كُرِه اجتماع ثلاثة أشياء، متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمَن فيه الحركة، وهو الألف، وسوّغها أيضًا انفتاح ما قبلها، فهذا هو العلّة في قلب الواو والياء في نحو قام وباع))[3].

ولكنّهم اصطدموا بكلماتٍ لا يطّرد فيها قانونهم اطّرادًا قويًّا ممّا جعله واهنًا، فشعر الرضيُّ بضعفه قائلاً: ((اعلم أنّ علّةَ قلب الواو والياء المتحرّكتين المفتوح ما قبلهما ألفًا ليست في غاية المتانة))[4]، مُفسّرًا هذا الانقلاب بكثرة

---

(1) يُنظَر: شرح الشافية للرضي: 3/ 66.

(2) يُنظَر: المنصف: 1/ 190، شرح المفصل: 1/ 16، الممتع: 2/ 438.

(3) سر صناعة الإعراب: 1/ 25، ويُنظَر: شرح المفصّل: 10/ 16، شرح مختصر التصريف: 118.

(4) شرح الشافية: 3/ 95.

دوران حروف العلّة في الكلام، فلمّا كانت الياءُ والواو أثقلَ من الألف، جازَ قلبهما إلى ما هو أخفُّ منهما وهو الألف، ولاسيّما أنّهما متثاقلان بالحركة، وكأنّ الذي مَهّدَ لقلبهما ألفًا وجودُ الفتحة التي هي بعضُ الألف، وهذا شعورٌ وثّقَ العلاقةَ بين الألف والحرفين المتحركين. إلاّ أنّ ضعفَ قانونهم هذا جعلهم يضعونَ له شروطًا أوصلوها إلى عشرة، أخرجت كثيرًا من المفردات التي لا تخضع له[1]، إلاّ أنّ تحليلهم هذا لا ينسجمُ مع الدرس الصوتي الحديث، فأثيرت اعتراضات أستطيعُ إجمالَها على الشكل الآتي[2]:

1- إنّ الصرفيّينَ لم يخبرونا عن المصوّتين القصيرين قبل الياء أو الواو بعدهما، فإذا كان قَوَلَ وبَيَعَ متكوّنين من ستّة أصوات، فإنْ قال وباع مكوّنان من أربعة أصوات فقط أي:

/ ق َ/ و َ/ ل َ/ و/ ب َ/ ي َ/ ع َ/ ←ق ً/ ل َ/ و/ ب ً/ ع َ/، تُرى أين ذهب المصوّتان؟.

2- إنّ الواو والياء وهما يشتركان في بعض الخصائص الصوتيّة ليسا من جنس الألف لكي ينقلبا ألفًا.

3- إنّ الواو نصف المصوّت في (قَوْل) مثلاً لا تختلف عن الضمّة، والأخيرة مصوّت قصير، إلاّ في مقدار المسافة بين أقصى اللسان وأقصى الحنك عند النُّطق بهما، حيث تكونُ هذه المسافة أقلّ عند نطق الواو الاحتكاكية، وعليه فإنّ من المنتظر حين تنقلب إلى مصوّت أنْ يكونَ هذا المصوّت قصيرًا، والألف – كما نعلم- ليست إلاّ مصوّتا طويلاً.

وما قيل عن الواو الاحتكاكية ينطبق على الياء الاحتكاكية أيضًا، فهي حين تنقلب إلى مصوّت فإنّ هذا المصوّت لا يمكن أن يكونَ ألفًا؛ لأنّها

---

(1) يُنظَر: شرح الشافية: 3/ 95، شرح التصريح: 2/ 386- 387، الواضح في علم الصرف: 36.

(2) يُنظَر: المنهج الصوتي: 16، دراسات في علم أصوات العربية: 33- 34 .

ليست من جنس الياء أوّلاً، وليست مصوّتا قصيرًا أيضًا، أي إنّ الواوَ عندما تنقلب إلى مصوّت فإنّ المتوقّعَ أنْ تكونَ ضمّةً، وأنّ الياءَ عندما تنقلبُ إلى مصوّت فالمتوقّع أنْ تكونَ كسرةً.

لذا فقد اجتهدَ المحدثون في تفسير حدوث هذا التغير الصوتي، أستطيع إجمالَ محاولاتهم على ما يأتي:

أ- أنّ أصلَ هذه الأفعال ثنائي، وإنّما جاءَ المصوّت الطويل عن طريق إطالة المصوّت القصير الداخلي في الثنائي نحو:

قَلَ ← قال، أي: ق َ / ل َ / ← / ق ً / ل َ /،

ومثله الأفعال الأخرى، وهذا أحدُ رأيَيْ بلاك وفليش[1]، وبه أخذ الدكتور أحمد الحمو[2]، إلاّ أنّ الدكتور فليش لا يميل إليه كثيرًا؛ لأنّ مسألةَ الثنائيّة تعودُ إلى ما قبل التاريخ وهو ما يستحيل الوصول إليه الآن، ليخلص إلى أنْ مشكلة الثنائية لم تلقَ حلاً.

ب- إنّ أصلَ هذه الأفعال ثلاثي كما هو في اللغات الجَزَريّة (الساميّة)[3]، ثُمّ دخلها التغيير، وتعدّدت الآراءُ في ذلك، فذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أنّ أصلَ قال وباعَ هو قَوَلَ وبَيَعَ، ثُمّ سقطت الواو لكراهية تتابع الحركات، فالتحمت الفتحتان مكوّنتين فتحةً طويلةً هكذا:

/ ق َ / و َ / ل َ / ← / ق ً / ل َ /، و / ب َ / ي َ / ع َ / ← / ب ً / ع َ /، وعلى هذا فوزنهما (فال)[4]، فهي ثلاثية الأصول ثنائية المنطوق على حدّ تعبيره.

---

(1) يُنظَر: العربية الفصحى: 201 .

(2) يُنظَر: محاولة ألسنية في الإعلال: 172 (بحث) .

(3) يُنظَر: فقه اللغات السامية: 42 .

(4) المنهج الصوتي: 82- 84 .

ولكن هذا يصطدم بأمثال الفعل (خَوِفَ)؛ لأنَّ المصوِّتين القصيرين غيرُ متماثلين لكي يلتحما بمصوِّت واحد، ممَّا دعا إلى تكلُّف خطوةٍ أخرى هي تحويل الكسرة إلى فتحة طردًا للباب[1]، أي:

/ خ ـَ / و ـِ / ف ـَ /   / خ ـَ / ف ـَ /.

ويذهب الأستاذ محمَّد الأنطاكي إلى أنَّ هذا القانون ناجمٌ عن تمسُّك الصرفيِّينَ بمبدأ عدم أصالة الألف في الكلام العربي، ولو أنَّهم تخلَّوا عن هذا المبدأ وعدّوا الألف في مثل دعا ورمى وباب وناب أصليَّةً لكان تفسير انقلابها إلى واو في التصريفات الأخرى أهون عليهم؛ لأنَّ هذا القانون قد صيغَ صياغةً معكوسة[2]. ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أنَّ عين الأجوف قد مرَّ بأربع مراحل مرجِّحًا أن تكونَ العربيَّةُ القديمةُ قد نطقت فعلاً بعين الأجوف محرَّكة[3].

ومال الدكتور حسام النعيمي في أحد رأييه إلى احتمال أنْ تكونَ الألفُ في لام الفعل مفخَّمةً أو مُمالةً، ثمَّ آلت المُضخَّمة إلى واو المضارع وبقية التصريفات وآلت الممالةُ إلى ياء، ثمَّ تخلَّى المتكلِّمُ عن التفخيم والإمالة في الألف، فصارت اللامُ في نحو غزا ورمى بصوت واحد هو صوت الفتح الخالي من التفخيم والإمالة[4].

ولكنَّه ينطلق من فكرة حذف المزدوج الصاعد أساسًا لتفسير آخر رأى أنَّه أسلم التفسيرات وأيسرها وهو حذف المزدوج الصاعد الذي يمثِّل مقطعًا قصيرًا

---

(1) يُنظَر: دراسات في علم أصوات العربية: 35 .

(2) يُنظَر: المحيط: 1/ 109 (الهامش) .

(3) يُنظَر: المدخل إلى علم اللغة: 292- 297 .

(4) يُنظَر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 204 .

ومدّ الصوت بمصوّت المقطع القصير السابق، فصار مقطعًا طويلاً مفتوحًا[1]. وبذا نستطيعُ أنْ نُفسّرَ جملةً من الظواهر الصرفيّة والصوتيّة.

فالفعلُ الناقصُ الواوي أو اليائي في نحو دعا ورمى وسعى، الأصلُ فيه: دَعَوَ ورَمَيَ وسَعَيَ، وهذه الأفعال جميعًا تنتهي بمزدوج صاعد، وهو ما تكرهه العربيّة[2]، فسقط وعوّض عنه بمدّ الصوت بالمصوّت القصير في المقطع قبله، واختزل تكوينه المقطعي من ثلاثة قصيرة إلى اثنين: الأوّل قصير والثاني طويل مفتوح، أي:

/ دَ / عَ / (وَ) / ← / دَ / عًا /، / رَ / مَ / (يَ) / ← / رَ / مًا /، / سَ / عَ / (يَ) / ← / سَ / عًا /.

ويُلاحظُ أنَّ الوزن قد تحوّل من (فَعَلَ) إلى (فعا). وهذا ينطبق أيضًا على الفعل الأجوف الواوي أو اليائي نحو: قال وباع وخاف، أي:

/ قَ / (وَ) / لَ / ← / قً / لَ /،

/ بَ / (يَ) / عَ / ← / بً / عَ /،

/ خَ / (وَ) / فَ / ← / خً / فَ /.

ويُلاحظ أيضًا أنَّ الوزنَ قد تحوّل من (فَعَلَ) إلى (فال). وليس الأمرُ مقتصرًا على الأفعال، بل على الأسماء المتمكنة التي تنطبق عليها القاعدة الصرفيّة

---

(1) يُنظَر: إشكالية الرسم: 6 (بحث).

(2) يُنظَر: المنهج الصوتي: 83.

(تحرّكت وانفتح ما قبلها) كألف المقصور نحو الهدى والعصا، والأصل فيهما: الهُدَيُ، والعَصَوُ، أي:

/ ءَ ل / هـُ / دَ / يُ / ← / ءَ ل / هـُ / دً /،

/ ءَ ل / عَ / صَ / وُ / ← / ءَ ل / عَ / صً /.

والأسماء في نحو باب وناب، والأصل فيهما: بَوَبٌ ونَيَبٌ، أي:

/ بَ / وَ / بُ ن / ← / بَ / بُ ن /،

/ نَ / يَ / بُ ن / ← / نَ / بُ ن /.

ويحذف المزدوج الصاعد أيضًا نستطيع توجيه تحوّل الواو من نصف مصوّت يقع قاعدة في المقطع إلى مصوّت طويل يقع قمّة فيه، نحو الفعل (يدعو) و(يرمي) وأصلهما المفترض (يَدْعُوُ) و(يَرْمِيُ) وبسقوط المزدوج الصاعد من آخر الفعلين ومدّ الصوت بالمصوّت القصير قبلهما ينتج ما يأتي:

/ يَ د / عُ / وُ / ← / يَ د / عُو /،

/ يَ ر / مِ / يُ / ← / يَ ر / مِي /.

والملاحظُ على هذا التفسير أنّه أجابَ عن تساؤل المحدثين عمّا حدث للمصوّتين القصيرين قبل الواو أو الياء وبعدهما، فالمصوّت الأوّل مدّ الصوت به

تعويضًا عن المزدوج المحذوف، أمَّا الثاني فقد سقط؛ لأنَّه جزءٌ من المزدوج الصاعد.

الابتداء بالساكن:

رسَّخ علماء العربية القُدامى أصلاً من أصولهم اللغوية وجعلوه سمةً لها أهمية قُصوى في تأليف الكلام العربي، ذلكم هو عدم جواز الابتداء بالساكن، قال ابنُ السرّاج: ((كلُّ كلمةٍ تبدأ بها من اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ تبتدئُ به وهو متحرِّك ثابت في اللفظ))[1]، إذ الأصلُ في البنية أنْ تكونَ على ثلاثةِ أحرف: حرف يُبدأُ به، ولا يكونُ إلاّ مُتحرِّكًا، وحرف يُحشّى به، وثالث يوقَفُ عليه[2].

بيدَ أنَّهم اختلفوا في إمكان حدوثه، بين مانعٍ ومُجوِّز، وهذا الخلافُ يُفيدُنا في إصدار حُكمٍ على جواز حدوثه، وممَّا هو جديرٌ بالملاحظة أنَّ علماءَ العربية قديمًا بحثوا الابتداء بالساكن في العربيَّة وفي غيرها من اللغات، ويُعدُّ هذا نظرةً متقدِّمةَ السبق في الدرس اللغوي المُقارن، فجعل ابنُ فارس والفارابي ذلك فضيلةً للعربية على غيرها من اللغات[3].

وابنُ جني جعل الابتداء بالساكن غير ممكن في لغة العرب، وليس من الحكمة التشاغلُ بإفسادِ قولٍ من جوَّزه[4]، وكان أبو علي الفارسي مُتشدِّدًا في منعه في العربيَّة، يقول عنه ابنُ جني: ((ورأيت مع هذا أبا علي - رحمه الله- كثير المستوحش من الابتداء بالساكن في كلام العجم، ولعمري إنه لم بإجازته، لكنه لم يتشدد فيه تشدُّده في إفساد إجازة ابتداء العرب بالساكن، قال: وذلك

---

(1) الأصول في النحو: 2/ 388.

(2) يُنظَر: شرح الملوكي في التصريف: 23.

(3) يُنظَر: الصاحبي: 40، المزهر: 1/ 342.

(4) يُنظَر: المنصف: 1/ 53.

أن العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقارب حال الساكن، وإن كان في الحقيقة متحركا - يعني همزة بَيْنَ بَيْنَ- قال: فإذا كان بعض المتحرك لمضارعته الساكن لا يمكن الابتداء بهِ فما الظن بالساكن نفسه؟ قال: وإنما خفى حال هذا في اللغة العجمية لما فيها من الزمزمة، يريد أنها لمّا كثر ذلك فيها ضعفت حركاتها وخفيت، وأمّا أنا فأسمعهم كثيرًا إذا أرادوا المفتاح قالوا "كليد" فإن لم تبلغ الكاف أن تكون ساكنه فإنّ حركتها جِدّ مُضْعَفة حتى إنها ليخفى حالها عليّ، فلا أدري أفتحة هي أم كسرة، وقد تأمّلت ذلك طويلاً فلم أحلَ منه بطائل))[1].

أمّا أبو البركات الأنباري فقد جعله محالاً[2]، غير أنّ لابن يعيش موقفين مُختلفين فيه، فمرةً يُصرّح بأنّ الابتداء بالساكن متعذّر في العربية وغيرها من اللغات ((وليس ذلك مُختصًا بلغةٍ دون لغة))[3]، ولكنّه في موضع آخر يقول: ((اعلم أنّ أصحابنا يقولون إنّ الابتداء بالساكن لا يكون في كلام العرب، وقد أحاله بعضهم ومنع من تصوُّره، ولا شبهةَ بالإمكان... وذلك من قبل أنّ المبتدئ بالنُّطق مستجمٌ مستريحٌ فيعظم صوته، والواقف تعب حسرٌ يقف للاستراحة فيضعف صوته))[4].

أمّا الرضيُّ فقد كانَ في غاية التشدُّد في منعه، فيقول: ((الأكثرون على أنّ الابتداءَ بالساكن متعذّر، وذهب ابنُ جني إلى أنّه متعسّر لا متعذر، وقال: يجيء ذلك في الفارسية نحو، شْتَرْ وسْطام، والظاهر أنّه مُستحيل، ولا بُدّ من الابتداء بمتحرّك، ولمّا كان ذلك المتحرّك شتروسطام في غاية الخفاء، كما

---

(1) الخصائص: 1/ 92، ويُنظَر: التكملة: 182 .

(2) يُنظَر: أسرار العربية: 22 .

(3) شرح المفصل: 9/ 136 .

(4) شرح المفصل: 3/ 83 .

ذكرنا – ظنَّ أنّه ابتدئ بالساكن، بل هو معتمدٌ قبل ذلك الساكن الأوّل بكسرة خفيّة، وللطف الاعتماد لا يبين))[1]، فهو يمنع الابتداء بالساكن كما يمنع الجمع بين ساكنين وقفاً.

وينقل ابنُ جماعة أنَّ التفتازاني واليزدي وغيرهما يذهبون إلى جواز ذلك في لغة العجم نحو ((خواجة مثلا، فإنَّ الخاء ليس لها حركة من الثلاث المشهورة ولا من غيرها، وذلك كثير يوجد بأدنى تأمُّل))[2].

ونقل الجاربردي أيضًا أنَّ بعضَ العلماء جوَّزَ الابتداءَ بالساكن؛ لأنَّ التلفّظَ بالحركة إنّما يحصل بعد التلفُّظِ بالحرف، وتوقيف الشيء على ما يحصل بعده محال، وأجاب: بأنَّ الحركةَ ليست بعده، وإنّما هي معه، وإلاّ لأمكننا الابتداء بالحرف من غير حركة وهذا محال[3].

ممَّا مرَّ نرى أنَّ اللغويِّينَ العربَ مُجمعونَ على عدم إمكان البدء بالساكن في العربيَّة، وهذه السُّنّة لم تكُن مقصورةً على العربيَّة وحدها، إذ تشاركها الحبشيَّة في ذلك[4]، ولكن هل حقًّا أنَّ الابتداء بالساكن مُحالٌ؟

إنَّ الذي يترجَّحُ عندي أنَّ ذلك ليس محالاً، بل يمكن أنْ نبدأ بالساكن، أو بتعبير المُحدَثين بصامِتَيْن، فإذا نظرنا إلى اللغات الأخرى نجدُها تجوِّزُ ذلك، ففي الانكليزيَّة مثلاً، كلمة (Spring) تبدأُ بثلاثةِ صوامت، ومثل ذلك يحدث في السريانيَّة والآراميَّة والعبريَّة[5]، فضلاً عمَّا هو موجودٌ في اللهجات العربيَّة الحديثة في أرجاء الوطن العربي.

---

(1) شرح الشافية: 2/ 251 .

(2) شرح الشافية للجاربردي: 1/ 163 .

(3) يُنظَر: شرح الشافية: 1/ 163، حاشية الصبان: 4/ 273 .

(4) يُنظَر: فقه اللغات السامية: 41 .

(5) يُنظَر: علم اللغة وفقه اللغة: 95 .

ولمّا كانت أعضاء النُطقِ عند العرب لا تختلف عن أعضاء النُطق عند الأُممِ الأخرى التي تُبيحُ الأنظمةُ الصوتيَّةُ في كلامها توالي مجموعة من الصوامت، فإنَّهم جميعًا مُشتركون في هذه السمة، يقول ماريوباي: ((ليس هناك أيُّ صوت أو تجمُّعٍ صوتيٌّ في أيِّ لُغَةٍ لا يُمكِنُ أنْ يكتسبَ المُتكلِّمُ الأجنبيُّ نُطقَهُ الأجنبيَّ بشرط توفُّرِ القَدْرِ الضروري من الوقت ووجود الانتباه الكافي وبذل الجهد المطلوب))[1].

ولكنَّ الأمرَ يعودُ إلى الأنظمة الصوتيَّة، ونحن إذا نظرنا إلى المقطع العربي وجدنا نظامه الصارم يفرض على العربي أنْ يبدأ بصامتٍ واحدٍ لا صامتين، ولهذا يجدُ العربيُّ الذي لم يكن جهازُهُ الصوتيُّ مُدرَّبًا تدريبًا كافيًا للنُطق بمجموعة الصوامت في أوَّلِ الكلام صعوبة في نُطقها، بل يحسُّ بالتعب إلى أنْ يتمَّ (التحوّل الصوتي) كما يقول فندريس[2]، ومن هنا كان لابُدَّ من إجراء تعديل على الكلمات التي تبدأ بصامتين وتقترضها العربيَّة، وهذا ما حدث فعلاً في كلمات مثل إكليل وإسطبل وإقليم وإسفنج وإقليد، لكي تخضعَ إلى بنية المقطع العربي[3].

ومن هنا أراني غيرَ مُتَّفقٍ مع بعض الباحثين عندما قال: ((ولمّا كان معنى السكون انتفاء الحركة كان من الطبيعي أنْ تبدأ العربُ كلامَها بمتحرِّك؛ لأنَّ الكلامَ حدثٌ مبنيٌّ على حركة آلة النُطق، والسكون نقيضُ الحركة، فلا يمكن أنْ تبدأ العربُ كلامَها به، ومن هنا امتنع الابتداء بالساكن))[4]. أقول: ألم يكن كلامُ البشر جميعًا مبنيًّا على حركة؟ فلِمَ جازَ إذن الابتداءُ بالساكن

---

(1) أسس علم اللغة: 99 .

(2) يُنظَر: اللغة: 63 .

(3) يُنظَر: دراسات في علم أصوات العربية: 53 .

(4) دراسات في اللغة والنحو: 35 .

في لغاتٍ أخرى؟ بل في لهجاتٍ محلّية؛ لأنّ هذا المعيارَ يجبُ أنْ يشملَ اللغاتِ كلّها وهو باطل.

ثمّ إنّ الكلامَ إذا كانَ مبنيًّا على حركةٍ فمن الجائز -- على رأيه- أنْ يبدأ العربيُّ بمصوِّت؛ لأنّه حركةٌ وليس سُكونًا. وهذا ما لم يقلْ به أحد.

إنّ الأمرَ يعودُ – فيما أرى- إلى أنظمةِ اللغات وما يسمحُ به نسجُها المقطعيُّ. ولكن هل يمكن أنْ يكونَ العربيُّ قد بدأ بالساكن فعلاً في المرحلة السابقة للعربيّة الموحّدة الفصيحة؟ ذهبَ عددٌ من الباحثين إلى ذلك[1]، وهذا الأمرُ لا يمكنُ نفيُهُ؛ لأنّ اللغة العربيّةَ تخضعُ للتطوُّر والتنظيم والترتيب، شأنُها شأنُ اللغات الأخرى، وقد حدث هذا التطوُّرُ فعلاً في لُغاتٍ أخرى كالإسبانيّةِ مثلاً، ففيها كلمات كانت تبدأ في اللاتينيّة بصامتين ثمّ أُضيفَ إلى أوّلِها مصوِّت، فكلمة special أصبحت في الإسبانيّة المُعاصرة تُلفَظُ especial، ومثل ذلك يوجد في الفرنسيّة[2]، وهذا يعني في العربيّة زيادةُ مقطعٍ يتشكّلُ في أوّلها، ممّا يزيدُ في طول الكلمة، ولكنّها حين تبدأ بصامتين تقلُّ مقاطعها، وهذا ينسجمُ مع طبيعة النُّطق عند القبائل البدويّة التي تميلُ إلى السرعة في الكلام.

فغيرُ بعيدٍ أنْ تكونَ العربيّةُ قد استساغت في أوّلِ أمرها، أو في الأقلّ في حقبةٍ من حقبها التاريخيّة، الابتداء بصامتين، ثمّ خضعت إلى التطوُّر والتمدُّن اللغوي.

---

(1) يُنظَر: الأصول، تمام حسان: 126، التطور اللغوي التاريخي: 71، دراسات في علم اللغة: 143، فقه اللغة المقارن: 38.

(2) يُنظَر: دراسات في علم أصوات العربية: 54.

همزة الوصل ووظيفتها اللغويّة:

خلصنا إلى أنَّ العربيَّ لا يستسيغُ أنْ يبدأَ كلامَهُ بصوتٍ ساكن استجابةً إلى نظام المقطع العربي الذي يرفض أنْ يبدأَ بصامتين، فإذا ما حدث أنْ بدأَ المقطعَ الصوتي بصامتين في أثناء التعامل الصوتي، وجبَ على العربيِّ أنْ يتصرَّفَ للتخلُّصِ من هذا التجمُّعِ الصامتي، قال سيبويه: ((هذا بابُ ما يتقدَّمُ أوَّلَ الحروف وهي زائدة، قدّمت لإسكان أوَّل الحروف، فلم تصلْ إلى أنْ تبتدئ بساكنٍ فقدّمت هذه الزيادة متحرِّكةً لتصل إلى التكلّم))[1]. فاجتلبَ العربيُّ همزةَ الوصل مع حركتها وسيلةً للوصول إلى مقطع يبدأُ بصامتٍ يتلوهُ مصوِّت، لهذا سمّاها الخليل سُلَّمَ اللسان[2]، وسمَّاها بعضُهم همزةَ الابتداء وهمزة الوصول[3].

واختُلِفَ في سببِ تسميتها، فقيلَ إنَّها سُمِّيت كذلك؛ لأنَّها يُتوصَّلُ بها إلى النُّطقِ بالساكن، وقيل بل لأنَّها تسقط في الدَّرْج، فتصل ما قبلها إلى ما بعدها[4]، ويترجَّحُ عندي القولُ الأوَّلُ؛ لأنَّها تُحذَفُ في الوصل، وهي حينئذٍ مفقودةٌ، فكيفَ تُسَمَّى بهمزة الوصل في كلامٍ هي غيرُ موجودةٍ فيه؟.

وقد علَّلَ العلماءُ القُدامى اختيار الهمزة دون غيرها من الحرف؛ لأنَّهم رأوها حرفًا يمكن حذفه عند الغنى عنه في الوصل، فوجدوا أنَّ العادة في الهمزة في أكثر الأحوال أنَّها تُحذَف عند التخفيف وهي مع ذلك أصل، فكيف بها إذا كانت زائدة، فكانت الهمزةُ أولى الحروف في الابتداء[5].

---

(1) الكتاب: 4/ 144 .

(2) يُنظَر: العين:/ 1/ 49 .

(3) يُنظَر: حاشية الصبان: 4/ 273 .

(4) يُنظَر: شرح المفصل: 9/ 136 ، شرح التصريح: 2/ 364 .

(5) يُنظَر: سر صناعة الإعراب: 1/ 127 .

وقد استقصى العلماء أيضًا مواضعها في الأسماء والأفعال والحروف[1]، ولا أرى ما يوجبُ إعادتها هنا.

همزة الوصل في الدرس الصوتي الحديث:

الغرضُ منها: أسلفتُ القولَ إنَّ المقطع العربي لا يبدأ بصامتين متواليين[2]، ولكن إذا أدَّى التعاملُ الصوتي إلى أنْ يبدأَ المقطعُ العربي بتجاور صامتين فلابُدَّ من إعادته إلى شكله المقبول، فالفعلُ (اكتُبْ) مثلاً مأخوذٌ من المضارع (يكتُب) بعد إسقاط لاصقة المضارعة من أوَّله، ومصوِّت الإعراب من آخره[3]، هكذا: يَكْتُبُ: / يَ / ك / ت ُ / بُ / ← / ك / ت ُ ب / وهذه الصورةُ لا تستسيغها العربيَّةُ مقطعيًّا؛ لأنَّنا أمام شكلٍ فيه قاعدة منفردة، ولا يمكن إلحاقُها بما يليها من مقطع؛ لأنَّها صورة مرفوضة، فلا بُدَّ من إعادة التشكيل ليكونَ مقبولاً، فاعتمدَ العربيُّ الغلقَ الحُنجري مع مصوِّته لإحداث قاعدة وقمَّة لتشكيل مقطع في بدايةِ الكلمة، أي: / ء ُ ك / ت ُ ب /، ومن هنا أطلق عليها كانتينو اسم حركة الاعتماد[4]، وسمَّاها البكّوش حركةَ الاتّكاء[5].

ومثل ذلك الفعل (اطَّيَّر)، الأصلُ فيه (تطيَّر)، أُدغِمَت التاءُ في الطاء فأُسكِنَت، لذا اجتُلِبَت همزةُ الوصل مع حركتها حلاً للمشكل الذي حدث، وهو تجمّع صامتين في البداية، والأمرُ يتجلّى أكثر عند كتابتها صوتيًّا:

---

(1) يُنظَر: الكتاب: 4/ 144- 145، الأصول: 2/ 389، التكملة: 183- 186، شرح المفصَّل: 9/ 131- 135.

(2) يُنظَر: دراسة الصوت اللغوي: 261.

(3) يُنظَر: شرح مختصر التصريف: 70.

(4) يُنظَر: دروس في أصوات العربية: 184.

(5) يُنظَر: التصريف العربي: 184.

/ ت َ / ط ـَ ي / ي َ / ر َ / ⟵ / ط / ط ـَ ي / ي َ / ر َ /.

صورة مرفوضة مقطعيًا لابدَّ من علاجها

حذف لأجل الإدغام

باجتلاب همزة وصل مع مصوتها:

/ ء ِ ط / ط َ ي / ي َ / ر َ /.

وقد جعل الدكتور عبد الصبور شاهين ذلك على مرحلتين: الأولى: الإتيان بمصوِّت قبل الصامت الأوّل، إلاّ أنَّ البنيةَ المقطعيَّة التي تشكّلت ما زالت غيرَ سائغة، ممّا يوجبُ الإتيانُ بهمزة الوصل، وهي المرحلة الأخرى[1].

والحقُّ أنَّ الذي حدث لا يمكنُ تصوُّرُهُ على مرحلتين؛ لأنَّ العربي غيرُ شاعر بما يحدث حتّى يحسَ بالحالة الأولى ليعدلَ إلى الحالة الثانية، فالأمرُ جاءَ دفعةً واحدةً على الأرجح، ولكنّنا لا نحتاجُ إلى هذا الإجراء عند صياغة الأمر من المضارع إذا كانَ متحرّك الفاء؛ لأنَّ الصورةَ المتحقّقة سائغةٌ مقطعيًّا، نحو (يُدَحْرِجُ): / ي ُ / د َ ح / ر ِ / ج ُ / ⟵ / د َ ح / ر ِ ج /.

قيمتُها صوتيًّا:

يُطلِقُ الدكتور تمّام حسّان اسم (الموقعيّة) على سلوك الأصوات في الموقع طبقًا لما يقتضيه هذا الموقع سواءٌ أكانَ في بداية الكلام أمْ في وسطه أم في نهايته[2]، وهمزة الوصل عنده علامةٌ على موقع البداية فقط، بداية الكلام وليس بداية الجملة بالضرورة؛ لأنّها تسقط في الدَّرْج.

وقد أدركَ القُدامى سلوكَ همزة الوصل هذا، قال سيبويه: ((اعلمْ أنَّ هذه الألفات ألفات الوصل تُحذَفُ جميعُها إذا كانَ قبلها كلام))[3]، ونصّوا على أنَّ

---

(1) يُنظَر: في علم اللغة العام: 109 .

(2) يُنظَر: مناهج البحث في اللغة: 147 .

(3) الكتاب: 4/ 150، ويُنظَر: اللمع: 346 .

النُّطقَ بها في الدّرْج لحنٌ فاحشٌ، قال ابنُ الحاجب: ((إنّما جيء بها في الابتداء لما ذكرناه من الحاجة إليها، فعُلِمَ أنّه لم يُؤتَ بها إلاّ لذلك، فإذا أُتِيَ بها في غيره كان خُروجًا عن كلامهم قطعًا، وما خرجَ عن كلامهم فهو لَحْنٌ، أمّا كونهُ لَحنًا فاحشًا فلأنّه إذا غيِّرتَ حركةٌ حُكِمَ بأنّها لحنٌ، فإذا زِيدَ حرفٌ وحركةٌ ليست من كلامهم كانَ أفحشَ))[1].

وهذا الكلام ينسجمُ مع مقرَّرات الدرس الصوتي الحديث، فقولُنا: (قال اكتُب) مكوّنٌ مقطعيًّا من / ق ـَ / ل ـَ ك / ت ـُ ب / فلا نجد أثرًا صوتيًّا لهمزة الوصل وحركتها، ومن هنا فلا يحقُّ للدكتور فليش أن يُطلقَ عليها اسم (مصوِّت)[2]؛ لأنّها في حقيقتها المقطعيّة مكوّنة من: الهمزة + مصوّت قصير في بداية المقطع، ولكن لا قيمةَ لها صوتيًّا في درج الكلام.

وقد شبّهها الدكتور تمّام حسّان[3] بالألف التي تُكتَبُ بعد واو الجماعة نحو (ضربوا)، فهي تدلُّ على أنّ الواوَ للجماعة وليست الواو التي حُذِفَت النون بعدَها للإضافة، وهذا يظهرُ في قولنا (ضاربوا زيدًا) وهو فعلُ أمر، وقولنا (ضاربو زيدٍ) وهو اسمُ فاعل مُضاف، وهذا الكلامُ يصدقُ على همزة الوصل عندما تكونُ في الدرج ولكنّها في بداية الكلام غير ذلك، إذ هي متلوّةٌ بمصوّت قصير تشكّل مقطعيًّا قاعدةً وقمّةً، وهذا ما لا نجدهُ في الألف بعد واو الجماعة، إنّ وظيفةَ همزة الوصل عنده مقصورةٌ على أنّها علامةٌ على البداية ليس إلاّ، فالزيادةُ في الفعل (انفعل) مثلاً عنده هي النون فقط، وليست الهمزةُ إلاّ علامةً على البداية، وكذلك السين والتاء في (استفعل)، وهذا ما لا أراهُ صحيحًا.

---

(1) الإيضاح في شرح المفصل: 1/ 370 .

(2) يُنظَر: العربية الفصحى: 42 .

(3) يُنظَر: اللغة العربية مبناها ومعناها: 277 .

حركتُها:

يُجمعُ النحاةُ قديمًا على أنَّ الهمزةَ متبوعةٌ بمصوّت قصير، ولكنّهم يختلفونَ في أصلِ هذه الهمزة: السكون أم الحركة، فقال: ((الفارسي وغيره: اجتُلِبَت ساكنةً لأنَّ أصلَ المبني السكون، وكُسِرَت لالتقاء الساكنين، وقيل اجتُلِبَت مُتحرِّكةً، لأنَّ سببَ الإتيان بها التوصّلُ إلى الابتداء بالساكن. فوجبَ كونُها مُتحرِّكةً كسائر الحروف المبدوءة وأحقُّ الحركات بها الكسر، لأنّها راجحةٌ على الضمةِ بقِلَّة الثِّقَل، وعلى الفتحةِ لأنّه لا توهمُ استفهامًا))[1]. وظاهرُ قولِ سيبويه يؤيّدُ أنّها جيءَ بها متحرِّكةً[2]، وهو ما أراهُ مُناسبًا، إذ ليس من المنطق أنْ تكونَ المعالجةُ على مرحلتين، كما قلتُ آنفًا، يعضدهُ قولُ الرضي: ((لأنَّكَ إنَّما تجلبها لاحتياجك إلى مُتحرِّك، فالأَولى أنْ تجلبَها مُتّصفةً بما تحتاجُ إليه))[3].

وينقل لنا أبو البركات الأنباري خلافًا مذهبيًّا بين البصريّينَ والكوفيّين: ((فذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الأصلَ في حركةِ همزة الوصل أنْ تتبعَ حركة عين الفعل، فتُكسَر في "إضْرِبْ" إتباعًا لكسرة العين، وتُضَمُّ في "أُدْخُلْ" إتباعًا لضمَّةِ العين... وذهب البصريُّون إلى أنَّ الأصلَ في حركة همزة الوصل أنْ تكونَ مُتحرِّكةً مكسورةً، وإنَّما تُضَمُّ في "أُدْخُلْ" ونحوه لئلاَّ يُخرَجَ من كسرٍ إلى ضم، لأنَّ ذلك مُستثقلٌ، ولهذا ليس في كلامهم شيءٌ على وزن فِعُل بكسر الفاء وضمِّ العين))[4]، ثمَّ يقول: ((والذي يدلُّ على أنَّ حركتها ليست إتباعا لحركة العين في نحو إضْرِبْ وأُدْخُلْ، أنّه لو كان الأمر كذلك لكان ينبغي أن يقال في ذهب

---

(1) يُنظَر: حاشية الصبان: 4/ 279، ويُنظَر: شرح التصريح: 2/ 265 .

(2) يُنظَر: الكتاب: 4/ 144 .

(3) شرح الشافية: / 262 .

(4) الإنصاف: 2/ 737 .

أَذْهَبُ، بفتح الهمزة، لأنَّ عين الفعل منه مفتوحةٌ، فلما لم يجُز ذلك، وقيلت بالكسرة عُلِم أنَّ أصالَتها أن تكون بالكسر... وإنَّما وجب أن تكون حركتها الكسرَ لأنها زيدت على حرف ساكن. فكان الكسرُ أولى بها من غيره لأنَّ مصاحبتها للساكن أكثر من غيره... ألا ترى أنه الأكثر في التقاء الساكنين؟ فتحرَّكت بالكسر تشبيهًا بحركة الساكن إذا لَقِيَه ساكن؛ لأنَّ الهمزة إنَّما جيء بها توصلا إلى النطق بالساكن، كما أنَّ الساكنَ إنَّما حُرِّكَ توصُّلا إلى النُّطق بالساكن الآخر))[1].

لقد بحث العلماء القُدامى حركةَ همزة الوصل بحثًا طويلاً واختلفوا فيه، ولكن محصول كلامهم جمعَه الشيخ خالد الأزهري[2]، الذي يرى أنَّ لحركة همزة الوصل في الاسم والفعل والحرف سبع حالات هي:

1- وجوبُ الفتح في المبدوء بها (ال) كالرجل، لكثرة الاستعمال[3].

2- وجوب الضم في نحو (أُنْطُلِقَ) المبني للمفعول، وفي أمر الثلاثي المضموم في الأصل، نحو اُقْتُلْ واُكْتُب، كراهية الخروج من كسرٍ إلى ضم؛ لأنَّ الحاجزَ للساكن غيرُ حصين، وربَّما كُسِرَت الضمَّةُ الأصليَّة، حكاهُ ابنُ جنِّي في المُنصف[4] عن العرب، ووجْهه أنَّه الأصل، ولم تلتقِ الكسرةُ والضمَّةُ لفصل الساكن بينهما، والوجهان مرجعهما الاعتداد بالسكون، وعدم الاعتداد به، بخلاف إمْشُوا، فإنَّ الهمزةَ فيه مكسورةٌ؛ لأنَّ عينه في الأصل مكسورة، وإنَّما ضُمَّت لمناسبة الواو. والأصلُ امشيوا، أُسْكِنَت الياء للاستثقال، ثمَّ حُذِفت لالتقاء

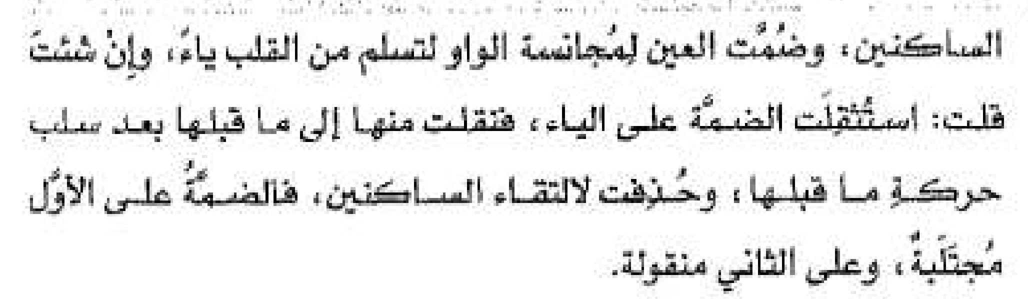
---

(1) الإنصاف: 2/ 738 .

(2) يُنظَر: شرح التصريح: 2/ 265 .

(3) يُنظَر: أسرار العربية: 410 .

(4) يُنظَر: المنصف: 1/ 54، سر الصناعة: 1/ 131 .



الساكنين، وضُمّت العين لمُجانسة الواو لتسلم من القلب ياءً، وإنْ شئتَ قلت: استُثقِلَت الضمّةُ على الياء، فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركةِ ما قبلها، وحُذِفت لالتقاء الساكنين، فالضمّةُ على الأوّل مُجتَلَبةٌ، وعلى الثاني منقولة.

3- رجحان الضمّ على الكسر نحو أُغزي، بضمّ الهمزة راجحًا وكسرها مرجوحًا، إذ الأصلُ اغزوي، فاستثقلت الكسرة على الواو، فنقلت، ثمّ حُذِفَت الواو لالتقاء الساكنين، فالضمُ نظرًا إلى أنّ الضمّة الأصليّة مُقدَّرةٌ؛ لأنّ المُقدَّرَ كالموجود، والكسرَ نظرًا إلى الحالة الراهنة، ومرجع الوجهين إلى الاعتداد بالعارض وعدمه[1].

4- رجحان الفتح على الكسر في أيمن وأيم لثقل الخروج من كسر الهمزة إلى ياء، ثمّ ضمّ الميم، ثمّ ضمّ النون[2].

5- رجحان الكسر على الضمّ في كلمة (اسم) لأنّ الكسرَ أخفُّ من الضمّ؛ لأنّه إعمال عضلة واحدة والضمّ إعمال عضلتين.

6- جواز الضمّ والكسر والإشمام في (اختار) مبنيًا للمفعول، فالضمُ في اختورَ والكسرَ والإشمام في اختير[3].

7- وجوب الكسر فيما بقي من الأسماء العشرة والمصادر والأفعال[4].

أمّا المُحدَثون فقد ربطوا بين حركة الهمزة وحقيقتها، ولعلّ الدكتور كمال بشر من أكثرهم بحثًا ودراسةً، ويتّضحُ رأيُهُ في قوله: ((إنّ هذا الصوتَ الذي يظهرُ في أوّلِ نحو اضربْ واستخرجْ.. إلخ والذي يرمز إليه بالألف في

---

(1) يُنظَر: المنصف: 1/ 55.

(2) يُنظَر: سر الصناعة: 1/ 132، شرح الشافية للرضي: 2/ 264.

(3) يُنظَر: شرح الشافية للرضي: 2/ 264.

(4) يُنظَر: المقرب: 2/ 39.

الكتابة، ليس همزةً فيما نعتقد، إنّه على فرض وقوعه- نوعٌ من التحريك الذي يسهّل عملية النُّطق بالساكن، وهذا التحريك قد يختلط أمرُهُ على بعض الناس فيظنّونه همزةً، إذ إنَّ هواءه يبدأ من منطقة صدور الهمزة وهي الحُنجرة، ويبدو أنَّ اللغويِّينَ العربَ قد وقعوا في هذا الوهم، ولكنَّهم لمَّا أدركوا أنَّ صفات هذا "الصوت" تختلف عن صفات ما سمَّوه "همزة القطع" دعوا هذا الصوت همزة وصل إشارةً إلى خاصّةٍ من خواصِّها: وهي وصلُ ما قبلها بما بعدها عند سقوطها، وحقيقة الأمر في نظرنا أنَّ هذا الصوت الذي سمعوهُ في هذه المواقع التي نصّوا عليها، إنَّما هو ذلك التحريك أو ما نفضّل أنْ نُسمّيه "الصُوَيت" الذي يستطيع أنْ يؤدّي تلك الوظيفة التي أرادها علماء اللغة، وهي التوصّل إلى النُّطق بالساكن))[1]. وهنا تبرز ثلاث ملاحظات لي: الأولى: إنَّ العربَ الذين وصفهم بالوهم لم يفصلوا همزة الوصل عن همزة القطع، ولم يجعلوها مختلفةً عنها من حيث صفاتها الصوتيّة، فهي في نظرهم صوتٌ واحد، وهذا ما صرّح به ابنُ جنّي[2]، والثانية: أنَّ وظيفتها لا تقتصر على وصل ما قبلها بما بعدها، كما يقول، بل لها وظيفةٌ مُهمَّة في بداية الكلام وهي غيرُ ساقطة، والثالثة، إنَّ هذا الصوت الذي يُسمّيه (صُوَيْتًا) كيف يتصدّرُ المقطع العربي الذي يأبى أنْ يكونَ أوّله مصوّتا، وهو الذي قال عنه إنّه تحريك؟.

وكأنّه يشعرُ بهذا المُشكل الذي وقع فيه، راحَ ينفي أنْ يكونَ هذا التحريكُ مصوّتا، ليقعَ في إشكالٍ آخر، وهو إذا لم يكُن هذا مصوّتا فلابُدَّ أنْ يكونَ صامتًا؛ لأنَّ الصوتَ نوعانِ لا غير، فإذا كانَ صامتًا تعارضَ هذا مع بنية المقطع التي ترفض البدء بصامتين، لكنّه يقترحُ حلاً جديدًا لهذا الصوت في ((أنْ نُشيرَ إليه بالرمز "a" وهو الرمز المُختار بالأبجديّة الصوتيّة العالميّة للإشارة إلى ما

---

(1) دراسات في علم اللغة: 143 .

(2) يُنظَر: سر الصناعة: 1/ 127- 128 .

يُسمّى بالحركة المركزيّة... فهذا التحريكُ إذن على المستوى الصوتي المحض ليس أكثر من صُوَيت خفيف لا يمكن عدّهُ جُزءًا من نظام الحركات أو الأصوات الصامتة في العربيّة... وإنّما هو مُجرّدُ عنصر مقطعي اقتضاه نظامُ المقاطع للغة العربيّة))[1].

وقد اختلف معه الدكتور داود عبده، إذ يرى أنّه لا فرقَ بين المصوّت الذي يُضاف لتجنّب البدء بصامتين متواليين، وذلك الذي يُضاف لتجنُّب توالي ثلاثة صوامت، فالمصوّت في مثل (انْتِصار) هو ذاته في مثل (اطلبِ انتصارًا) وهو لا يختلف عن المصوّت الموجود بعد الباء في (بِنْتٍ) (بمعنى: بعدتِ أو ظهرت) ولو اجتزأنا من (اطلُب انتصارًا) الجُزءَ الواقعَ بين اللام والصاد وهو (بِنْتِ) لوجدناه لا يختلف صوتيًا عن لفظ (بِنْتِ) فالمصوّت واحد[2]، وهذا رأيٌ جديرٌ بالاحترام حقًا، بيد أنّه عندما يعرضُ رأيه في همزة الوصل، يقول: ((إنّ الأصلَ فيما يُضافُ لتَجنُّبِ البدء بصحيحين مُتواليين – فيما أحسب- هو علّةٌ فقط))[3].

لكنّه سُرعان ما يرجع إلى القول إنّ هذا الصوت المصحوب بتذبذب الوترين الصوتيين، يسبقه انغلاقٌ فيتجمّع الهواء، ثمّ ينفتح الوتران الصوتيّان، ومثل هذا الصوت موجودٌ في الألمانيّة[4]، فالباحثُ ينتهي إذن إلى أنّ هذا الصوتَ مسبوق بهمزة.

ويرى الدكتور حسن ظاظا رأيًا طريفًا، لكنّه لا يخلو من غرابة، فيُصوّرُ الثلاثةَ في العربيّة على شكل مُثلّث، وعلى كلّ رأسٍ يوجَدُ مصوّت صريح، وهناك مصوّتات فرعيّة تتكوّنُ من مزيج خاصٍ من بعض الحركات الأصليّة، أمّا

---

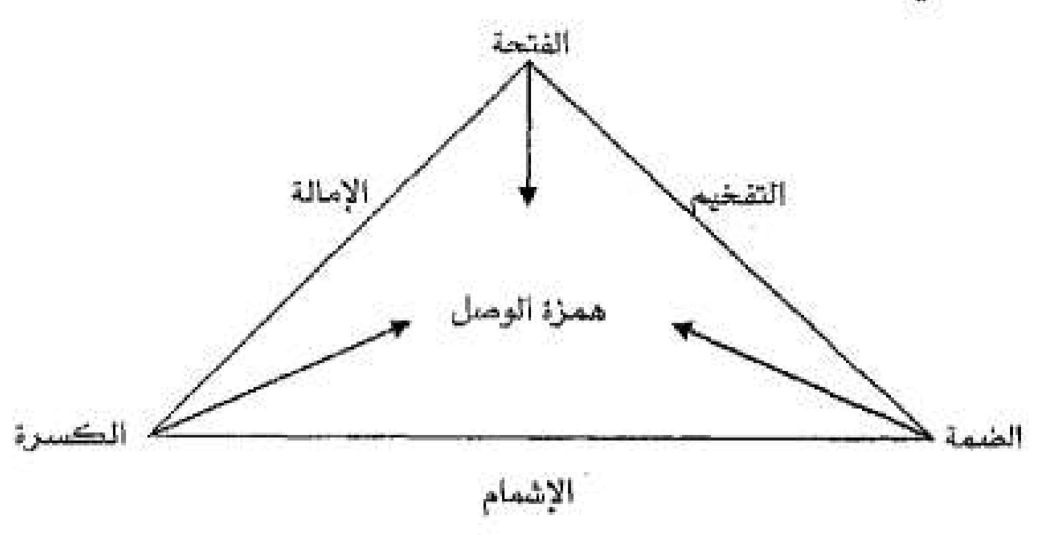
(1) دراسات في علم اللغة: 155- 168 .

(2) يُنظَر: دراسات في علم أصوات العربية: 58 .

(3) دراسات في علم أصوات العربية: 540 .

(4) يُنظَر: دراسات في علم أصوات العربية: 54 .

موقع همزة الوصل فيرى أنَّ ((المزجَ بين الحركات الرئيسيَّة الثلاث التي على زوايا المثلث في حركة واحدة قصيرة تكون في قلب هذا المثلث بؤرة تجتمع فيها هذه الحركات، وهي الحركة التي تكون بها همزة الوصل))[1]. وصوَّر المثلَّث على الشكل الآتي:



فهل هي الحركة المركزيَّة كما تصوَّرها الدكتور كمال بشر؟ إنَّها حركة مبهمة.

بعد هذا العرض الموجز لرؤية المُحدثين وتصوُّرهم عن همزة الوصل، أرى أنَّ هذه الهمزةَ صوتٌ لا يختلف عن الهمزة ذات القفل الحنجري؛ لأنَّها همزةُ قطعٍ عند بدايةِ الكلام ساقطة في الدرج، وهذا ما أصَّله القُدامى، قال ابنُ جني: ((إنَّما زادوا الهمزةَ هنا لكثرة زيادة الهمزة أوَّلاً... فلمَّا احتاجوا إلى زيادة حرف في أوَّل الكلمة وشرطوا على أنفسهم حذفه عند الغنى عنه، وذلك في أكثر أحواله، لأنَّ الوصلَ أكثرُ من الابتداء والقطع، لم يجدوا حرفاً يطَّرد فيه الحذف اطِّراده في الهمزة، فأتوا بها دونَ غيرها من حروف المعجم))[2]، وينفعنا هنا ما توصَّل إليه الدكتور سلمان العاني إذ يقول: ((يبدو أنَّ بدايات جميع الحركات المفردة تظهر فجأةً ويختلف مقدار هذا

(1) كلام العرب: 10 .

(2) سر الصناعة: 1/ 128- 129 .

الظهور من حركة إلى أخرى" ، وعند تسجيل الحركات جميعها تقريبًا وُجِدَ أنّها تبدأ بصوت الهمزة، ويبدو أنّ وجودَ الهمزة مقبول، لأنّ كلّ كلمة في العربية لا تبدأ إلاّ بصوتٍ ساكن "consonant" كما أنَّ الكلمة التي نظنُّ أنّها مبدوءة بحركة فإنّها عادةً تبدأ بصوت الهمزة قبل الحركة))[1].

وهذا تصريحٌ بوجود همزة تسبق المصوّت، وهذا الأمر لا تنفرد به العربيّة، ففي الألمانية مثلاً ((نسمعُ نوعًا من الهمز قبل نُطق صوت "a" في كلمة Abart ورغم هذا فلا تشكّل الهمزةُ هنا وحدةً صوتيّةً متميّزة، بل هي مجرّد وسيلة نُطقيّة لإبراز نُطق الحركة))[2].

كما توجَد حركةٌ مُساعدة في الحبشيّة مثّل لها بروكلمان بـ(e) نحو:

aemna ⟵ mna ⟵ mina ⟵ mine

وهي في العربية والآراميّة (e) كذلك، غير أنّها في صيغ الأفعال العبريّة تتحوّل إلى (hi)[3].

وقديمًا أيضًا جعل الرضيُّ التوصيلَ إلى الابتداء بالساكن بهمزة الوصل من طبيعة النفسِ وهواها[4].

هل تكون همزة الوصل مقطعًا؟

تكلّم الدكتور تمّام حسّان[5] على نوعٍ من المقاطع، ورمز له بـ(ع ص)، وجعله خاصًّا ببداية كلّ ما بُدئ بهمزة الوصل، مقدّرًا أنّ هذا المقطع تشكيلي

---

(1) التشكيل الصوتي: 38 .

(2) علم اللغة العربية: 140 .

(3) يُنظَر: فقه اللغات السامية: 73؛ التطور النحوي: 93 .

(4) يُنظَر: شرح الشافية: 2/ 262 .

(5) يُنظَر: مناهج البحث في اللغة: 132، 145، 148 .

فحسب ولا وجودَ له في الدراسة الصوتيَّة؛ لأنَّ المقطع العربي من الناحية الصوتيَّة لابُدَّ أن يبدأ بصامت، ومثّل له بكلمة (استخراج) التي يرى أنها متكوّنة من مصوّت الكسرة في البداية فسين ساكنة، وهذا المقطع لا يقبل النبر.

ولكنَّه تحدَّث عن هذا المقطع في موضع آخر ورمز له بـ(ص) وأطلق عليه اسم (المقطع الأقصر)[1]. وقد علّق عليه الدكتور أحمد مختار عمر بقوله: ((ولا يصحّ هذا إلاّ على إسقاط همزة الوصل واحتساب الحركة التي تليها فقط، وعلى هذا "فال" التعريفية عنده تبدأ بفتحة ويليها لام مُشكلة بالسكون))[2]، وظاهرُ هذا القول أنّه مؤيّد مُجوِّز، ولكنهما جانبا الدِقّة، إذ إنَّ أداةَ التعريف لا تُشكّل مقطعًا، فإنْ أسقطنا همزة الوصل، وهو غيرُ جائز - بقي / ـَ ل /، وهو لا يمثّل مقطعًا عربيًّا، إنّه جزءٌ من مقطعٍ يكتمل مع ما يسبقه، وإذا مثّلنا له بقولنا (قام الولد):

/ قَ ا / م ـَ / + ءَ ـَ ل / وَ / لَ / دُ / ← / قَ ا /

مَ ل / وَ / لَ / دُ / .

فنلاحظُ أنَّ الهمزةَ سقطت مع مصوّتها وأُعيد التشكيل المقطعي، بإرجاع اللام وهي قاعدة إلى ما يسبقها، فأصبح المقطع / مَ ل / مقبولاً في الدرج.

وكذلك ما مثّل له في (استخراج): / ءِ س/ تِ خ/ رَ ا ج/، فالمقطع الأوّل لا يمكن أن يكون / ـِ س / ولا / س /، لأنَّ العربيَّة ترفضُ هذين الشكلين مقطعيًّا.

(1) يُنظَر: اللغة العربية مبناها ومعناها: 69 .

(2) دراسة الصوت اللغوي: 257 .

أنواع المقاطع في العربية:

العربية شأنُها شأنُ اللغات الأخرى لها نظامُها المقطعي وأشكالُها التي تستخدمها، والعلماء حينَ قسّموا المقاطع نظروا إليها من جهتين:

الأولى: نهاية المقطع، إذ يمكن أنْ نجدَ شكلينِ للمقطع هما:

1- المفتوح: وهو المقطع الذي ينتهي بمصوّت قصير أو طويل، كمقاطع الفعل (كَتَبَ) / ك َ / ت َ / ب َ /، والفعل نادى / ن َ َ / د َ َ /.

2- المغلق: وهو المقطع الذي ينتهي بصامت، كمقطعي كلمة (عِلْمٌ) / ع ِ ل / م ُ ن / فالمعيارُ في هذا التقسيم هو بحسب طبيعة الصوت الأخير، لا بحسب قبول المقطع الزيادة أو عدمه كما يرى بعضُهم[1]؛ لأنّنا نستطيع زيادةَ صوتٍ على النوعين، فالوقف على كلمة (نَهْرٌ) حوّل مقطعيها المغلقين إلى واحدٍ مغلق، أي:

/ ن َ هـ / ر ُ ن / ← / ن َ هـ ر /. وكذلك بالإمكان الزيادة على المقطع المفتوح كالوقف على (كتب) / ك َ / ت َ / ب َ / ← / ك َ / ت َ ب /.

واللغاتُ مختلفةٌ في ميلها إلى هذين المقطعين، لكن المقطع المفتوح موجودٌ فيها جميعًا، أمّا المغلق فموجودٌ في بعضها، لكنّه بجانب المفتوح[2]، أمّا العربيةُ فقد ذهبَ الباحثون إلى أنّها تميلُ إلى المقاطع المغلقة[3]، وقد عمدتُ إلى مطالع المعلقات السبع، وحلّلتُها مقطعيًا، فكانت نتيجتُها على غير ما قالوا، وإليك النتيجة:

---

(1) يُنظَر: علم اللغة بين التراث والمعاصرة: 129 .

(2) يُنظَر: دراسة الصوت اللغوي: 257 .

(3) يُنظَر: موسيقى الشعر: 171، دراسة الصوت اللغوي: 261 .

اسم الشاعر	عدد المقاطع المفتوحة	عدد المقاطع المغلقة	مجموع المقاطع
1. امرؤ القيس	18	10	28
2. طرفة بن العبد	20	8	28
3. زهير بن أبي سلمى	16	12	28
4. لبيد	25	5	30
5. عمرو بن كلثوم	17	6	23
6. عنترة	17	10	27
7. الحارث بن حلزة	15	8	23
المجموع	128	59	187

ومن هذا التحليل نستنتج ما يأتي:

1- إنَّ عدد المقاطع المفتوحة يُشكِّل نسبة مقدارها 5، 68٪ أمَّا المقاطع المغلقة فتشكِّل نسبة مقدارها (5، 31٪).

2- إنَّ الميل لصالح المقاطع المفتوحة، على الرغم من أنَّ الأمرَ به حاجة إلى إحصاء أكثر والوقت لا يتَّسع، أمَّا الجهة الثانية فهي مادّة النُطق: ويمكن هنا حصر أقسام المقطع على الوجه الآتي:

1- **المقطع القصير:** وهو المتكوّن من صامت يتبعه مصوِّت قصير، ولا يكون إلاّ مفتوحًا، وهو من المقاطع الشائعة في العربية، ولكن العرب تكره توالي المقاطع القصيرة في الكلمة الواحدة[1]. وهذا ما نراه عند اتِّصال الفعل الماضي (ضَرَبَ) بضمير الرفع التاء، لذا يعمد العرب إلى اختزال هذا التتابع، فيحولون واحدًا منها إلى طويل مغلق، وهو ما عبَّر عنه النُحاة بالبناء على السكون، أي:

(1) يُنظَر: الكتاب: 4/ 437 .



ولكننا نقف عند حالة متشابهة صوتيًا مع ما ذكرناه، وهي اتصال الفعل بضمير المفعولين (نا) إذ أبقت العرب المقاطع كما هي، ولكنّها اختزلتها عند الاتصال بضمير الفاعلين (نا)، أي: ضَرَبْنا، ضَرَبَنا، وهذا يمكن تفسيرُهُ بأحد أمرين: فإمّا أنْ يكونَ ذلك من باب المغايرة بين الفاعلين والمفعولين، وإمّا أنْ يكونَ الاختزالُ طردًا للباب في جميع ضمائر الفاعلين.

2- **المقطع الطويل:** وله صورتان وفاقًا لانفتاحه وانغلاقه، هما:

أ- المقطع الطويل المفتوح: وهو ما تكوّن من صامت تبعه مصوِّت طويل، كمقطعي الفعل (نادى) / ن ـَـَ / د ـَـَ /. وقد يشكّل كلمات مستقلّة نحو: ما / م ـَـَ / وفي / ف ـِـِ /، أو جزء من كلمة، نحو: قال / ق ـَـَ / ل ـَ /.

ب- المقطع الطويل المغلق: ويتكوّن من صامتين بينهما مصوِّت قصير، كمقاطع الفعل (اسْتَخْرِجْ) / ء ـِ س / ت ـَ خ / ر ـِ ج /. وقد يشكّل كلمات مستقلّة في اللغة نحو: مِنْ / م ـِ ن / وقُمْ / ق ـُ م /، أو جزء من كلمة كمقاطع (اسْتَخْرِجْ) المُتقدّمة.

ويبدو أنّ الدكتور عبد الرحمن أيّوب والدكتور عبد الصبور شاهين قد توهّما حين عدّا المقطع الطويل المفتوح مؤلّفًا من ثلاثة أصوات (ص – ح - ح)[1]، والحقُّ أنّه مُكوَّنٌ من صوتين فقط، إذ لا يمكن تجزئة المصوِّت الطويل إلى صوتين مُطلقًا، ولكنّ المقطعين مُتساويان كمّيًا كما سبق قوله[2]، وكذلك هما في أوزان الشعر[3].

---

(1) يُنظَر: محاضرات في اللغة: 141، المنهج الصوتي: 39.

(2) يُنظَر ص 62 من هذا الكتاب.

(3) يُنظَر: الموسيقى الكبير: 1097، جوانب من الدرس الصوتي عند الفارابي: 20 (بحث).

3- **المقطع المديد:** ويتكوّنُ من صامتين بينهما مصوّت طويل، وهو من مقاطع الوقف، ويكون في الدرج إذا أُدغِمَت قاعدته الثانية في قاعدة المقطع التالي. ومثاله في الوقف والدرج مقطعا كلمة (ضالّين) وقفًا: / ض ـَـ ل / ل ـِ ي ن /. فالمقطع الأوّل سائغٌ؛ لأنّ قاعدته مُدغمةٌ في القاعدة التالية، والمقطع الثاني موقوفٌ عليه.

ولهذا فقد منع سيبويه توكيدَ الفعل المُسند إلى ألف الاثنين بالنون الخفيفة، وعدَّ ما جوّزه يونس ليس له نظير في كلام العرب؛ لأنّه ((لا يقعُ بعد الألف ساكن إلاّ أنْ يُدغَم))[1].

ولكن إذا تكوَّن المقطعُ المديد في الدَّرْج فاقدًا الشرط المذكور آنفًا بسبب التعامل الصوتي فإنَّ العربيَّة تحوِّله إلى مقطع طويل مغلق عن طريق تقصير قمّته، وسيرد هذا في فصل قابل، لذا سأكتفي بمثال واحد للتوضيح:

فالفعلُ (يَقومُ) عند جزمه بلم مثلاً فإنّها تُسقط مصوّت الإعراب، ويُعاد التشكيل المقطعي بإرجاع القاعدة الباقية إلى المقطع السابق، عندها يتشكّل المقطع المديد في الدرج، وهي صورةٌ غيرُ سائغة في العربيَّة، لذا فالعربي يحوِّله إلى مقطع طويل مغلق بتقصير قمّته، أي:

لم + يقوم ⟵ لم يقُم: / ل ـَ م + ي ـَ / ق ـُـ / م ـُ / ⟵ / ل ـَ م / ي ـَ / ق ـُـ م / ⟵ / ل ـَ م / ي ـَ / ق ـُ م / .

4- **المقطع المزيد:** وهو المقطع الذي يتكوّن من مصوّت قصير قبله صامت واحد وبعده صامتان، وهو من مقاطع الوقف في الغالب، وذلك كتحوّل مقطعي كلمة (نَهْرٌ) إلى مقطع مزيد وقفًا، أي:

---

(1) الكتاب: 3/ 527 .

/ ن َ هـ / ر ُ ن / ← / ن َ هـ ر /.

فهو مقفل بصامتين، وليس صحيحًا قولُ الدكتور ريمون طحّان: ((وتبدأ دومًا المقاطع العربية بحرف صامت واحد لا أكثر وتنتهي إمّا بحرف مصوّت وإمّا بحرف صامت واحد لا غير))[1].

ويأتي المقطع المزيد في الدرج في حالتين هما:

أ- عند تصغير المُضعّف الذي أُدغِمَ أحدُ الحرفين منهُ في الآخر، وذلك نحو تصغير دابّة وشابّة وحاقّة وأصمّ ومدقّ[2]. وقد تنبّه علماءُ العربيّة القدماء إلى هذه الحالة، فقال سيبويه: ((هذا بابُ تصغير المُضاعف الذي قد أُدغِمَ أحدُ الحرفين منه في الآخر، وذلك نحو قولك في مُدُقّ مُدَيْقٌ وفي أصمّ: أُصَيمٌ، ولا تغيِّر الإدغام عن حاله... وجاز أن يكون الحرف الدغم بعد الياء الساكنة، كما كان ذلك بعد الألف التي في الجمع))[3]، أي: دُوَيّبة: / د ُ / و َ ي ب / ب َ هـ /، حُوَيقّة: / ح ُ / و َ ي ق / ق َ هـ /، أُصَيمٌ: / ء ُ / ص َ ي م / م ُ ن /، مُدَيقٌ: / م ُ / د َ ي ق / ق ُ ن /.

ب- عند الإدغام الكبير[4]: وذلك نحو: ثوبُ بَكر وجيبُ بَكر[5]، أي: ثوب بكر: ث َ و ب / ب َ ك ر /، جيب بّكر / ج َ ي ب / ب َ ك ر /.

ونحنُ لو تأمّلنا هذه الأمثلة في الحالتين السابقتين لوجدنا أنّ قاعدة هذا المقطع الأخيرة مُدغمةٌ في مثلها، وهذا يذكرنا بالمقطع المديد في الدرج وهي حالة

---

(1) الألسنية العربية: 1/ 70 .

(2) يُنظَر: اللغة العربية معناها ومبناها: 69 .

(3) الكتاب: 3/ 418، ويُنظَر: التكملة: 498، النشر: 1/ 346 .

(4) هو: ما كان الأول من الحرفين فيه متحرّكًا ويسكّن سكونًا عارضًا ليتحصّل معه الإدغام بمعناه العام أو الصغير، يُنظَر: النشر: 1/ 275، اثر القراءات في الأصوات: 239 .

(5) يُنظَر: الكتاب: 4/ 440، الخصائص: 3/ 129، شرح الشافية للرضي: 1/ 193 .

سائغة نحو / ش ـَ ب / ب ـَ هـ /. ومن هنا ألا يحقُّ لنا أنْ نصوغَ قاعدته من جديد لنقول: إنَّ هذا المقطعَ سائغٌ في الدرج عند إدغام قاعدته الأخيرة في قاعدة المقطع الذي يليه، على سُنَّة المقطع المديد، ولا سيَّما أنَّ اللغويِّينَ القُدامى جوَّزوا التقاء الساكنين – على وفق تعبيرهم- في هذا المقطع حملاً له على المقطع المديد، وهذا ما صرَّح به ابنُ جني[1]، وقال الرضي: ((وإذا حصل بعد ياء التصغير مثلان أدغِمَ أحدُهما في الآخر، فيزول الكسرُ بالإدغام، نحو أُصيمّ ومُدَيقّ... إذ ما قبل ياء التصغير، وإنْ لم يكُنْ من جنسها، لكن لما لزمها السكون أُجرِيَت مجرى المَدِّ، مع أنَّ في مثل هذا الياء والواو، أي الساكن المفتوح ما قبله - شيئًا من المدِّ وإنْ لم يكن تماماً))[2]، فهم قد جعلوا فيه مدًّا يُشابه مدَّ الألف وإنْ لم يكن تامًّا، فالمقطعان متماثلان من حيث المدِّ وقاعدتهما الأخيرة مدغمة في التي تليها، فلِمَ تصدق القاعدة على المقطع المديد دون المزيد؟.

فضلاً عمَّا قرَّره الدكتور عبد الصبور شاهين من أنَّ المقطع المزيد لا يقتصر وقوعه في النسيج العربي على أواخر الكلمات، بل في الدرج، في باب إدغام المثلين أو المُتقاربين والمُتجانسين، وفي بعض الكلمات المسموعة، وإنَّ هذه الصورةَ المقطعيَّة لم تكن مقتصرةً على قراءة القُرآن، ولكنَّها كانت ظاهرةً لُغويَّةً مُشتركةً بين قُريش وتميم[3].

ونحنُ إذا تأمَّلنا الأمثلةَ التي أوردها لرأينا صدقَ ما يقول، ففي الكلمات المسموعة نحو: نِعْمَّا، ويَخِصِّمون ويَهَدِّي، وهي مقطعيًا: / ن ـِ ع م / م ـَ /، / ي ـَ خ ص /ص ـِ / م ـُـُ ن/، / ي ـَ هـ د / د ـِ /، المقطع المزيد متحقِّقُ الوجود فيها في الدرج، كذلك ما أورده من قراءاتٍ قُرآنيَّة بالإدغام نحو (شَهْر رَّمَضان)- البقرة:

---

(1) يُنظَر: الخصائص: 3/ 129.

(2) شرح الشافية: 1/ 193.

(3) يُنظَر: أثر القراءات: 411- 414، المنهج الصوتي: 40.

185، (حيْث شِئتُم)- البقرة: 58- وغيرها[1]، وهي مقطعيًّا / ش َ هـ ر / ر َ /...، / ح َ ي ث / ش ِ ء /... إلخ.

ويعضد ذلك ما رواهُ السيرافي قائلاً: ((أجازَ الفرّاء إدغامَ الراء في الراء في (شَهْر رَّمَضان) على وجهين: أحدهما: أنْ يجمعَ بين ساكنين: الهاء من شهر والراء منه، وهذا عنده جيِّد ليس بمنكر))[2].

ولكن إذا تشكَّل المقطعُ المزيد في الدرج فاقداً ما يسوغ وجودَهُ من قيد، بسبب التعامل الصوتي، فإنَّ العربيَّ يقسمُ هذا المقطع إلى مقطعين قصير وطويل مغلق باجتلاب قمَّةٍ لأحدهما، والغالب تقدُّمُ المقطع القصير، فتكون القمَّةُ مجتلبةٌ للمقطع الطويل المُغلق[3]، وذلك نحو الفعل (رَدَّ) عند اتِّصاله بتاء الفاعل مثلاً، حيث تُحذف الفتحةُ بعد الدال لمجيء التاء، فتبقى الدال قاعدةً منفردةً، لذا تلحق بالمقطع السابق، فيتشكَّل المقطع المزيد في صورة غير جائزة، لذلك ينقسم إلى مقطعين باجتلاب قمَّةٍ للمقطع الطويل المُغلق هكذا:

/ر َ د / د َ / + ت ُ / ← / ر َ د د / ت ُ / ← / ر َ / د َ د / ت ُ /.

ر َ   د َ د

وقد يتقدّم المقطع الطويل المغلق عند الانقسام، فتكون القمّة المجتلبة للمقطع القصير، وذلك عند صياغة الأمر من الفعل (يَرُدُّ)، فعند حذف لاصقة المضارعة ومصوِّت الإعراب يتحقق المقطع المزيد، وهي صورةٌ ليست بجائزة، لذا ينقسم المقطع المزيد إلى مقطعين: الأوَّل طويل مغلق والثاني قصير، أي:

---

(1) اشتهر في قراءة الإدغام أبو عمرو بن العلاء، يُنظَر: المحتسب: 1/ 98، النشر: 2/ 236، أثر القراءات في الأصوات: 393.

(2) ما ذكره الكوفيون من الإدغام: 147.

(3) يُنظَر: اتصال الفعل بضمائر الرفع: 3 (بحث).

يَرُدُّ ← رُدْ: / يَ / رْ دُ / دُ / ← / رُ دْ دُ / ← / رُ دْ / دَ /.

رُ دْ دَ

وقد تتنوّع القمم والانقسامات، وهذا ما سيُبحَثُ في كلامٍ آتٍ بإذن الله.

5- **المقطع المتماد:** ويتكوَّن هذا المقطع من مصوِّتٍ طويل قبله صامت واحد وبعده صامتان، وهو من المقاطع القليلة الورود في العربيَّة، ولم يذكره إلاّ قليلٌ من المُحدَثين[1]، إذ جعلوه من مقاطع الوقف، وقد مثّل له أستاذُنا الدكتور حسام النعيمي بتحوّل آخر مقطعين من كلمة (متمادّ) إلى مقطع واحد في الوقف، وهما في الأصل مديد وطويل مُغلق[2]، فالمقطع المُتكوّن منهما عند الوقف – عند حذف التنوين وإعادة التشكيل المقطعي – مقطع متماد، أي:

متماد: / مُ / تَ / مَا دْ / دُ نْ / ← / مُ / تَ / مَا دْ دْ /.

ولكنَّنا إذا ذهبنا مع الذين يرونَ أنَّ الوقفَ على الصوت المُشدَّد لا يعني إلاّ صوتًا واحدًا منبورًا نبر تضعيف[3]، فإنَّ هذا المقطع يخرج ممَّا نحنُ فيه، ولكن وجوده يُفسّرُ لنا كثيرًا من الظواهر الصرفيَّة والصوتيَّة، ممَّا يقوِّي رأيَ من عدَّه نوعًا مُستقلاًّ من أنواع المقاطع في العربيَّة، بل إنَّنا في التحليل العروضي للشعر والتحليل الصرفي أيضًا لابُدَّ من أنْ نعُدَّ الصوتَ المُشدَّد صوتين، وفي هذا ينفعنا ما

---

(1) يُنظَر: دراسة الصوت اللغوي: 256، إذ مثّل له الدكتور أحمد مختار عمر بكلمة (رادّ)، ومثّل له الدكتور عبد الصبور شاهين بكلمة (جانّ): أثر القراءات في الأصوات: 411، والدكتور سلمان العاني بكلمة (سارّ): التشكيل الصوتي: 133، وذكره الدكتور عاطف مدكور: علم اللغة بين التراث والمعاصرة: 129، والدكتور طارق الجنابي: قضايا صوتية في النحو العربي: 380 (بحث).

(2) يُنظَر: اتصال الفعل بضمائر الرفع: 5 (بحث).

(3) يُنظَر: دراسة السمع والكلام: 276.

ذهب إليه الدكتور عبد الصبور شاهين بقوله: ((فإذا نظرنا في نُطق الصامت المُضعّف إلى طبيعة العمليّة النُطقيّة ووحدتها، قُلنا إنّه صامتٌ طويلٌ يشبه الحركة الطويلة التي تساوي ضِعفَ الحركة القصيرة، هذا من الناحية الصوتيّة، فإذا نظرنا إلى أصله من الناحية الصرفيّة، أي من حيث جواز تقسيمه إلى صامتين، قُلنا إنّه صامتٌ مكرَّر، كما يحدث عندما تنقسمُ الحركةُ الطويلةُ إلى حركتين قصيرتين))[1].

فلا داعي إذن إلى إنكار وجوده؛ لأنّه يتشكّل عند التعامل الصرفي، فهو بتعبير الدكتور تمام حسّان[2] مقطع من المقاطع التشكيليّة.

ولمّا كانَ هذا المقطع من مقاطع الوقف، فإنّه إذا تشكّلَ في صورةٍ غير مرخَّصٍ بها، تخلّص منه العربيُّ بتقسيمه إلى مقطعين: طويل مفتوح وطويل مغلق باجتلاب قمّة للمقطع المغلق نحو الفعل (احمارّ) عند اتّصاله بتاء الفاعل مثلاً، فنقول (احمارَرْتُ)، أي:

/ ءِ حْ / مَـَـ رْ رْ / + تُ / ⟵ / ءِ حْ / مَـَـ رْ / رْ / + تُ / ⟵ / ءِ حْ / مَـَـ / رَ رْ / تُ /

(مَـَـ / رَرْ)

وقد يكون انقسامه المقطعي إلى مديد مرخّص به في الدرج لإدغام قاعدته الثانية في قاعدة المقطع التالي له، ومقطع قصير، ففي قول الله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: 282] نجد أنَّ الفعل المضارع (يُضارَّ) مجزوم بلا الناهية: ولكنّه حرّك بالفتح تخلّصًا من تشكّلِ مقطع ممتدٍّ في الدرج، فانقسم إلى مقطعين باجتلاب قمّة، أي:

---

(1) المنهج الصوتي: 207 .

(2) يُنظَر: مناهج البحث في اللغة: 174 .

/ ل ُ + ي ُ / ض َ ر / ر ُ /. وبإسقاط المصوّت تتكسر البنية المقطعيّة، فلا بدّ من إرجاع الراء إلى المقطع السابق، عندها يتشكّل المقطع الممتاد في الدرج، أي: / ل ُ / ي ُ / ض َ ر ر / ←

ض َ ر ر َ

فانقسم إلى مقطعين الأوّل مديد سائغ في الدرج، والثاني قصير، وقد اجتُلبت له قمّة، أي: / ل ُ / ي ُ / ض َ ر / ر َ /.

ثمّة تقسيمٌ آخر للمقاطع في العربيّة ذكره أحد الباحثين حين نظر إلى إمكان وقوع المقطع في الكلام، وجعلها على قسمين[1]:

أ- **المقطع الحر: free Syllable** وهذا المقطع من الممكن أن يأتي في بداية الكلمة ووسطها ونهايتها، مثل مقاطع الفعل (كَتَبَ) وفعل الأمر (اسْتَفْهِمْ) ومقاطع كلمة (موسيقى) والمقطع الأوّل من (رادّك).

ب- **المقطع المُقيّد: bound Sllable** وهذا النوع من المقاطع لا يقع إلاّ في الوقف.

المقطع الصوتي المديد وتعامل العربية معه:

المقطع المديد:

وهو المقطع المؤلّف من صامت يتبعه مصوّتٌ طويل بعده صامتٌ واحدٌ، ومثاله الفعل (قال) عند الوقف عليه: / ق َ ر /.

وهذا المقطع يرد في الوقف كما تقدّم، ويرد في الدرج أيضاً، وهو إذا ورد في الكلام بسبب التعامل الصوتي أو الصرفي، فكيف تعاملت العربيّة معه؟.

---

(1) يُنظر: مناهج البحث في اللغة: 174 .

يمكن القول بعد تتبع حالات وروده في العربيَّة إنَّه قد جاء على أربع صورٍ في الاستعمال، هي:

الصورة الأولى: وهي الصورةُ الشائعة في الاستعمال العربي، فإذا ما وردَ هذا المقطع درجًا في سياق لغويٍّ في ضمن سلسلة كلاميَّة على صورته الأصليَّة، فإنَّه سيكون ثقيلاً في نُطقه على العربي الميّال إلى اليُسر والسهولة في الكلام، شأنه شأنُ بني البشر جميعًا، ولكن أين يكمن ثقل هذا المقطع فيكون مكروهًا ومرفوضًا؟.

يمكن ملاحظةُ هذا الثقل من خلال تفحّص مكوّناته، فهذا المقطع مكوّن من صامت في بدايته، كما هو حال مقاطع العربيَّة كلِّها، يتبعه مصوِّت طويل، وينتهي بصامت يغلقه، وتأسيسًا على ذلك فإنَّ التصويت بهذا المقطع يعني أنَّنا ننطق بالصامت الأوّل متبوعًا بالمصوت الطويل، وهذا المصوِّت الطويل تيَّارٌ كبيرٌ من الهواء يندفع بغزارة عبر المجرى التنفّسي مع تحرّك الوترين الصوتيين وذبذبتهما، ولمَّا كان الصامت الثاني غلقًا للمقطع، إذ هو قاعدة النهاية، فإنَّ هذا يعني أنَّنا نحتاج إلى جهدٍ كبير لإيقاف مجرى هذا التيار الهوائي الغزير، ولا شكَّ في أنَّ هذا يكون في بدايته مُتدرِّجًا إلى أنْ ينتهي بقاعدة الغلق، وهذا العمل برُمَّته ثقيل على الإنسان إذا ما قُرِن بالمُصوِّت القصير في المقطع الطويل المغلق، وهذا ما يجعله مرفوضًا في التعامل الصوتي، لذا فلا غرابة أنْ حوَّلَ العربيُّ قمَّته الطويلة إلى قصيرة، أو قل إنَّه اختزل حركته الطويلةَ إلى نصفها، إذ الحركات الطويلة تُساوي حركتين قصيرتين تقريبًا[1]، وهذا عائدٌ – فيما نحسب- إلى ميل الإنسان إلى الاقتصاد بالمجهود عند نطق الأصوات، فنراه يحلّ الأصوات السهلة في نطقها محلّ الأصوات الصعبة، وهو ما يُدعى بنظرية السهولة[2].

---

(1) يُنظَر: التشكيل الصوتي: 15، أثر المقطع المرفوض: 156.

(2) يُنظَر: التطور اللغوي: 47.

ومعنى هذا الاختزال أنْ هذا المقطع قد تحوّل إلى مقطع طويل مغلق، ويمكن أنْ نجدَ ذلك في مظاهر لغوية كثيرة ومن أبرزها:

1- في **أمر الفعل الأجوف** نحو: قم وبع وخف واستقم واستقل وأقم.

والأصلُ فيها جميعًا: قوم وبيع وخاف واستُقيم واستُقيل وأقيم، وفيها قد تشكّل مقطعٌ مديد ثقيل في نُطقه، فآثر العربيُّ أنْ يُحوّله إلى مقطع طويل مغلق بتقصير قمّته الطويلة، أي:

قام – قُمْ: / قَ ُ / مْ / ← / قَ ـُّ م / ← / قُ م /.

وباع ← بِعْ: / بِ ِ / عْ / ← / بِ ـِ ع /.
↓
ـِ ← / بِ ع /.

وخاف ← خَفْ: / خَ َ فْ / ← / خَ ـَ ف /
↓
ـَ ← / خَ ف /.

وقد آثرنا إجراءَ الدراسة على الفعل على واقع الحال لا على الأصل المُفترض؛ لأنّه سيؤول إلى ما الفعل عليه في واقع الحال.

بيد أنَّ المُلاحظَ على هذا الفعل أنّه قد استعمل في العامية بصورة المقطع المديد نفسها، فنقول فيها مثلاً (قوم وبيع وخاف)، ولسنا بصدد بحث العامية أو تأصيل قواعدها، كما أنَّ العربية الفصيحة لا ندرسها معتمدين على العامية إنَّ في ذلك إثراءً للعامية لا للفصحى، وحسبنا أنْ نعلمَ أنَّ العربية قرأناها كما قرأها الأجداد ببنائها وأصولها وقواعدها في لغةٍ مسوَّرةٍ بسياجٍ منيع لا يسمح لأيِّ دخيل بالمرور باستثناء التغيّرات الصوتيّة التي تخضع لها العربيّة، شأنُها شأنُ اللغات الأخرى.

ولعلَّ السببَ في استعمال العامية لهذا المقطع أنّها غيرُ محكومة بالدقّة كما هي عليه العربيّة الفصيحة، إذ بالإمكان استخدام الإسكان والتحريك، فضلاً عن اتصافها بالتمهّل الذي يوفّر الوقت والراحة لنطق هذا المقطع.

2- **عند جزم المضارع الأجوف** نحو: (لم يقم ولم يبع ولم يخف) والأصل فيها: (لم يقوم ولم يبيع ولم يخاف)، ويتجلى الأمر عند كتابتها صوتيًا، ففي لم يقم الأصلُ:

يقوم: / ل َ م + ي َ/ ق ُ / م ُ/ ⟵ / ل َ م / ي َ/ ق ُ م /

⟵ / ل َ م / ي َ / ق ُ م /.

وفي لم يبع الأصل: لم + يبيع / ل َ م + ي َ / ب ِ / ع ُ/ ⟵ / ل َ م / ي َ/ ب ِ ع / ⟵ ـِ ⟵ / ل َ م / ي َ/ ب ِ ع /.

وفي لم يخف الأصلُ: لم + يخاف: / ل َ م + ي َ / خ َ/ ف ُ /

/ ل َ م / ي َ / خ َ ف / ⟵ ل َ م / ي َ / خ َ ف /.

3- **عند اتصال الفعل الماضي الناقص بتاء التأنيث الساكنة** نحو: (سما ورمى ونادى وأعطى واستلقى)، لأنَّ تاء التأنيث موضوعة على السكون[1]، فنقول: (سمت ورمت ونادت وأعطت واستلقت) فيتشكّل مقطعٌ مديد، أي: سما + ت

/ س َ / م َ + ت / ⟵ / س َ / م َ ت /.

ـَ ⟵ / س َ / م َ ت /.

ومثلها الأفعال الأخرى.

4- **عند ملاقاة كلمة تنتهي بمصوّت طويل** صامتًا من كلمة أخرى، نحو: (فتى الرجل وذو المال وقاضي المدينة ويسعى الرجل ويدعو الله ويصلي المؤمن، وكذلك نحو في المدينة وعلى الولد) إذ تشكّل فيها مقطع مديد غير سائغ في الدرج، لذا قصرت قمّته فتحوّل إلى مقطع طويل

---

(1) يُنظَر: دراسات في علم الأصوات العربية: 54 .

مغلق، نحو: فتى الرجل. والأصل فيها فتى + الرجل، أي:

/ ف َ/ ت ً + ء َ ر/ ر َ/ ج ُ ل / ⟵ / ف َ/ ت َ ر/ ر َ/ ج ُ ل/ ⟵ ً /
ف َ/ ت َ ر /...

ومثله ذو المال/ ذو المال

/ ذ ـُ + ء َ ل / م َ/ ل ِ / ⟵ / ذ ـُ ل/ ⟵
ـُ ⟵ / ذ ُ ل/...

وكذلك الأمثلة الأخرى.

5- عند تنكير الاسم المقصور أو المنقوص في حالة الرفع أو الجر، مثل فتى
والأصل فيه: فتى + ن / ف َ/ ت ً + ن/ ⟵ / ف َ / ت ـً ن/

/ف َ/ ت َ ن/ ⟵ ∅

ومثل ذلك الاسم المنقوص رفعًا أو جرًّا، فنقول ساعٍ، والأصل ساعي + ن: /
س ً/ ع ـِ ن /
ـِ ⟵ / س ً/ ع ِ ن /.

6- عند اتصال الفعل الماضي الأجوف بضمائر الرفع المتحركة، إذ يُبنى الفعل على السكون، فيتشكَّل مقطع مديد يتحوَّل إلى مقطع طويل مغلق عن طريق تقصير قمته، لكن إذا كان الفعل مكوَّنًا من مقطعين: قصير مسبوق بمقطع طويل مفتوح حذفنا قمة المقطع الأول، واجتلبنا الكسرةَ بدلها، إلا إذا كان المضارع منه واويًا تظهر واوه، عند ذلك نجتلب الضمَّة للدلالة على أنه واوي[1]، فنقول في الفعل قال وهو في مضارعه تظهر الواو: قلت، أي:

(1) يُنظَر: التصريف العربي: 54، الدراسات اللهجية والصوتية: 374.

/ قـُ / لـَ + تـُ / . / قـــ ل / تـُ /.

ـُ / قـُ ل / تـُ /

وفي باع نقول: بعت: / بـَ /عـَ + تـُ / ⟵ / بـ ع / تـُ /

ـَ ⟵ / بـِ ع / تـُ /.

وفي الفعل خاف نقول: خفتُ: / خـُ / فـَ + تـُ / ⟵ / خـ ف / تـُ / ⟵

⟵ / خـِ ف / تـُ /.

أمّا إذا كانت بنية الفعل أكثر من مقطعين فالمقطع المديد يتحوّل إلى طويل مغلق بتقصير القمّة فقط، فنقول في استقام مثلاً: استقمت، أي: / ءِ س / تـَ /

قـَ / مـَ + تـُ / ⟵ / ءِ س / تـَ / قـ م / تـُ

/ ءِ س / تـَ / قـَ م / تـُ /.

7- عند اتصال الفعل الماضي الناقص بواو الجماعة، فنقول في (دعا وبنى: دعوا وبنوا) وفيها تحوّل واو الجماعة من مصوّتٍ طويل إلى واو احتكاكيّة عن طريق انشطار المصوّت الطويل إلى مكوّنيه المصوّت القصير والاحتكاكي[1] فتلتقي قمّتان، وفي نظام العربية المقطعي لا تلتقي قمّتان[2]، لذا تسقط القمّة

---

(1) الانشطار: ((وهي الحالة التي يتحول فيها الصائت الطويل إلى صائت قصير ونصف صائت)). أبحاث في أصوات العربية: 8 .

(2) يُنظَر: الأصوات اللغوية: 235، دروس في علم الأصوات العربية: 193، فقه اللغات السامية: 43 .

الثانية فيتشكّل المقطع المديد، ثمّ يحوّل إلى طويل مغلق، وهذا إيضاح بالكتابة الصوتيّة:

دعا + و ← دعوا: / ع ـَ + ـــَ / ← / د ـَ / ع ـَ و / ←

ـــَ و ـَ / د ـَ / ع ـَ و.

ومثله الفعل بنى.

8- عند اتصال الفعل المضارع الأجوف بنون النسوة مثل يقمن ويبعن ويخفن، إذ يُبنى آخره على السكون ممّا يشكّل مقطعًا مديدًا غير سائغ في الدرج، يتحوّل إلى مقطع طويل مغلق كالسابق، أي:

يقوم + ن= / ي ـَ / ق ـــُ / م ـُ + ن ـَ / ←

/ ي ـَ / ق ـــُ م / ن ـَ /

ـُ ← / ي ـَ / ق ـُ م / ن ـَ /

ومثله الفعلان يبعن ويَخَفْن.

9- عند اتصال الفعل المضارع بواو الجماعة أو ياء المُخاطبة نحو يسعى، فنقول يسعون وتسعين، وهنا انشطر المصوّت الطويل واو الجماعة إلى مُكوّنيه، ثمّ حُذِف المكوّن الأول لالتقائه بقمّةٍ قبله، فتشكّل المقطع المديد، ثم جرى عليه قانون التقصير الصوتي،

أي: يسعى + ون: ي ـَ س / ع ـَ + ـــُ ن ـَ / ← / ي ـَ س / ع ـــَ و / ن ـَ / ←

ـُ و ـَ

/ ي ـَ س / ع ـَ و / ن ـَ /.

تسعى + ين / ت ـَ س / ع ـَ + ـــِ ن ـَ / ← / ت ـَ س / ع ـَ ي / ن ـَ /

ي ـِ

/ ت ـَ س / ع ـَ ي / ن ـَ /.

10- عند جمع الاسم المقصور جمع مذكر سالمًا نحو مصطفى، فنقول فيه: مصطفون ومصطفين، إذ ينتهي مفرد هذا الاسم بمصوّت طويل يلتقي عند الجمع بعلامة الجمع، وهي مصوّت طويل أيضًا، وهذا مرفوضٌ مقطعيًا، لذا شطر العربي المصوّت الثاني إلى مكوّنيه، ثمّ حذف المكوّن الأوّل فيه فتشكّل المقطع المديد، أي:

مصطفى + ون: /م ُ ص/ ط َ / ف َ + ُ ُ ن َ / ← / م ُ ص/ ط َ / ف َ و / ن َ /

/ م ُ ص / ط َ / ف َ و / ن َ /. ومثله الأمر في حالة النصب والجر.

11- عند توكيد الفعل المُسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فنقول: يكتُبُنَّ تكتبِنَّ، أي يكتبون + نّ: / ي َ ك/ ت ُ/ ب ُ / ن َ[1] + ن ن َ/ ← / ي َ ك/ ت ُ/ ب ُ ُ ن / ن َ / ← /ي َ ك / ت ُ/ب ُ ن / ن َ/.

تكتبن + نّ: / ت َ ك / ت ُ / ب ِ / ن َ + ن ن َ / ← / ت َ ك / ت ُ / ب ِ ن/ ن َ / ← ت َ ك / ت ُ / ب ِ ن/ ن َ/

الصورة الثانية: وهي بقاؤهُ كما هو عليه بلا تغيير، والصوتيّون[2] يشترطون له شرطين كي يتحقّقَ في هذه الصورة وهما أن يكون موقوفًا عليه، أو أن تكونَ قاعدته الثانية مُدغمةً في قاعدة المقطع التالي، وهذه حالةُ الدرج كما

(1) يُنظَر: كراهة توالي الأمثال: 130 .

(2) يُنظَر: دراسات في علم أصوات العربية: 81، اللسانيات العامة واللسانيات العربية: 130، اللغة العربية معناها ومبناها: 296- 297 .

يظهر، ففي الأول نقول محمّد صام، وصام الرجلان، وصام المؤمنون، وهما يصومان، وهم يصومون، وأنت تصومين، فالمتحقّق في النهاية مقطعٌ من هذا النوع.

أمّا في نحو: يا رجل صُمْ، فالأصلُ في فعل الأمر: صوم، ولكن التحوّل الصوتي جرى عليه حتّى في حالة الوقوف، فكأنَّ العربية أرادت أن تجعلَ هذه الأفعال تجري على باب واحد في الوقف والدرج.

وهنا ينبغي لنا أَنْ نجدَ تعليلاً صوتيًا لحالة الوقف التي تجعل منه مقطعًا سائغًا، ما دام هذا المقطع ثقيلاً في نُطقه كما قرّرنا من قبل، فنقول: إنَّ علماءَ الأصوات يعرّفون الوقفَ على أنّه انقطاعٌ أو صمتٌ في نهاية المجموعة التنفّسية وهو مظهرٌ من مظاهر الموقعيّة في الكلام العربي، ومعناه انتهاء السلسلة الكلاميّة الصوتية فهو معاقب للتحريك[1]، وفيه استراحة وتلبُّث بعد ترادف الكلمات وتتابعها، وهذا النوع من المقاطع يتحمّل النبر، والنبرُ فيها واقعٌ على الحركة الطويلة. ولمّا كان النبرُ نشاطًا فجائيًا لجميع أجهزة التصويت، فإنَّ اندفاع الصوت فيه يتطلّب استراحةً وتوقّفًا من المُتكلّم، فهذا العناء بالتصويت والمشقّة في إظهار هذا المقطع المنبور لا بُدَّ له من وقفةٍ يستعيدُ فيها المُتكلّم راحته، ومن هنا كان الوقف مسوّغًا لإظهار هذا المقطع، وهذا التفتَ إليه قديمًا ابنُ يعيش عندما رأى أنّ الوقف يمكّنُ الحرف ويستوفي صوته ويوفّره على الحرف الموقوف عليه، فكأنّه يكون في ذلك جاريًا مجرى الحركة، فالدالُ في كلمة (سَعْد) مثلاً عند الوقوف عليها أشدُّ صوتًا وأتمُّ جرسًا من العين قبلها[2]، وأغلب الظنِّ أنَّ ابنَ يعيش قد أخذ هذا المعنى من ابن جني؛ لأنّنا نجد ذلك عنده عندما أطلق على آخر الاسم الموقوف عليه سكون الوقف، وعلى السكون في حشو الكلمة

(1) يُنظَر: اللغة العربية معناها ومبناها: 270 .

(2) يُنظَر: شرح المفصل: 9/ 71 .

سكون الدرج، وضرب لذلك مثلاً كلمة (النفس) موقوفًا عليها، فنجد أنَّ السينَ أتمُّ وأقوى من الفاء قبلها، ولو عكست فقلت النسف وجدت الفاءَ أتمَّ وأقوى من السين قبلها[1].

وهذا كلامٌ على درجةٍ عاليةٍ من الصواب والسداد والدقّة نُسجِّلها لعلمائنا القُدامى صوتيًا، وقد عزَّزَ صوابَه المُحدَثون[2]، أمّا الشرط الآخر فهو أنْ تكونَ قاعدةُ النهاية منه مُدغمةً في قاعدة المقطع التالي له، ولا شكَّ في أنَّ هذا يحدث في الدرج، ومثاله المقطع الثاني من كلمة (الضّالين): / ء َ ض/ ض َ ل/ ل ِ ن/. إذ تتماثل القاعدة الأولى من المقطع الثالث مع قاعدة النهاية للمقطع الثاني، وهو ما يُسمّى بتشديد الصوت. وقد ساغ وجودُ هذا المقطع في الدرج لوجود التشديد، وقد أوضحَ معنى التشديد سيبويه عندما عبَّر عنه بإدخال الجُزأين الأوَّل في الثاني، إذ تضع لسانك فيهما موضعًا واحدًا لا يزول عنه[3]، فاللسانُ ينبو بالحرفين نبوةً واحدةً وينتقل منهما نقلةً واحدةً، ولا شكَّ في أنَّ إدخال الحرفين الأول في الثاني يستلزم وقتًا يكون بمثابة وقيفة عند المتكلِّم فكأنَّها استراحةٌ وتهيُّؤٌ للتصويت بالمقطع التالي مع احتمال ثقل التصويت بالمقطع الملفوظ أي المديد. وقد جعل علماءُ الأصوات المُحدَثون زمن التصويت بالصوت المُشدَّد يُساوي ضعف زمن الصوت غير المُشدَّد[4]، وقد عبَّر عنه د. عبد الصبور شاهين بأنّه صوتٌ منبور نبر تضعيف[5]، ونبر التضعيف هذا هو الذي سوَّغ وجود القمَّة الطويلة في داخل المقطع المغلق درجًا.

---

(1) يُنظَر: الخصائص: 1/ 61 .

(2) يُنظَر: مناهج البحث في اللغة: 20 .

(3) يُنظَر: الكتاب: 4/ 437 .

(4) يُنظَر: المدخل إلى علم اللغة: 40 .

(5) يُنظَر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 109 .

ولكنّنا قد نجد اللغةَ تُعامل هذه الحالةَ مُعاملةَ الحالة الأولى، أي بتقصير الطويل إلى نصفه على الرغم من وجود المُسوِّغ المذكور آنفاً، وهو قاعدةُ النهاية مع القاعدة التالية لها، وهذا يؤكّد ثقل هذا المقطع ممّا يجعل العربي ينفر منه.

فعند توكيد الفعل المُسند إلى واو الجماعة أو ياء المُخاطبة باستثناء الفعل المُعتلّ الآخر بالألف نجد أنّ قانونَ التقصير الصوتي ينطبق عليه، على الرغم من وجود المُسوِّغ، فنقول مثلاً في يكتبون: يكتُبنّ، وفي تكتبينَ، تكتبِنّ.

ولكنّنا نرى أنّنا يمكن أنْ نزيدَ شرطاً ثالثاً يُسوغ المقطع في الدرج وهو تجنُّب اللبس، إذ في حالات مُعيّنة نرى تحقُّقَ هذا المقطع في الدرج بحالة سائغة ولكنّنا لم نُطبّق عليه قانون تقصير المصوّت الطويل تجنُّباً للبس الحاصل بين الصيغتين، ففي مثل يكتبان، لو قصرنا القمّة الطويلة لأصبحت الصيغة تكتبَنَّ وهي صيغة الفعل المُسند إلى ضمير المفرد المُذكّر، ولاشكّ أنّ هذا يحدث قبل حدوث فعل المغايرة بين القمّتين المتماثلتين الفتحة الطويلة قبل النون والفتحة القصيرة بعدها، وقد يسوغ وجودُ هذا المقطع لغايةٍ صرفيّةٍ وهي دفع توالي الأمثال وذلك عند توكيد الفعل المسند إلى نون الإناث، إذ تجتمع ثلاث نونات، وهو أمرٌ مكروهٌ في العربيّة[1]، فنقول: تكتبنان: / ت َ ك/ ت ُ ب/ ن َ ن/ ن ِ/.

الصورة الثالثة: وهي إبدال الألف همزةً، ونجد شواهدَ كثيرةً لذلك حتّى عُدّت ((ظاهرةً ثابتةً وردت في القرآن الكريم وفي شعر العرب ونثرها))[2]، وقد قال ابنُ جني بعد أنْ أوردَ جملةً من الشواهد: ((كاد يتّسع عنهم))[3]، فقد قرأ أيوب السختياني (ولا الضّـألّين) — الفاتحة: 7- وقرأ عمرو بن عبيد (فيومئذٍ لا

---

(1) يُنظَر: المقتضب: 3/ 23، الأصول في النحو: 2/ 210.

(2) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 100.

(3) يُنظَر: سر صناعة الإعراب: 1/ 83.

يُسْئَلُ عن ذَنبِهِ إنسٌ ولا جأنٌ﴾ – الرحمن: 39[1]- ونقل البغدادي قولَ أبي زيد: ((وسمعتُ رجلاً من بني كلاب يُكنّى بالأصنع يقول هذه دأبّة وهذه شأبّة وهي امرأةٌ مأدّة وهذا شأبٌّ مأدٌّ فيهمز الأول في كلِّ هذه الحروف))[2]، ومن ذلك التطوّر الصوتي لصيغة (أفعالّ) التي صارت (أفعألّ)، قال كُثيّر:

وللأرض أمّا سودُها فتجلّلتْ بياضًا وأمّا بيضُها فادهأمّتِ

يُريد ادهامت، وروي اسوأدّت يريد اسوادّت.

والذي يُلاحظ هنا أنَّ الهمزةَ حلّت في منتصف الألف، إذ انقسمت الفتحةُ الطويلةُ (الألف) إلى قسمين، دخلت بينهما الهمزة، فانقسم بذلك المقطع المديد إلى مقطعين: قصير وطويل مغلق، وعلى الوجه الآتي: ففي كلمة: جانٌّ مثلاً:

/ ج ـَـ ن / ن ـُ ن /

ـَ ء ـَ ← / ج ـَ / ء ـَ ن / ن ـُ ن /.

وفي الكلمة: ادهامّت: / ء ـِ د / هـ ـَـ م / م ـَ ت /./ء ـِ د / هـ ـَ / ء ـَ م / م ـَ ت /

ـَ ء ـَ ← / ء ـِ د /هـ ـَ / ء ـَ م / م ـَ ت/ وهنا ينبغي أن نجدَ تعليلاً صوتيًا لهذا التحول الصوتي من المقطع المديد إلى هذين المقطعين الجديدين باجتلاب الهمزة.

ويمكن أنْ نُفسِّرَ ذلك بأمرين: الأوّل: أنَّ العربيَّ هنا قد تحوّل من نبر الطول إلى نبر الهمز أو نبر التوتّر، وهذا التحوّل نراه شائعًا عند القبائل البدويّة التي تميل إلى الهمزة، وفي حين تركت القبائل المتحضّرة نبر الهمز مبقيةً الألف في هذا المقطع، وهم الميّالون إلى تسهيل الهمزة في كلامهم، أمّا القبائل البدويّة فمن

---

(1) يُنظَر: المصدر نفسه: 1/ 82 .

(2) شرح الشافية للرضي: 4/ 168 .

طبعهم القوةُ والصلابة، وهؤلاء يناسبهم التحوُّلُ إلى الهمزة؛ لأنّه صوتٌ صعبٌ شديدٌ في مخرجه، بدليل أنّ القراءتين السابقتين قد أُخِذَتا من أهل البادية[1]. وليس ببعيد أنْ يكونَ كُثَيِّر – وهو حجازي- قد تأثَّرَ بلهجة البدو فهمز في البيت الشاهد.

أمَّا التفسيرُ الآخر الذي يمكنُ أنْ يُقالَ هنا فهو أنَّ العربيَّ قد تحوَّل إلى الهمزة بفعل عامل المغايرة، إذ الهمزة تُغاير الألف صوتيًّا؛ لأنَّ الألفَ أكثرُ الأصوات امتدادًا وأوسعها مخرجًا وقد وصفها سيبويه بالصوت الهاوي، فقال: ((ومنها الهاوي، وهو حرفٌ اتَّسعَ لهواء الصوت، فمخرجُهُ أشدُّ من اتّساع مخرج الياء والواو، لأنَّكَ قد تضمُّ شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك، وهي الألف))[2]، وقال عن خفّتها: ((وإنّما خفّت الألف هذه الخفّة لأنّه ليس منها علاجٌ على اللسان والشفة، ولا تحرّك أبدًا، فإنّما هي بمنزلة النفس))[3]، فهُناكَ علاقةٌ ذهنيّةٌ عند العربي في هذا التحوُّل مال فيه إلى ما يُغايرُهُ من الأصوات.

الصورة الرابعة: وفي هذه الصورة ينقسم المقطع المديد إلى مقطعين: الأوَّل طويل مفتوح والثاني قصيرٌ باجتلاب قمّة هي الكسر مع المثنى، أو قل هي الكسرة بفعل عامل المغايرة أو المُخالفة، إذ ما قبلها فتحة طويلة، وهي كسرة قصيرة، وقد تكون القمّة المجتلبة فتحةً وذلك مع الجمع، إيثارًا للخفّة؛ لأنَّ الفتحةَ أخفُّ الحركات ولاسيَّما أنَّ ما قبلها قمَّةٌ طويلة هي أثقلُ الحركات في العربيّة، ففي تثنية محمّد نقول محمّدان بإضافة الألف رفعًا والنون التي جعلها علماء العربيّة القدامى ساكنة[4]. وقد حملوا نون الأفعال الخمسة عليها،

---

(1) يُنظَر: الدراسات اللهجية: 101 .

(2) الكتاب: 4/ 435- 436 .

(3) الكتاب: 4/ 335- 336 .

(4) يُنظَر: المقتضب: 1/ 6، اللمع: 96، شرح التصريح: 1/ 69 .



فتشكّل مقطع مديد غير سائغ في الدرج لذا ينقسم على الوجه الآتي باجتلاب قمّة:

محمّد + ان – محمّدان: / مُ / حَـمْ / مَـ دْ + ـا ن / ←

دَ نْ

/ مُ / حَـمْ / مَـ / دَا ن / ← / مُ / حَـمْ / مَـ / دَ / نِ /

وفي الجمع نقول: محمّد + ون – محمدون / مُ / حَـمْ / مَـ دْ + ـو ن /

← / مُ / حَـمْ / مَـ / دُو ن /

دُو نْ ← /مُ/حَـمْ/مَـ/ دُو /نَ/.

مقطع صوتي جديد:

تقدّم أنّ عدّة المقاطع العربيّة التي ذكرها أهل الأصوات المُحدَثون ستّةَ أنواع، فهل يمكن أنْ نجدَ نوعًا آخر من أنواع هذه المقاطع في نسيج بناء الكلمات العربيّة؟

سنستعين بكلام سيبويه الآتي ثم نتأمّل، قال سيبويه: ((باب تصغير المضاعف الذي قد أدغم أحد الحرفين منه في الآخر، وذلك قولك في مدقٍّ: مديقٌّ وفي أصمّ: أصيمٌّ، ولا تغيّر الإدغام عن حاله كما أنّك إذا كسّرت مدقًّا للجمع قلت: مداقُّ، ولو كسرت أصمّ على عدّة حروفه كما تكسّر أجدلاً فتقول: أجادل لقلت: أصامُّ. فإنّما أجريت التحقير على ذلك، وجاز أن يكون الحرف الدغم بعد الياء الساكنة، كما كان ذلك بعد الألف التي في الجمع))[1].

وقد أعاد الرضيُّ هذا الكلام قائلاً: ((وإذا حصل بعد ياء التصغير مثلان ادغم أحدهما في الآخر فيزول الكسر بالإدغام، نحو أصيم ومديق، ويعد هذا

---

(1) كتاب سيبويه: 3/ 418.

من باب التقاء السكانين على حده -كما يجئ في بابه- وهو أنْ يكون الساكن الأول حرف مدٍّ أي ألفا أو واوا أو ياءً ما قبلها من الحركة من جنسها، إذ ما قبل ياء التصغير وإن لم يكن من جنسها، لكن لما لزمها السكون أجريت مجرى المد مع أنَّ في مثل هذا الياء والواو، أي الساكن المفتوح ما قبله شيئا من المد، وإن لم يكن تاما))[1].

والملاحَظُ على هذين النصّين أنَّ صاحبيهما ذكراهما في باب التصغير لا الوقف، والوقف هو الذي يعنينا؛ لأنّنا سنبني عليه حالةً جديدةً من المقطع الصوتي. فنقول: ما الذي يحدث لو وقفنا على المثالين المُصغَّرين المذكورين (أُصيْمٌّ) و(مُدَيْقٌّ) بالتسكين؟ لا شكَّ في أنَّ التسكين يعني حذف حركة آخرهما وهي التنوين، والحاصل هو (أُصَيْمّ) و(مُدَيْقّ) والذي يعني قلّة مقاطعهما بعد اختزال المقطع الأخير كما سنرى في ما بعد.

والبنية المُتحصِّلة هذه جديدة في نسيج المقاطع الستَّة المذكورة سابقاً. والطريف أنَّ علماءَ العربيَّة القدماء لم يذكروا شيئًا عن هذا الوقف، إلا الجاربردي الذي تفرَّد بقوله: ((واعلم أنّه يجوز التقاء ثلاث* سواكن إذا اجتمع هذان الأمران يعني الوقف على ما الساكن الأوّل منه حرف لين والثاني مدغم كدوابّ وأُصَيْمّ))[2]، وهذا النصُّ مهمٌّ للغاية لدينا؛ إذ سنبني عليه ما نقول وهو الذي به ندعم كلامنا كلّه؛ لأنّه ذكر حالتين جائزتين من التقاء ثلاثة سواكن في كلام العرب.

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب: 1/ 193، ويُنظَر: التكملة: 614، والنشر: 346.

* ذكّر العدد؛ لأنَّ حروف المعجم يجوز فيها التذكير والتأنيث، يُنظَر: لسان العرب (سين): 13/ 229.

(2) شرح الشافية: 1/ 151.

وأظنُّ أنَّ السبب في ذلك – أي عدم ذكره في الوقف- هو ما تقضي إليه الحالة الجديدة هذه، والتي تعني التقاء ثلاثة سواكن؛ لأنهم يدركون جيّدًا أنَّ الحرفَ المُشَدَّد حرفان، وكذلك البنية المُتحصِّلة من الوقف على الجمع المُكسَّر الذي ذكره سيبويه (أصامّ) و(مَداقّ)، وهنا الحرفان المُشَدَّدان مسبوقان بالألف وعندهم الألف حرف ساكن، وذلك يعني اجتماع ثلاثة سواكن، وهذا ما لا يسمحون به ولا يُغتَفَر عندهم، كيف يكون هذا وهم لا يغتفرون التقاء ساكنين اثنين، فالغالبُ أنّهم لم يذكروا هذا الحال فرارًا من هذه الحالة أيضًا.

نعود إلى نص سيبويه السابق لنستخلص منه ما يأتي:

1- هو قرن التصغير بالتكسير.

2- ذكر أنَّ الإدغام لا يتغيّر عن حاله، أي إنَّ الإدغام باقٍ لا يزول.

3- هو يعلن صراحةً جواز الإدغام بعد ياء التصغير الساكنة.

4- إنَّ الألفَ ساكنٌ وقد التقت بساكن مُدغم بعدها.

أمّا اقترانُ التصغير بالتكسير فلأنّهما ((من بابٍ واحد))[1]. ومن قوله إن الإدغام لا يتغيَّر عن حاله نستفيد أنَّ الإدغام باقٍ على ما هو عليه؛ لذلك عندما نقف عليه بالإسكان فلا بُدَّ من أن يكون بالإدغام، غير أنَّ هذا الإدغام مسبوقٌ بياء ساكنة للتصغير ممّا يعني أنَّ الإدغامَ يتّصل بالياء، وهذا ما جوَّزه هو في نهاية نصِّه، وكأنّه أراد أنْ يُعلّلَ ذلك ويُقرِّبه لنا فقرن هذا الالتقاء الجائز لديه بألف التكسير التي بعدها إدغام وهو مُغتَفَرٌ عندهم كما في شابٌّ وضالٌّ وعامٌّ وحاجٌّ وغيرها.

ومن المُحدَثين ذكر الدكتور حاتم الضامن تصغير (أصَمّ) وجعل مثل (مُدُقّ) وإليك ما قال: ((أصلُ الكلمة "أَصْمَمَ" فأدغم المثلان، وعند التصغير: ضم

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني: 4/ 218، ويُنظَر: شرح التصريح: 2/ 563.

الحرف الأوّل وفتح الحرف الثاني، واجتُلِبَت ياء ثالثة ساكنة للتصغير، ولم يكسر ما بعدها لحدوث الإدغام وظلَّ المثلان على إدغامهما، ومثلهما في ذلك "مُدَيْق" وكذلك ما شابههما))[1].

ومن نصّه هذا نقول:

1- إنَّ الإدغام باقٍ على حاله، بدليل قوله: ((وظلَّ المثلان على إدغامهما)).

2- جاز التقاء الياء الساكنة بما بعدها بلا حركة.

3- في آخر نصّه ذكر (مُدَيْق)، ثمَّ قال: ((وكذلك ما شابههما)).

ممّا يعني أنَّ هناكَ ألفاظًا أُخَرَ على هذا المنوال، ممّا يُشكّل نُسيجًا مقطعيًا قد يكون كثيرًا.

بعد هذا أقول: ماذا لو وقفنا على ما ذكر بالسكون؟ لاشكَّ في أنَّ هذا سيخلق نسيجًا لا ينسجم مع ما قرّره وهو اجتماع ((ثلاثة سواكن، وذلك ممّا لا يكون في كلامهم))[2].

إنَّ هذا القانون – على ما أظُنُّ- عامٌّ لديهم، والحالةُ الجديدةُ تُثبتُ خرقَهُ، ولكن عموميَّة هذا القانون لا تمنع وجوده في حال الوقف، ألا ترى كثرة دوران كراهة اجتماع الساكنين في كلامهم حتّى أصبح معيارًا يحكم بنية الكلمة، ولكن مع كلِّ هذا وجدناهُ مخروقًا أيضًا، إذ تتبّعنا الحالات التي أُبيحَ فيها التقاء الساكنين عندهم فأوصلناها في دراسة سابقة إلى ثمانية مواضع[3].

---

(1) الصرف: 301 .

(2) شرح ابن يعيش: 9/ 70 .

(3) يُنظَر: التقاء الساكنين والتخلص منه في ضوء الدرس الصوتي الحديث (أطروحة دكتوراه): 103- 107 .

وبناءً على هذا يمكن أنْ نقول: إنَّ اجتماع ثلاثة سواكن في العربية يكون على نمطين: الأوّل الوقوف على صوت مُشدَّد يسبقه ألف كما في ضالّ وشابّ. ويمكن أنْ يتحقّقَ وجودُهُ في تعاملاتٍ صرفيّةٍ مُعيّنة، فالفعلُ (احمارّ) مثلاً عند الوقف عليه يلتقي في آخره حرفان، إذ تشديد الحرف عندهم صرفيًّا يعني حرفين[1]، وقبلهما ألف. فيبرز هذا التحقّق عند الوقف. ويمكنُ أنْ نجدَ هذا التحقُّقَ أيضًا عند اتّصال الفعل نفسه بتاء الفاعل الذي يُبنى آخرُهُ معها على السكون، أي:

احمارَّ + ت ← احمارْرْ + تُ، ممّا يستدعي تدخُّلاً لحلّ ذلك عند النُّطق؛ لأنَّ السياقَ سياقُ درجٍ لا وقف[2].

وفي قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة: 233] نجد أنَّ الفعل المضارع مجزومٌ بلا الناهية والأصلُ فيها (تُضارُّ)، وبالجزم حُذفت الضمّةُ، فيتحقّقُ اجتماعُ ثلاثة سواكن هي الألف وتشديد الراء، ولا شكَّ في أنَّ هذا التحقُّقَ وُجِدَ من خلال التعامل الصرفي.

وفي الآية نفسها نقل العلماء قراءة أبي جعفر القعقاع[3] (تُضارْ) بإسكان الراء مع التشديد، ولمّا كانت تعني سلوكًا مرفوضًا عند الصرفيِّينَ القدماء لاجتماع ثلاثة سواكن، فقد وصفها العكبري بالضعف، لكنّه سلّم بأنْ وجْهها توجيهًا صوتيًّا لتسوغ؛ لأنّها قراءةٌ قُرآنيّة. والقراءةُ أصلٌ مُعتبَرٌ، فقال: ((وهي ضعيفة؛ لأنه في التقدير جمع بين ثلاث سواكن، إلا أنّ له وجها، وهو أن الألف لمدها تجري مجرى المتحرك، فيبقى ساكنان، والوقف عليه ممكن، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف، أو يكون وقف عليه وقيفةً يسيرة، وقد جاء ذلك في

(1) يُنظَر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 207 .

(2) يُنظَر: أبحاث في أصوات العربية: 23 .

(3) يُنظَر: الجامع لأحكام القرآن: 3/ 168 .

القوافي))[1]. وكأنَّ العكبري يُسلِّم بقبولها على الرغم من ضعفها عنده، لذلك راح يوجِّهها بالوقف المسبوق بصوت المدّ وهو الألف، فأصبحت سائغةً لأحد أمرين: الأوَّل إجراء الوصل مجرى الوقف، والقارئ هنا موصلٌ غيرُ واقف، فتحقّقَ التقاء ثلاثة سواكن في النُطق، والآخر هو أن يكونَ غيرَ موصل، بأنْ وقفَ وقيفةً يسيرةً، والالتقاءُ مُتحقّقٌ أيضًا، ولستُ أراهُ مُحقًا في تضعيفها. وكان الزمخشري قد ذكرها موجِّهًا إيَّاها بأنها ((على نيَّةِ الوقف))[2]، فهي موجودةٌ مُتحقّقةٌ على المُستوى النُطقي.

والمُحدَثون ذكروا هذا النوع من الالتقاء، فقد مثَّل لحال الوقف الدكتور أحمد مختار عمر[3]، بكلمة ضالّ، والدكتور سلمان العاني[4] بكلمة سارّ، والدكتور حُسام النعيمي[5] بكلمة متمادّ، والطيب البكّوش[6] بكلمة احمار، والدكتور غانم قدّوري[7] بكلمة جان وغيرهم[8].

إنَّ هذا النمطَ في الدراسة الصوتيَّة الحديثة يندرج تحت تحقُّق المقطع المُتماد الذي ذكره المُحدثون الذين تقدَّم ذكرُهم.

إنَّ هذه التجمُّعات ليست في العربيَّة وحدها، ففي الانكليزية مثلاً يمكن أنْ نجدَ توالي ستَّة صوامت لا تفصل بينها حركة، كما في (next spring) وهي

---

(1) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 120- 122 .

(2) الكشاف: 1/ 37 .

(3) يُنظَر: دراسة الصوت اللغوي: 256 .

(4) يُنظَر: التشكيل الصوتي: 133 .

(5) يُنظَر: أبحاث في أصوات العربية: 10 .

(6) يُنظَر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: 77 .

(7) يُنظَر: المدخل إلى علم الأصوات العربية: 207 .

(8) يُنظَر مثلاً: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 411، وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة: 129 .

الكاف والسين والتاء والسين والباء والراء، على الرغم من تسليمنا بأنّ لكلّ لغةٍ نظامًا مقطعيًا خاصًّا بها، لكن هذا لا يمنع من أنْ تشتركَ اللغاتُ في بعضٍ من الصفات.

أمّا النمط الثاني: فهو الذي يكون بتحقق اجتماع ثلاثة صوامت ممّا يشكّلُ مقطعًا جديدًا لم يُذكر من قبل، فكلمة أُصَيْمٌ / ءُ / ص َ ي م / م ُ ن/ عند الوقف عليها يُحذف من آخرها الجزء (ُ ن) فيبقى المقطع الأخير منكسرَ البنية بهذه الصورة: / ءُ / ص َ ي م / م ُ ن / ← / ءُ / ص َ ي م / م/.

يحذف للوقف

والباقي هو قاعدة بلا قمّة ((والقاعدة لا تُشكّل وحدها مقطعًا))[1]، إذ لا مقطع بلا قمّة واحدة[2]، فيلتحق الميم وهو قاعدة من مقطع متكسّر بالمقطع السابق له، فيكون المُتشكّل: / ءُ / ص َ ي م م /.

أمّا كلمة (مُدُقّ) ومعناها ((ما دققت به الشيء... أو هو حجر يُدَقُّ به الطيب))[3]، فعند تصغيرها نقول: مُدَيْقٌ وعند الوقف نحذف التنوين منها كما سبق في (أُصَيْمٌ) أي:

/ م ُ / د َ ي ق / ق ُ ن / ← / م ُ / د َ ي ق / ق/

يحذف للوقف

ولا شكّ في أنّ هذه البنية المقطعيّة منكسرة، لبقاء القاف وهي قاعدة مفردة بلا قمّة، فتلتحق بالمقطع السابق لها على الوجه الآتي:

---

(1) أبحاث في أصوات العربية: 11 .

(2) يُنظَر: دراسة الصوت اللغوي: 250، والتشكيل الصوتي: 134 .

(3) لسان العرب: (دقق): 10/ 100 .

/ م ـُ / د ـَ ي ق / ق / ← / م ـُ / د ـَ ي ق ق / والمتحصل مقطع في النهاية ينتهي بثلاث قواعد، وهي صورة جديدة، لم نجد لها ذكراً عند الباحثين.

حوى هذا الكلام على مثالين ذكرهما سيبويه، ولا نعدم أنْ نجدَ لهما نظائرَ عند التصغير كما في عامّ وخاصّ وشابّ وحاجّ، وهي جميعًا مُشَدَّدةُ الآخر، والوقفُ عليها بالإسكان يعني بقاء الإدغام ملتقيًا بالألف قبله.

لكن ما الذي يحدث لو صغَّرنا هذه الأسماء، ثمَّ وقفنا عليها الإسكان؟

لنأخذ مثالاً واحدًا منها وتصدق عليه الأمثلة الأخرى، فكلمة شابٌّ عند تصغيرها هي (شويبٌّ) وعند الوقف عليها بالإسكان تكون (شويّبْ)، أي:

/ ش ـُ / و ـَ ي ب / ب ـُ ن / ← / ش ـُ / و ـَ ي ب / ب

يحذف للوقف

فتنكسر البنية ولا بُدَّ من أنْ يلتحقَ الباء بالمقطع السابق له، أي:

/ ش ـُ / و ـَ ي ب / ب / ← / ش ـُ / و ـَ ي ب ب /

والمتحصل مقطعٌ بثلاث قواعد، ومثل هذا الأمثلة الأخرى، إذن نحن أمام تحقق جديد ينتهي فيه المقطع بثلاثة صوامت، إذ الباء هنا قيمتها قيمة صامت وسلكت سلوكه باحتلال القاعدة والقاعدة لا يحتلّها إلا الصامت[1].

ماذا نُسمّي هذا المقطع؟:

تقدَّم أنَّ هذه الصورة المُتحقِّقة جديدة في نسيج المقاطع العربية، ولا بُدَّ لنا من أنْ نصطلحَ عليها، والذي يبدو سائغًا لي أنْ نُطلقَ عليها اسمَ (المقطع المتزايد)؛ لأنَّه مقطعٌ مزيدٌ زيدَ فيه صوتٌ آخر في النهاية فأصبحَ بثلاث قواعد، أي هو في أصله مقطعٌ مزيد ثمَّ زيدَ فيه عند الوقف هكذا: / ء ـُ / ص ـَ ي م / م ـُ ن /، والمقطع الثاني مقطعٌ مزيدٌ ولكن تحوَّل إلى مُتزايد عند الوقف هكذا: / ء ـُ /

---

(1) يُنظَر: التطور اللغوي: 95 .

ص ـَ ي م م/. هو تمامًا كالمقطع المتماد، الذي أصله مقطع مديد، ثمَّ زيدَ فيه صوتٌ آخر في النهاية عند الوقف مثل (احمارّ): / ءِ ح/ م ـّ ر / ر ـَ / فتسقط قمّة المقطع الأخير للوقف ثم تتكسر البنية المقطعيَّة لذلك تلتحق الراء وهي قاعدة منفردة بالمقطع الذي يسبقها فيكون التشكيل:

/ ءِ ح / م ـّ ر ر/، فهو مقطع مديد ثمَّ زيدَ فيه فأصبحَ متمادًا.

استساغة وجوده:

قبل الكلام على استساغة وجود هذا المقطع لا بُدَّ من أنْ ننبِّهَ على أمرين:

الأوَّل: أنَّ هذا المقطع يمكن أنْ يُصنَّفَ ضمن المقاطع التشكيليّة، والمقاطع من هذا النوع تختصّ بالدراسة الصوتيَّة وهي من عمل الباحث اللغوي كما يقرر الدكتور تمَّام حسَّان[1]، لذلك يدعو العالم اللغوي (بايك) الباحثين إلى أنْ يستعدُّوا لأنْ يجدوا أنَّ المقطع الصوتي يجب أنْ يُحلَّلَ إلى مقاطعَ تشكيليَّةٍ، تمامًا كما أنَّ الجُزئيَّات يجب أنْ يؤدِّي البحث إلى تحليلها إلى حروف تركيبيَّة[2].

في حين أطلق الدكتور رمضان عبد التواب على هذا النوع من المقاطع تسمية المقاطع الاشتقاقيَّة[3]، وهذا يعني أنَّنا يمكن لنا أنْ نقبضَ على مقاطع في الكلام، لا يلزمُ أنْ تكونَ ضمنَ السياق الصوتي المنطوق، وإنَّما نجدها عند التعامل الصرفي، ومقطعنا هذا يحدث من الوقف والتصغير وهما من موضوعات علم الصرف.

الثاني: أنَّ هذا التصغيرَ على الرغم من كونه تشكيليًّا إلا أنَّه يمكن أنْ يتَّصفَ بالصفة الصوتيَّة النُطقيَّة، إذ تحقُّقُ نطقه ممكنٌ ضمن السلسلة

---

(1) يُنظَر: مناهج البحث في اللغة: 141 .

(2) يُنظَر: المصدر نفسه: 147 .

(3) يُنظَر: التطور اللغوي: 96 .

الكلاميّة المنطوقة وإنْ كانَ وقفًا، ومقاطع الوقف لا يلزم أنْ تكونَ صرفيّةً محضةً، فالصفةُ المُزدوجةُ لهذا المقطع تتحقّقُ من كونه مقطعًا تشكيليًا صوتيًا؛ لذا فلا بُدَّ من فهم كيفيّة استساغة النُطق به ومن ثمّ تحقق وجوده صوتيًا.

إنَّ السمةَ المُميِّزةَ لتركيب هذا المقطع هي وجودُ ثلاثة صوامت في نهايته، وربّما يُشكّل ذلك ثقلاً، لكنّه سائغُ الوجود متحقق النُطق، وسبب ذلك - في ما أرى- هو تتابعُ ثلاثة أمور متّصلة، هي: وجود المُزدوج يتلوه الإدغام وانتهاؤهُ بالوقف.

أمّا وجودُ المُزدوج فيه / ـَ ي / وهو مُزدوجٌ هابطٌ فلما فيه من حركة بعد تركب الفتحة مع الياء، ولاسيّما أنَّ من المعاصرين من سمّى هذا المُزدوج الحركة المُركَبة[1]، بل كان الدكتور عبد الصبور شاهين موفّقًا كثيرًا في الاصطلاح عندما سمّاه الانزلاق الصوتي[2]، ولا شكَّ في أنَّ الانزلاق تسريع وتعجيل في الحركة، وهذا المعنى نستفيده من المعنى اللغوي، فانزلقت قدمه أي: أسرعت إلى مكان لم يقصده صاحبها، وأرضٌ مُزْلقة لا يثبت عليها قدم، وناقةٌ زلوقةٌ سريعةٌ[3]، فوجودُ هذا الانزلاق إنّما هو تعجيلٌ لإيصال الصوت الذي قبله بما بعده، وهذه وظيفةُ الحركات، إذ تعمل كالمفاصل بين الأصوات لتكسبها مرونة الاتّصال في ما بينها، قال عنها الرضي: ((ولولاها – أي الحركات- لم تتّسق))[4]، أي: / ص + ـَ ي + م م / مماّ يجعل هذا وحدةً صوتيّةً واحدةً وهذا هو شأن المقطع الصوتي.

إنَّ مقابلة سيبويه بين التصغير والتكسير ما هي إلا محاولة فهم لوظيفة هذا المُزدوج مُقابلاً لألف التكسير، فانظر مرّةً أخرى في نصّه السابق، فيقول

---

(1) يُنظَر: التطور النحوي: 65، والتطور اللغوي: 78 .

(2) يُنظَر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 81 .

(3) يُنظَر: لسان العرب، (زلق): 10/ 144 .

(4) شرح شافية ابن الحاجب: 1/ 211 .

بعد أنْ ذكر تصغير مُدُقّ وأصَمّ: ((ولا تُغيِّر الإدغام عن حالة كما أنَّك لو كسرتَ مُدُقًّا للجمع قلت مَداقّ ولو كسرت أصَمّ على عدة حروفه كما تكسّر أجدلاً فتقول: أجادلُ لقلت: أصَامُّ))[1]، وهذا يعني أنَّ: أُصَيْمّ= أصامّ، مُدَيْقّ= مَداقّ. فالألفُ تقابل ياء التصغير المفتوح ما قبلها، أي المُزدوج الهابط.

وقد فهم ابنُ جني من هذا (المزدوج) مدًّا حركيًّا، فيقول: ((وقد أجْرَوْا الياء والواو الساكنتين المفتوح ما قبلهما مجرى التابعتين لما هو منهما، وذلك نحو قولهم: هذا جَيْب بّكر أي جَيْبُ بَكر، وثَوْب بّكر، أي ثَوْبُ بَكر، وذلك أن الفتحة وإن كانت مخالفة الجنس للياء والواو فإن فيها سِرًّا له ومن أجله جاز أن تمتدّ الياء والواو بعدها في نحو ما رأينا، وذلك أن أصل المدّ وأقواه وأعلاه وأنعمه وأنداه إنما هو للألف، وإنما الياء والواو في ذلك محمولان عليها، وملحقان في الحكم بها، والفتحة بعض الألف، فكأنها إذا قدّمت قبلهما في نحو بيت وسوط إنما قدمت الألف، إذ كانت الفتحة بعضها... فصار ثوب وشيخ نحوا من شاخ وثاب فساغ وقوع المدغم بعدهما))[2].

فهذا المُزدوج إذن يقابل الألف، ونحن نجد صدق هذا في الشعر، إذ هما متساويان في القيمة إيقاعيًّا، ففي بيت امرئ القيس مثلاً:

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ   بسقط اللوى بين الدخول فحوملِ

لو استبدلنا الألف بالمُزدوج في (بين) فأصبح (بان) مثلاً لما انكسر الوزن، وكذلك لو فعلنا ذلك بالمُزدوج في (حومل) وأصبح (حامل) لبقي الوزن مُستقيمًا. ولو عكسنا الأمرَ وأبدلنا المُزدوج بالألف في (ذكرى) وأصبح (ذكري) لاستقام الوزنُ وما انكسر. فقيمة الألف تُساوي قيمة المُزدوج كما قال سيبويه وابن جني

---

(1) كتاب سيبويه: 3/ 418 .

(2) الخصائص: 3/ 129- 130 .

ومن تبعهما. ولو ذهبنا إلى أبعد من ذلك مُحاولين المُساواة بين قيمة الألف وقيمة الصحيح المسبوق بفتحة لوجدنا ذلك مُستقيمًا أيضًا، ففي قول طرفة مثلا:

إذا القومُ قالوا: مَنْ فتًى خِلْتُ أنَّني   عُنيتُ فلم أكسَلْ ولمْ أتَبَلَّدِ

لو استبدلنا الألف بالنون المسبوقة بفتحة في (مَنْ) وكذلك بالميم والفتحة في (لَمْ) فأصبحَ (ما) و(لا) لما انكسرَ الوزنُ أيضًا.

أمَّا الأمرُ الثاني وهو الإدغام، فالصوتان أُدغِما بصوتٍ واحدٍ لينتقلَ اللسانُ بهما نقلةً واحدةً على حدِّ تعبير سيبويه[1]، فالصوتانِ في حقيقة الأمر صوتٌ واحدٌ أُطيلَ الاعتمادُ عليه في مخرجه، قال الرضيُّ: ((والذي أرى أنه ليس الإدغامُ الإتيان بحرفين، بل هو الإتيان بحرفٍ واحدٍ مع اعتماد على مخرجه قويّ سواء كان ذلك الحرف متحركا نحو يمد زيد، أو ساكنا نحو يُمَدّ، وقفًا))[2].

ولا شكَّ في أنَّ الرضيَّ ينطلقُ من الجانب الصوتي لا الصرفي أو التشكيلي، ((ففي النُطق يُمَدُّ الصوتُ الصامتُ بتطويل مُدَّة النُطق به، إذا كانَ هذا ممكنًا، ويكون هذا ممكنًا إذا لم يكن الصوتُ انفجاريًا، وبما أنَّ الانفجاريَّ لا يمكنُ مدُّه عند نقطة مخرجه فإنَّ ما يُسمَّى تطويلاً بالنسبة له يكون عن طريق إطالة مُدَّة قفل الطريق أمام الصوت قبل تفجيره))[3]، فكأنَّ الصوتَ الأوَّلَ ساقطٌ وهذا الضغطُ إنَّما هو تعويضٌ عن الصوت الأوَّل حتَّى قال أحدُ الباحثين: ((حتَّى لو ضاعفنا الضغطَ ألفَ مرَّةٍ فإنَّنا لا ننطقُ إلا بحرفٍ واحدٍ بصوتٍ قوي))[4].

---

(1) يُنظَر: كتاب سيبويه: 4/ 417، وسر صناعة الإعراب: 1/ 71 .

(2) شرح شافية ابن الحاجب: 3/ 235 .

(3) أسس علم اللغة: 146، ويُنظَر: دراسات في علم أصوات العربية: 26 .

(4) القراءات القرآنية في ضوء القياس اللغوي والنحوي، د. حامد عبد المحسن الجنابي، (أطروحة دكتوراه): 23 .

نخلصُ من كلِّ هذا إلى أنَّ الصوتَ المُشَدَّدَ نُطقًا صوتٌ واحدٌ طويلُ الاعتماد.

أمّا الأمرُ الثالث وهو الوقف، فالغرضُ منه الاستراحةُ بعد توالي السلسلة الكلاميَّة المنطوقة من الحروف والحركات، وقد جعله ابنُ يعيش مُعادلاً للحركة، ثمَّ نظرَ إلى زمنه فوجدَ فيه توفيةً للصوت وأداءً كاملاً للحرف، فقال: ((لأنَّ الوقفَ يمكن الحرف ويستوفي صوته ويوفره على الحرف الموقوف عليه، فيجري ذلك مجرى الحركة لقوَّة الصوت واستيعابه... ألا ترى أنَّكَ إذا قُلتَ بكْرْ في حال الوقف تجد في الراء من التكرير وزيادة الصوت ما لا تجده في حال الوصل، وكذلك الدال في زيد وغيرهما من الحروف؛ لأنَّ الصوتَ إذا لم يجد منفذًا انضغط في الحروف الموقوف عليه ويوفّره فيه))[1]، بل ميَّزَ ابنُ جني قبله نوعين من السكون: الأوَّل سكون الوقف والآخر سكون الدَّرْج، ولكلٍّ حالٌ تختلف عن الأخرى فسكون الوقف أتمُّ صوتًا وأوفى من سكون الدرج[2].

فهذه أمورٌ ثلاثةٌ ترادفت على هذا المقطع كلّها سهلّت مجتمعةً من أدائه ونطقه.

وهُنا لا بُدَّ من أنْ نذكرَ أنَّ هذا المقطعَ يجب أنْ يكونَ منبورًا، وأنتَ تحسّ عند النُطق به أنّه ((يتطلّبُ طاقةً في النُطق أكبر نسبيًا، كما يتطلّب من أعضاء النُطق مجهودًا أشدَّ))[3]؛ بسبب تكوينه المُتجمّع من الأصوات التي ذكرناها.

وقد يظنُّ ظانٌّ أنَّ الوقفَ هنا بالتخفيف لا التشديد، فيُنطَقُ بالميم في (أُصَيْمّ) ميمًا واحدةً، ومثله القاف في (مُدَيْقّ)، وهذا مدفوعٌ بما يأتي:

1- لم يُنقل عن العرب أنَّهم كانوا يقفون على الثقيل بالخفيف، ولو نُقِلَ

---

(1) شرح المفصل: 9/ 71 .

(2) يُنظَر: الخصائص: 1/ 61 .

(3) علم الأصوات، د. كمال بشر: 513 .

ذلك عنهم لسجّلوه، بل هم سجّلوا لنا أمرًا آخرَ على العكس من هذا، إذ إنَّ قسمًا من العرب يقفون على الخفيف بالتضعيف فيقولون: جاءني جعفرّ وهو يجعلّ[1]، وقرأ عاصم (مُسْتَطَرّ)[2] بالتضعيف في سورة القمر: 53، فهو تثقيل في موضع التخفيف، كما يقول الرضي[3]، فهم ينزعونَ إلى التثقيل لا التخفيف.

2- إنَّ الوقفَ بالتخفيف ملبَسٌ عُمومًا بما هو مُخَفّفٌ أصلاً، فكلمة (أسدّ) وهي أفعل التفضيل من السداد تلتبس بـ(أسد) الحيوان المعروف، و(أحدّ) وهي أفعل التفضيل من الحِدَّة تلتبس بـ(أحد) بمعنى واحد من الناس، و(سارّ) تلتبس بالفعل (سار) وقفًا عليه بالسكون، و(جارّ) ملبَسٌ بـ(جار) مفرد الجيران، فنقول مثلاً: هذا الخبرُ سار؛ وهي ملبسةٌ بين أنْ تكونَ فعلاً ماضيًا موقوفًا عليه بالسكون، وبين أنْ تكونَ بمعنى مفرح.

وقد يُقال: إنَّ السياقَ هو الفيصلُ ليميِّزَ بين هذه المعاني، فنقول: لكن السياق لا يمكن أنْ يُعَوَّلَ عليه تعويلاً مُطلقًا في التمييز، فرُبَّما لا يُعيننا، فالعبارةُ الآتية مثلاً: (لقد كنت باسلاً بالأمس حاربت وصلت وجلت وكنت الأسد). هل تعني كلمة (الأسد) السَّبُعَ أم الأكثرَ سدادًا؟.

3- تقدَّم في المقطع المديد، أنَّ كثيرًا من الباحثين أجازوا الوقف على (احمارّ) وضربوا له أمثلةً نحو: سارّ ورادّ وضالّ وغيرها. فلِمَ يجوزُ الوقفُ على هذا وهو مُضعّفُ الآخر، ولا يجوزُ على هذا الذي نحن بصدده؟ ألا تستقيمُ القواعدُ وتطّردُ على كل حال.

---

(1) يُنظَر: كتاب سيبويه: 4/ 268، والأصول في النحو: 3/ 293، والتكملة: 166 .

(2) يُنظَر: شرح المفصل: 9/ 67، وشرح التصريح: 2/ 293، وهمع الهوامع: 3/ 392 .

(3) يُنظَر: شرح شافية ابن الحاجب: 2/ 314 .

مع الدارسين في رؤيتهم المقطعيَّة:

تجمَّعت لديّ جملةٌ من الملاحظات، وددتُ جمعَها مناقشًا أصحابها - مُجِلاً عملَهم الوفير- فيما يرونه من آراء حول الأشكال المقطعيَّة للغة العربية وهي:

1- ميَّز الدكتور تمَّام حسَّان نوعين من أنواع المقاطع في العربيَّة: الأوَّل تشكيلي والآخر صوتي، فالأوَّل مقطعٌ تجريدي مُكوَّنٌ من حروف ويختصُّ بدراسة القواعد والأنظمة الصرفيَّة لا النطق؛ ذلك لأنَّ ((التقعيدَ من نتائج النظر إلى التطريز والتوزيع اللغوي فهو من عمل الباحث اللغوي لا من عمل المُتكلِّم))[1]، والحقُّ أنَّنا يجب أنْ لا نتغافل عن وجود المقطع التشكيلي في العربيَّة، وهو المقطع الذي يظهر في أثناء التحليل الصرفي لقسمٍ من الظواهر الصرفيَّة ولنا في المقطع المتماد خيرُ مثال على ذلك فهو - كما أعتقد- مقطعٌ تشكيلي، يقول بايك: ((يجب على الباحث في بعض اللغات، أنَّ يستعدَّ لأنْ يجدَ أنَّ المقطع الأصواتي لا يطابق معظم التجمّعات التركيبيَّة للجزئيّات التحليليَّة، فكما أنَّ الجُزئيّات يجب أنْ يؤدِّي البحثُ إلى تحليلها إلى حروف تركيبيَّة، يجب كذلك أنْ تُحلَّلَ المقاطعُ الأصواتيَّة إلى مقاطع تشكيليَّة))[2].

ولكنّي لا أتَّفق مع الدكتور تمَّام حسَّان عند تمثيله لهذا المقطع بقوله: ((ومثال ذلك في الفُصحى كلمة عقل، بقافٍ مقلقلةٍ ولامٍ ساكنةٍ، فعِلْمُ التشكيل يقول إنَّ القافَ ساكنةٌ، ولكن بملاحظة الأصوات يُدرِكُ السامعُ أنَّ بين القاف واللام صوتَ علّةٍ مركزيًّا صوت القلقلة، فالكلمة إذن مقطعٌ واحدٌ من الناحية التشكيليَّة، ومقطعان من الناحية الأصواتيَّة))[3].

---

(1) مناهج البحث في اللغة: 141 .

(2) المصدر نفسه: 174 .

(3) مناهج البحث في اللغة: 141 .

ويبدو أنّ الدكتور خليل العطيّة قد تابع الدكتور تمّام حسّان في ذلك، إذ يقول مُتحدّثًا عن أصوات القلقلة: ((وإنّما قلقل العربَ الأصوات الخمسة بإضافة صوتٍ ليّنٍ قصير عليها أو صُوَيت كما سمّاه سيبويه، حرصًا منهم على إظهار كلّ ما في هذه الأصوات من جهر))[1].

وإذا عُدنا إلى نصّ سيبويه في ذلك وجدنا أنْ لا ذكرَ لصوت لين قصير فيه مُطلقاً، بل الذي ذكر (صُوَيْت) عند الوقف، هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى أنّ سيبويه سمّاها (الحروف المُشرَبة) وقرنها بأصواتٍ أخرى يخرج معها عند الوقف نحو النفخة كالزاي والظاء، والذال والضاد. وإليك نصّه: ((اعلم أنّ من الحروف حروفاً مشربة ضغطت من مواضعها، فإذا وقفت خرج معها من الفم صويتٌ، ونبا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقلة، وستبين أيضاً في الإدغام - إن شاء الله- وذلك القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء. والدليل أنك تقول: الحذْق فلا تستطيع أن تقف إلاّ مع الصويت، لشدة ضغط الحرف، وبعض العرب أشدّ صوتاً، كأنهم الذين يرومون الحركة))[2]، فالصوتُ الذي ذكره ليس صوتَ علّةٍ مركزيًا أو صوت لين قصيرًا، وإنّما هو من تكملة إنتاج الصوت؛ لأنّ هذه الحروف عند تكوينها تمرُّ بمرحلتين: الأولى غلق تام في أعضاء جهاز النُطق يحدث في منطقه مخرج الصوت، والثانية: انفجار يعقب الغلق التام، وبه يكتمل إنتاج الصوت، ويزيد الرضيُ في بيان ذلك قائلاً: ((إنما سميت حروف القلقلة لأنها يصحبها ضغط اللسان في مخرجها في الوقف مع شدة الصوت المتصعد من الصدر، وهذا الضغط التام يمنع خروج ذلك الصوت، فإذا أردت بيانها للمخاطب احتجت إلى قلقلة اللسان وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوتها فيسمع))[3]،

---

(1) في البحث الصوتي عند العرب: 59 .

(2) الكتاب: 4/ 174 .

(3) شرح الشافية: 3/ 263 .

بل عبّر المبرّد عنها بقوله: ((تسمع في الوقف عندها نبرةً... لأنها ضغطت مواضعها))[1].

إنّ هذه الأصوات مجهورةٌ، والمجهورُ عند القُدامى هو الذي أشبع الاعتماد من موضعه ومنع النَّفَس أنْ يجري معه حتّى ينقضي الاعتمادُ ويجري الصوت[2]، كما أنّها أصواتٌ شديدةٌ، والشديدُ هو الذي يمنع الصوت من أنْ يجري فيه[3]، فكأنَّ اجتماعَ المنعين على الصوت الواحد مع الوقف الذي يسكن معه الحرف يؤدّي إلى خفائه في السمع على حدّ تعبير أستاذنا الدكتور النعيمي[4]، فحين الوقف على الباء في مثل المآب، تكون قد جُمِعَت عليها مع حبس الهواء وراء الشفتين والحاجة إلى هواء الصدر لنزيز الوترين – استمرار انطباق الشفتين بسبب سكون الوقف، وبهذا لا يسمع نزيز الوترين ولا انفجار الصوت، فيخفت صوت الباء حتّى لا تكاد تتبيّنه، لذا كان فتحُ مكان حصر الصوت بإظهار صُوَيت عند الوقف يسمح للوترين بالنزيز لازمًا لبيان الصوت المجهور الانفجاري أو الشديد.

ولو مضينا مع نصٍّ سيبويه لوجدنا أنَّ هذا الصويت يختفي عند الوصل، فيقول: ((واعلم أنَّ هذه الحروف التي يُسمع معها الصوت والنفخة في الوقف لا يكونان فيهنَّ في الوصل إذا سكنَّ، لأنك لا تنتظر أن ينبو لسانك ولا يفتر الصوت حتى تبتدئ صوتًا، وكذلك المهموس، لأنّك لا تدع صوت الفم يطول حتّى

---

(1) يُنظَر: المقتضب: 1/ 194 .

(2) يُنظَر: سر الصناعة: 1/ 69 .

(3) يُنظَر: سر الصناعة: 1/ 70 .

(4) يُنظَر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 321 .

تبتدئ صوتًا، وذلك قولك: أيْقِظْ عُمَيرًا وأَخرِج حاتمًا وأحرِزْ مالاً وافرش خالدًا وحرِّك عامرًا))[1].

فهذا الصويت مقصور على حالة الوقف لا الوصل كما يتضح، وعليه فليس ثمة صوت علة مركزي بعد القاف في كلمة (عقل) كما يقول الدكتور تمّام حسّان، ولهذا فليس كلمة عقل مقطعين صوتيًا، بل هي مقطعٌ واحدٌ مزيد / ع َ ق ل /، ومثلها كلمة قدر / ق َ د ر / وقفًا.

وقد يكون من المناسب أنْ أذكرَ هنا أنَّ الدكتور مازن الوعر قد قال: إنَّ سيبويه وابن جني والزمخشري لم يُشيروا إلى القلقلة؛ لأنها أداءٌ قُرآني[2]، وهذا كلامٌ بعيد عن الصحَّة، فالصوابُ أنَّهم جميعًا قد ذكروها[3].

2- زاد الأستاذ محمّد الأنطاكي إلى أنواع المقاطع العربيَّة نوعين آخرين، قال عنهما إنَّهما: ((لا يوجدان إلاَّ في حال تخفيف الهمزة، أي حال نُطقها بين بين، فأوَّلهما يتألَّف من طليق قصير فقط، مثل المقطع الثاني من كلمة "أ أنا = أ، َ، نا" وثانيهما يتألَّف من طليق قصير بعد حبيس واحد مثل المقطع الثاني من كلمة "أأنتم = أ، َ ن، تُم"...))[4].

والحقُّ أنَّنا لا يمكن أنْ نتصوَّرَ هذين المقطعين؛ لأنهما يخالفان خصائص المقطع العربي وسماته، فالنوع الأوَّل الذي ذكره (َ) مُكوَّنٌ من مصوِّتٍ قصير فقط، والمصوِّت يقعُ قمَّةً في المقطع فكيف يمكن أنْ تكونَ قمَّةٌ تؤلِّفُ مقطعًا مُستقلاً ؟ بل كيف يمكن نُطق هذا المقطع وفصله عن السياق ما دام المقطع

---

(1) الكتاب: 4/ 175.

(2) يُنظَر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث: 639.

(3) يُنظَر: الكتاب: 4/ 174، سر الصناعة: 1/ 73، شرح المفصل: 10/ 129- 130.

(4) المحيط: 1/ 49.

أصغرَ وحدةٍ نُطقيَّةٍ يمكن عزلُهُ عن السياق ونطقه وإنْ لم يدلَّ على معنًى؟ إنَّ هذا لا يمكن أن يكونَ في العربيَّة؛ لأنَّ المقطعَ العربيَّ لا يتشكَّلُ إلاّ بقاعدةٍ متلوَّةٍ بقمَّةٍ في أقصر أنواعه.

أمَّا النوعُ الثاني (ـَ ن) فهو مُكوَّنٌ من مُصوِّت وصامت، أي قمَّة بعدها قاعدة، وهو يذكرنا بالمقطع الذي ذكره الدكتور تمّام حسان في همزة الوصل (ع ص) وهذا جزءٌ من مقطع وليس مقطعًا كاملاً؛ لأنَّ المُصوِّتَ يلي الصامتَ ولا يسبقه أبدًا، فالذي ذكر مُخالِفٌ لِسُنَّةِ المقاطع في العربيَّة.

3- ذهب بعضُ الدارسين المُحدثين إلى إلغاء وجود المقطع المزيد في العربيَّة في حالةِ الوقف والدرج، خارقًا إجماعَ اللغويِّينَ القُدامى والمُحدَثين، مُستدلاً بأدلَّةٍ سأتناولها بالدرس والتحليل.

وفي البدء أقول: إنَّ هذا الباحثَ قد ناقضَ كلامه إذ ذهبَ إلى أنَّ ((النُحاةَ يتَّفقون على القول بعدم إمكانيَّة التقاء الصامتين الساكنين ولو في حالة الوقف أي في آخر الجملة))[1]، ثمَّ يعود ينقل لنا كلامَ ابن يعيش: ((اعلم أنَّه يجوز في الوقف الجمعُ بين ساكنين، لأنَّ الوقفَ يمكِّنُ الحرفَ ويستوفي صوته ويوفِّره على الحرف الموقوف عليه، فيجري بذلك مجرى الحركة "المصوِّت" لقوَّة الصوت واستيعابه، كما جرى المدُّ في حروف المدِّ مجرى الحركة))[2].

وهذا النصُّ حُجَّةٌ عليه وليست له، هذا من جهة، من جهةٍ أخرى فإنَّه قد حمَّلَ النصَّ ما لا يحتمل، إذ يرى أنَّ ابنَ يعيش يريد بجواز الجمع بين الساكنين الجمعَ بينهما في الرسم والكتابة لا في النُّطق؛ لأنَّ الخطَّ العربيَّ لم يكن يعرفُ شكلاً خاصًّا موحّدًا يُرمز به لهذا المصوِّت الجديد، فهو بين أنْ يكونَ خاءً أو دالاً، ولكنَّه لو رجعَ إلى قولِ ابن يعيش في بدايةِ حديثه عن الوقف وتأمَّله جيِّدًا لما

---

(1) اللسانيات العامة واللسانيات العربية: 107 .

(2) المصدر نفسه: 108، ويُنظَر: شرح المفصَّل: 9/ 71 .

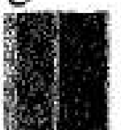
ذهبَ إلى هذا التأويل البعيد، بل الوهم، إذ يُصرِّحُ ابنُ يعيش بأنَّ الحرفَ الموقوفَ عليه لا يكونَ إلاّ ساكنًا، كما أنَّ الحرفَ المبدوءَ به لا يكون إلاّ مُتحرِّكًا، والنصُّ هو: ((فالحرفُ الموقوفُ عليه لا يكون إلا ساكنًا كما أنَّ الحرفَ المُبدأُ به لا يكونُ إلاّ مُتحرِّكًا، وذلك لأنَّ الوقفَ ضدُّ الابتداء، فكما لا يكون المبدوءُ به إلاّ مُتحرِّكًا فكذلك الموقوف عليه لا يكون إلاّ بضدِّه وهو السكون))[1].

ولا أرى ما يُشيرُ إلى مصوِّتٍ (بين بين) أو غيره فيما اقتبسه من نصٍّ، بل إنَّ ابنَ يعيش نفسه شرح حال الصوت الموقوف عليه بما لا يقبل أي تأويلٍ بوجود مُصوِّت، وإليك شرحه: ((الا ترى أنَّكَ إذا قُلتَ بكر في حال الوقف تجد الراء من التكرير وزيادة الصوت ما لا تجده في حال الوصل، وكذلك الدال في زيد وغيرها من الحروف، لأنَّ الصوتَ إذا لم يجد منفذًا انضغط في الحرف الموقوف عليه ويُوفَّرُ فيه، فلذلك يجوزُ الجمعُ بين ساكنين في الوقف ولا يجوز في الوصل))[2]. وهذا الكلام يعني أنَّ الراء من بكر لما وُقِفَ عليها حلّت نهاية مقطع / ب َ ك ر /، فكأنَّ الصوتَ قد تجمَّعَ فيها كلّه، أمّا في حالة تحرُّكها فهي متبوعة بمصوِّت ممّا لا يدع مجالاً لتجمُّع الصوت، أو قل إنَّ الصوتَ عندما يتمُّ بالراء سُرعان ما ينتقل إلى المصوِّت بعده؛ لأنَّ الراءَ ستكون بداية المقطع، ولمّا كان الإنسان لا يتكلّم أصواتًا منفردة، بل مقاطع ضمن سلسلة الكلام، فإنّه من الطبيعي أنْ يكونَ المقطعُ وحدةً صوتيّةً، وهذا يعني أنَّ التأثيرَ سيحدث بين أصوات هذه الوحدة الصوتيّة ممّا يؤدّي إلى تماسكها وانسجامها، ولهذا فإنَّ الأصوات في المقطع متداخلةٌ بينها، ممّا يجعل حال الصوت عندما يكون في بداية المقطع تختلف عنها في حال كونه نهاية.

---

(1) شرح المفصل: 9/ 67 .

(2) شرح المفصل: 9/ 71 .



ثمَّ ينقل نصًّا من الخصائص يخلص منه إلى أنَّ ابنَ جني يعُدُّ عينَ الثلاثي الساكنة في الأصل تتحرّك بمصوّت بين بين حال الوقف، ونصّ ابنُ جني الذي نقله هو: ((فعلمت بذلك مفارقة حال الساكن المحشوّ به لحال أوّل الحرف وآخره، فصار الساكن المتوسِّط - لما ذكرناه- كأنه لا ساكن ولا متحرك، وتلك حال تخالف حالَيْ ما قبله وما بعده، وهو الغرض الذي أريد منه، وجيءَ به من أجله، لأنه لا يبلغ حركة ما قبله فيجفو تتابعُ المتحرّكين ولا سكونَ ما بعده، فيجفا بسكونه المتحرّك الذي قبله فينقضُ عليه جهته وسَمْته))[1].

والحقُّ أنْ ليس في هذا النصّ ما يُشير إلى تحرُّك عين الثلاثي بمصوِّتٍ بين بين أو غيره؛ لأنَّ ابنَ جني كان يتحدَّث عن حال عين الثلاثي ساكنة في الدرج، وعن لامه ساكنة في الوقف والفرق بين السكونين، أو قل يتحدَّث عن سكون الدرج وسكون الوقف، ويوضِّح ذلك بما لا يشعر بوجود مصوِّت بين بين أو غيره فيقول: ((وممَّا يدلُّكَ على أنَّ الساكنَ إذا أدرج ليست له حال الموقوف عليه، أنك قد تجمع في الوقف بين الساكنين نحو بكر وعمرو، فلو كانت حال سكون كاف بكر كحال سكون رائه لما جاز أن تجمع بينهما، من حيث كان الوقف للسكون على الكاف كحاله لو لم يكن بعده شيء، فكان يلزمك حينئذ أن تبتدئ بالراء ساكنة، والابتداء بالساكن ليس في هذه اللغة العربية، لا بل دل ذلك على أن كاف بكر لم تتمكن في السكون تمكّن ما يوقف عليه، ولا يتطاول إلى ما وراءه ويزيد في بيان ذلك أنك تقول في الوقف النفْسْ، فتجد السين أتمّ صوتاً من الفاء، فإن قلبت فقلت: النَّسْفْ، وجدت الفاء أتمّ صوتاً، وليس هنا أمر يصرف هذا إليه، ولا يجوز حمله عليه إلا زيادة الصوت عند الوقوف على الحرف البتّة، وهذا برهان ملحق بالهندسي في الوضوح والبيان))[2].

---

(1) الخصائص: 1 / 59- 60 .

(2) الخصائص: 1/ 60 .

ثمَّ يذهب إلى أنَّ سيبويه يمنع تضعيف الحرف وقفًا إذا كانَ ما قبله ساكنًا في نحو عمرو وزيد وأشباه ذلك، ولكنَّهم يُشِمُّونَ ويرومون الحركة لئلاَّ يكون بمنزلة الساكن الذي يلزمه السكون[1]، وسيبويه إنَّما منع تضعيف الصوت الأخير عندما يكون ما قبله ساكنًا لكي لا تجتمع ثلاثة سواكن وهو ما لا يجوز في بنية الكلمة العربيَّة؛ لأنَّهم يعُدُّونَ الحرفَ المشدَّد حرفين، فعند تضعيف دال زيد مثلاً يُصبح / ز َـ ي د د /. ثمَّ إنَّ هذا المقطع / ز َـ ي د / يحمل النبر على قواعد الدكتور أنيس وتضعيفه يعني أنَّه ينبر نبر تضعيف فاجتمع فيه نبران كما يظهر، وهذا مُخالفٌ لقواعدهم النبريَّة، فضلاً عن أنَّ الرَّوْمَ والإشمامَ لُغةٌ لبعض العرب والأكثرُ الوقوفُ بالإسكان.

ثمَّ يستنتج من خلال النصوص المُتقدِّمة أنَّ العربَ الذين أُخِذَت اللغة عنهم، واستُشهِدَ بشعرِهم وأقوالِهم، كانوا ينطقون كلمة مثل (قبل) عند الوقف كما يأتي[2]:

1- أما قَبُلْ أو قَبَلْ، بالنقل أو بالإتباع.

2- وأمَّا قَبلَ، كما فُهِمَ من قول ابنِ جني.

3- وأمَّا قَبْلَ، كما فُهِمَ من قولِ ابن يعيش.

ثمَّ يسترسل في إيضاح طبيعة مصوِّت (بين بين) ((باعتماد مفهوم الإرشيفنيم L, archiphoneme وهو شكلٌ صوتيٌّ يتَّحد فيه حرفان "أو أكثر" متميِّزان في الأصل وظيفيًّا، ولكنَّهما يظهران في شكل موحَّد بسبب اختفاء الصفات المميِّزة بينهما في بعض السياقات الصوتيَّة الخاصَّة))[3].

---

(1) يُنظَر: اللسانيات العامة واللسانيات العربية: 109، والكتاب: 4/ 171 .

(2) يُنظَر: اللسانيات العامة واللسانيات العربية: 109 .

(3) اللسانيات العامة واللسانيات العربية: 110 .

لقد رمز إلى هذا المصوِّت بـ /e/ ويرى أنه لا يظهر في العربيّة إلاّ في المقطع الأخير الموقوف عليه، فيتحوَّل الشكل الأصلي من/ ص + ص/ إلى/ ص + e + ص/.[1]

والحقُّ أنَّ هذا المصوِّت الجديد مبهمٌ لا يمكن معرفته ولا تحديدهُ، فهو يرى أنّه وسط بين الفتحة والكسرة والضمَّة، وهذا (الصوت) غريبٌ حقًّا ولم يُعرَف من قبل.

ثمَّ ينتقل إلى المقطع المزيد في تصغير شابَّة ودابَّة ليُحاول إنكار وجوده فيهما مُستشهدًا بنصَّين: الأوَّل لسيبويه والثاني لابن منظور.

أمَّا النصُّ الأوَّل فهو: ((وذلك قولُكَ في مُدُقّ مُدَيْقّ وفي أصمّ أُصَيْمٌ ولا تغير الإدغام عن حاله، كما أنَّك إذا كسرتَ مُدُقًا للجمع قلت مداق، ولو كسرت أُصمّ على عدَّة حروفه كما تكسر أجدلاً، فتقول: أجادل، لقُلت: أصامّ، فإنَّما أجريتَ التحقير على ذلك، وجازَ أنْ يكونَ الحرفُ المُدغمُ بعد الياء الساكنة كما كان ذلك بعد الألف التي في الجمع))[2].

فقد استنتجَ الباحثُ أنْ سيبويه ساوى بين بنية أصامّ ومُدَقّ وبين أُصَيْمٌ ومُدَيْقٌ مقطعيًا بحيث إنَّ التركيبين المقطعيَّين / ص + م ط + ص – ص + م ق + ياء ساكنة + ص /.

ممَّا جعله يعتقد بأنْ المُتتالية / ay / تتحوَّل إلى فتحة طويلة مُمالة عندما تكونُ متلوَّةً بصحيح مُدغَم[3].

(1) يُنظَر: اللسانيات العامة واللسانيات العربية: 110 .

(2) اللسانيات العامة واللسانيات العربية: 111، ويُنظَر: الكتاب: 3/ 418 .

(3) يُنظَر: اللسانيات العامة واللسانيات العربية: 111 .

والحقُّ أنَّ سيبويه لم يُساوِ بينهما، إذ قال: ((وإنْ شئتَ أخفيتَ في ثوب بكر، وكان بزنته متحرّكًا، وإنْ أسكنتَ جازَ لأنَّ فيهما مَدًّا وليْنًا، وإنْ لم يبلُغا الألف كما قالوا ذلك في غير المنفصل نحو قولهم: أُصَيْمٌ...))[1].

فمقصودُ سيبويه إذن أَنَّ الساكنين ياء التصغير والصوت الأوَّل المُدغم جاز أنْ يجتمعا كما كانَ ذلك في الألف التي بعدها صوتٌ مُدغَمٌ نحو اصامٌ ومداقّ.

إنَّ ما أعتقده ليس له من سند يدعمه، فهو قائمٌ على الافتراض والظنّ لا التحقق العلمي، والذي يبعد ما يفترض ويظنّ أنّ إمامَ النُّحاةِ لم يذكر أنَّها ممالةٌ مُطلقًا، وهو الذي ذكر الإمالة وعرضها، فلو كانت تُنطَق فتحة طويلة ممالة حقًّا لما تردَّدَ سيبويه عن ذكرها.

أمَّا نصُّ ابنِ منظور الذي استدلَّ به فهو: ((وتصغير دابَّة: دُوَيْبة، الياء ساكنة وفيها إشمام))[2]، وليس في هذا النص حُجّةٌ له؛ لأنَّ الإشمامَ ليس صوتًا مسموعًا، بل تكيُّفٌ في الشفتين، قال سيبويه: ((وإشمامك في الرفع للرؤية وليس بصوتٍ للأُذن))[3].

فضلاً عن أنَّ العُلماءَ القُدامى قد صرَّحوا بأنَّ ياءَ التصغير لا تُحرَّك؛ لأنَّها موضوعةٌ على السكون، يشهد لهذا قولُ سيبويه: ((فياء التحقير لا تُحرَّك لأنَّها نظيرةُ الألف في مفاعل ومفاعيل))[4]، وهم مُجمعونَ على أنَّ الألفَ لا تُحرَّكُ البتَّة.

ممَّا تقدَّم أخلصُ إلى أنْ لا وجودَ لصوَّت بين بين في العربيَّة، وما إنكارُ وجود المقطع المزيد إلاّ قولٌ غيرُ سديد، غيرُ قائمٍ على منطق علمي وحُجّة مقبولة.

---

(1) الكتاب: 4/ 441.

(2) لسان العرب: (ويب).

(3) الكتاب: 4/ 440.

(4) الكتاب: 4/ 440.

خصائص المقطع العربي وسماته :

لاشكّ في أنّ كلّ لغةٍ من اللغات لها نظامُها المقطعي، وتبعًا لهذا النظام تؤلّفُ ألفاظها وتنسج كلماتها، والعربيّة شأنُها شأنُ اللغات الأخرى، لها نسيجٌ مقطعيٌّ يمتازُ بصفاتٍ أستطيع إجمالها على الشكل الآتي:

1- لا يبدأ المقطع العربي بصامتين مُطلقًا، وإذا ما حدث في أثناء التعامل الصوتي أن بدأ المقطع الصوتي بصامتين عُولِجَ باجتلاب همزة الوصل مع مصوّتها، وقد مرّ ذلك في كلامنا على همزة الوصل.

2- لا يحتوي المقطع الصوتي إلاّ على مصوّت واحد طويل أو قصير، ولا يوجد مقطعٌ في العربيّة خالٍ من المصوّتات، بل إنّ عدد المقاطع في أيّةِ كلمة مُساوٍ لعدد مصوّتاتها، في حين أنّ اللغات الأخرى تحوي بعض كلماتها على ((سواكن فقط مثل tz في الصينيّة، وحتّى في الانكليزية كلمة from تُصبح حين تنطق بسرعة firm))[1].

3- لا يلتقي مصوّتان في العربيّة، وإذا ما التقيا في تعامل صرفي فلا بُدَّ من علاجه، وقد توضّح ذلك في الحديث عن قمم المقاطع وقواعدها.

4- يمكن أنْ يجتمعَ صامتان في وسط الكلمة، ليكونَ الأوّلُ نهايةَ مقطع، والثاني بدايةَ مقطعٍ يليه[2]، نحو الفعل (أُكْتُبْ) / ء ُ ك / ت ُ ب /. ولكن لا يمكن اجتماع ثلاثة صوامت في وسطها أو نهايتها مُطلقًا. ولكنّنا نجد في لغاتٍ أخرى كالانكليزية مثلاً أربعة صوامت في وسطها نحو كلمة (abstraction) مثلاً[3].

---

(1) البحث اللغوي عند الهنود: 57 .

(2) يُنظَر: الكلام إنتاجه وتحليله: 210 .

(3) يُنظَر: في علم اللغة العام: 109 .

5- إنَّ أكثرَ المقاطع في العربيَّة شيوعًا هما المقطعان القصير والطويل بنوعيه، وسبب هذه الكثرة يعودُ إلى أنَّهما مقطعان حُرّان يقعان في أوّل الكلام أو وسطه أو آخره، أمَّا المقاطع الأخرى فهي مقاطعُ وقف في الغالب وإنْ وردت في الدرج فعلى وفق شروط تقيِّدها.

6- إنَّ أقلَّ ما تتألَّفُ منه الكلمةُ العربيَّةُ مقطعٌ واحدٌ. ونصَّ بعض العلماء على أنَّ أقصى ما يمكن أنْ تبلغه الكلمة العربيَّة في عدد مقاطعها هو سبعةُ مقاطع عن طريق إضافة السوابق واللواحق، ومثَّلوا لذلك بكلمة (فَسَيَكْفِيكَهُمو) و(أَنُلْزِمُكُمُوها)[1]. ولكنّنا قد نجد كلمات مُكوَّنة من أكثر من سبعة مقاطع نحو كلمة (سَيَتَقَاسَمُونَهُما): / س َ / ي َ / ت َ / ق ً / س َ / م ً / ن َ / هـ ُ / م ً /. وهي مؤلَّفةٌ من تسعة مقاطع، وإذا زدنا عليها السابقتين / ء َ / و / و َ / صارت أحدَ عشر مقطعًا، أي: أَوَسَيَتَقَاسَمُونَهُما[2].

7- تكره العربيَّة المقاطع المتماثلة المتتالية، قال سيبويه: ((اعلم أنَّ التضعيفَ يثقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد))[3]، لذا تعمد إلى التخلّص من ذلك بإحدى الوسائل الآتية:

أ- حذف أحد المقطعين، وذلك نحو اجتماع التاءين في أوّل مضارع تفعّل وتفاعل وتفعلل، فالتاءُ الأولى تاء المُضارعة والتاء الثانية التي كانت في أوّل الماضي نحو (تَنَزَّلُ المَلائِكَةُ) [القدر: 4] والأصلُ: تتنزَّلُ، أي / ت َ / ت َ / ن َ ز / ز َ / ل ُ /، فحذف أحد المقطعين، ولا يهمُّنا

(1) يُنظَر: الأصوات اللغوية: 162، المحيط: 1/ 49، علم اللغة بين التراث والمعاصرة: 130 .

(2) يُنظَر: دراسات في علم أصوات العربية: 131، الهامش رقم: 17 .

(3) الكتاب: 4/ 476 .

أيُهما المحذوف، وبهذا نبتعد عن الخلاف النحوي الذي جعل منه أبو البركات الأنباري مسألةً خلافيَّةً مذهبيَّة[1].

وقد شاع هذا الحذف في القرآن الكريم، ففيه وردَ (تَذَكَّرون) مثلاً سبع عشرةَ مرَّة بالحذف في مقابل (تَتَذَكَّرون) ثلاث مرَّات[2]، ووردَ فيه (تكادُ تميَّزُ من الغَيْظِ) [الملك: 8] بدل (تتميَّز)، وفيه أيضًا (فَأَنْتَ عنْهُ تَلَهَّى) [عبس: 10] دون (تتلهَّى)، وقد سمَّى برجستراسر هذا الحذفَ (الترخيم) فقال عنه: ((وهو حذفُ أحدِ مقطعين مُتتاليين أوَّلهما حرفان مثلان أو شبهان، نحو تَذَكَّرون" بدل: تَتَذَكَّرون))[3].

ويدخل هنا أيضًا ما سُمِّي بكراهيَة توالي الأمثال، في نحو نون الوقاية مع (إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ) قبل ياء المُتكلِّم[4]، وهذا الحذفُ قد شاعَ أيضًا في القُرآن الكريم، إذ ورد (إنِّي) مثلاً (124) مرَّة مقابل (إنَّني) (6) مرَّات، و(إنَّا) (33) مرَّة، مقابل (إنَّنا) مرَّة واحدة فقط[5]، أي:

إنَّني ← إنِّي / ء ِ ن / ن (ـَ) / ن ِ / ← / ء ِ ن / ن ِ /.

ب- المُخالفة بين الصوتين بقلب أحدهما صوتًا آخر يغلب أن يكون من المصوِّتات الطويلة أو من الأصوات المائعة (اللام والميم والنون والراء) اقتصادًا في الجُهد المبذول في أثناء النُّطق[6]، قال سيبويه: ((اعلم أنَّ التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن

---

(1) يُنظَر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 378 (المسألة: 93).

(2) يُنظَر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: 272.

(3) التطور النحوي: 70.

(4) يُنظَر: الكتاب: 2/ 369، المقتضب: 1/ 249.

(5) يُنظَر: التطور النحوي: 46، كراهة توالي الأمثال في أبنية العربيَّة: 130 (بحث).

(6) يُنظَر: الأصوات اللغوية: 252، التطور النحوي: 43.

يكون من موضع واحد... وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له))[1]، وذلك نحو: تسرّيتُ وتظنّيتُ وتقصّيتُ ودينار وديوان، والأصل/ تسرّر وتظنّنَ ودنّار ودوّان.

ج- الإدغام، وذلك عن طريق إسقاط قمّة المقطع الأوّل، ممّا يعني اختزال المقطعين ليُصبحا مقطعًا واحدًا، انسجامًا مع قانون السهولة والتيسير في الجُهد[2]، وذلك نحو: مَدَّ وعَدَّ وشَدَّ وغيرها، والأصلُ مَدَدَ وعَدَدَ وشَدَدَ، أي / م َ / د َ / د َ / ← / م َ د / د َ /. ومثله الباقي.

د- الفصل بين الأصوات المتماثلة بفاصل، ويظهر ذلك عند توكيد الفعل المُسند إلى نون النسوة، فيزيد الصرفيُّونَ ألفًا تُسمَّى بالألف الفارقة[3]، نحو: يضربنانِّ والأصلُ يَضْرِبْنَ + ن ← يضربنانِّ، أي:

/ ي َ ض / ر ِ ب / ن َ + ن ن َ / ← / ي َ ض / ر ِ ب

/ ن َ ن / ن ِ /، وفيها غيّرت الفتحة إلى كسرة مُغايرة للقمّة التي تسبقها[4].

8- يميل المقطع العربي إلى الانسجام والتجانس الصوتي بين مكوّناته، فإذا ما ظهرت أصواتٌ لا تنسجمُ مع الأصوات الأخرى عمَدَ إلى تقريب هذه الأصوات في الصفات والمخارج، وهو ما يدعوهُ المُحدثون بالتماثل

---

(1) الكتاب: 4/ 417.

(2) يُنظَر: فقه اللغات السامية: 78.

(3) يُنظَر: اللغة: 91، التطور اللغوي: 44.

(4) يُنظَر: فقه اللغات السامية: 77، التطور اللغوي: 42.

الصوتي[1]، وقديمًا قال ابنُ جني: ((ومن ذلك قولهم إنَّ ياء ميزان وميعاد انقلبت عن واو ساكنة، لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة، وهذا أمرٌ لا لبسَ في معرفته، ولا شكَّ في قوّةِ الكُلفة في النُطقِ به، وكذلك قلب الياء في موسر وموقن واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ولا توقف في ثقل الياء الساكنة بعد الضمة لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة وهذا كما تراه أمر يدعو الحسُّ إليه ويحدو طلب الاستخفاف عليه))[2]، أي إنَّ أصل الياء في ميزان وميعاد واو، ولكن وقوعها بعد كسره يُسبِّب صعوبةً في النُطق نتيجةَ انتقال اللسان من الكسر إلى الواو ممّا حدا بالعربيِّ إلى إسقاط الواو ومدّ الصوت بالمصوِّت القصير قبل الواو وهكذا:

/ م ـِ و / ز ـَ ن / ⟵ / م ـِ / ز ـَ ن / ومثله ميعاد.

وللسّبب نفسه أسقط العربي الياء في (مُيْسر) و(مُيْقن) ومدَّ الصوت بالمصوِّت القصير قبلها، أي:

/ م ـُ ي / س ـِ ر / ⟵ / م ـُ / س ـِ ر / ومثله موقن.

وقالوا أيضًا: ديار وثياب والغازي والداعي[3]، والأمثلة كثيرةٌ ولستُ بسبيل حصرِها.

---

(1) يُنظَر: التطور اللغوي: 22، علم اللغة بين التراث والمعاصرة: 213 .

(2) الخصائص: 1/ 50؛ المنصف: 1/ 221 .

(3) يُنظَر: عمدة الصرف: 219، الواضح في علم الصرف: 37 .

الحضارة والتراجم

2



المصارد والمراجع

أ- الكتب المطبوعة:

- القرآن الكريم.

- أبحاث في أصوات العربيّة، الدكتور د. حسام النعيمي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988م.

- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء)، الدكتور عبد الصبور شاهين، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ/ 1987م.

- أسرار العربيّة، أبو البركات كمال الدين الأنباري (577هـ)، عني بتصحيحه محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1377هـ/ 1957م.

- أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس- كلية التربية، 1972م.

- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، الطبعة الثانية، مطبعة دائرة المعارف العثمانيّة، حيدر آباد الدكن، 1359هـ.

- أصوات اللغة، الدكتور عبد الرحمن أيوب، الطبعة الأولى، مطبعة دار التأليف: 1963م.

- الأصوات اللغويَّة، الدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة الرابعة، ملتزمة الطبع والنشر، مكتبة الانجلو المصريَّة، القاهرة، 1971م.

- الأصول، دراسة ابيستمولوجيَّة للفكر اللغوي عند العرب، الدكتور تمَّام حسَّان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988م.

- الأصول في النحو، أبو بكر بن السرَّاج (316هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1393هـ/ 1973م.

- الألسنية العربيَّة، الدكتور ريمون طحّان، الطبعة الأولى، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1972م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويِّين البصريِّين والكوفيِّين، أبو البركات الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، مطبعة حجازي، القاهرة، 1953م.

- الإيضاح في شرح المفصَّل، ابن الحاجب النحوي (646هـ)، تحقيق الدكتور موسى بنّاي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجّاجي (337هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، الطبعة الرابعة، دار النفائس، 1402هـ/ 1982م.

- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضيَّة التأثير والتأثُّر، الدكتور أحمد مختار عمر، الطبعة الثانية، مطبعة أطلس، القاهرة، 1396هـ/ 1976م.

- البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، الدكتور أحمد مختار عمر، دار الثقافة، بيروت، 1972م.

- البنية الصوتيَّة للكلمة العربيَّة، الدكتور عبد القادر جديدي، المطابع الموحَّدة، تونس، 1986م.

- التبيان في إعراب القرآن للعكبري (616هـ)، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د.ت.

- التشكيل الصوتي في اللغة العربيَّة، فونولوجيا العربية، الدكتور سلمان حسن العاني، ترجمة ياسر الملاَّح، مراجعة الدكتور محمد محمود غالي، الطبعة الأولى، مطابع دار الميلاد، النادي الثقافي، جدة، المملكة العربية السعودية، 1403هـ/ 1983م.

- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الدكتور الطيِّب البكّوش، الطبعة الثانية، المطبعة العربيَّة، تونس، 1987م.

- التطور اللغوي التاريخي، د. إبراهيم السامرائي، الطبعة الثانية، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1401هـ- 1981م.

- التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي بالرياض.

- التطوّر النحوي للغة العربيَّة، برجستراسر، أخرجه وصحَّحه وعلّق عليه الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، دار الرفاعي بالرياض، 1402هـ/ 1982م.

- التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدكتور عبد السلام المسدي، الطبعة الثانية، الدار العربية للكتاب، 1986م.

- التكملة، أبو علي الفارسي (377هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، طبع بمطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

- الجامع لأحكام القرآن (ت 671هـ)، تحقيق أبو إسحق إبراهيم أطفيش، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، مؤسسة التاريخ العربي، 1405هـ- 1980م.

- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، محمد بن علي الصبّان (1205هـ)، دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي.

- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (293هـ)، تحقيق محمد علي النجّار، الطبعة الرابعة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990م.

- الدراسات الصوتيّة عند علماء التجويد، الدكتور غانم قدوري الحمد، الطبعة الأولى، مطبعة الخلود، بغداد، 1406هـ/ 1986م.

- دراسات في علم أصوات العربية، الدكتور داود عبده، نشر وتوزيع مؤسسة الصباح.

- دراسات في علم اللغة، الدكتورة فاطمة محمد محجوب، المطبعة العربيّة الحديثة، الناشر دار النهضة العربيّة.

- دراسات في علم اللغة، الدكتور كمال محمّد بشر، دار المعارف بمصر، 1969م.

- دراسات في اللغة، الدكتور إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، 1991م.

- دراسات في اللغة والنحو، الدكتور عدنان محمّد سلمان، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991م.

- الدراسات اللهجيّة والصوتيّة عند ابن جني، الدكتور حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980م.

- دراسة السمع والكلام، الدكتور سعد مصلوح، مطبعة دار التأليف، القاهرة، 1400هـ/ 1980م.

- دراسة الصوت اللغوي، الدكتور أحمد مختار عمر، الطبعة الأولى، عالم الكتب، 1396هـ/ 1976م.

- دروس في علم أصوات العربيّة، جان كانتينو، نقله إلى العربيّة صالح القرمادي، نشريّات مركز الدراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعيّة، طبع أوفسيت الشركة التونسية لفنون الرسم، 1966م.

- سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق مصطفى السقّا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1374هـ/ 1954م.

- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري (905هـ)، الطبعة الأولى، مطبعة الاستقامة، القاهرة 1374هـ/ 1954م.

- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي (688هـ)، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، مطبعة حجازي، القاهرة، 1939م.

- شرح الفارابي لكتاب أرسطو طاليس في العبارة، أبو نصر الفارابي (339هـ)، نشره ولهلم كوتش اليسوعي وستانلي مارو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكيَّة، بيروت، 1960م.

- شرح الكافية في النحو، رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان.

- شرح مختصر التصريف العربي في فن الصرف، مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، الكويت، 1983م.

- شرح المفصّل، موفّق الدين بن يعيش النحوي (643هـ)، إدارة الطباعة المنيرية.

- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش النحوي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مطابع المكتبة العربيَّة، حلب، 1393هـ/ 1973م.

- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها، أحمد بن فارس (395هـ)، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت 1382هـ/ 1963م.

- الصرف، الدكتور حاتم صالح الضامن، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1991م.

- العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، الدكتور هنري فليش، تعريب الدكتور عبد الصبور شاهين، الطبعة الثانية، دار المشرق، بيروت، 1983م.

- علم الأصوات، برتيل مالبرج، ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين، مطبعة التقدّم، القاهرة، 1985م.

- علم الأصوات، د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.

- علم الأصوات العام – أصوات اللغة العربيّة، بسام بركة، مركز الإنماء القومي.

- علم اللغة، د. محمود السعران، دار المعارف بمصر، 1962م.

- علم اللغة بين التراث والمعاصرة، الدكتور عاطف مدكور، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دار التوفيق النموذجيّة للطباعة والجمع الآلي، القاهرة، 1987م.

- علم اللغة العام – الأصوات، الدكتور كمال محمد بشر، الطبعة الرابعة، دار المعارف، مصر، 1975م.

- علم اللغة العربيّة – مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، الدكتور محمود فهمي حجازي، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت.

- علم اللغة وفقه اللغة، الدكتور عبد العزيز مطر، دار قطري بن الفجاءة، قطر، 1405هـ/ 1085م.

- عمدة الصرف، كمال إبراهيم، الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء، بغداد، 1957م.

- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ)، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، 1982م.

- فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، 1397هـ/ 1977م.

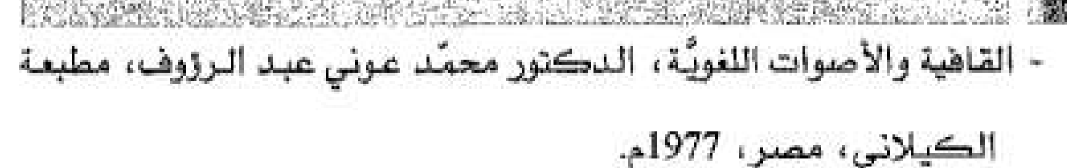
- فقه اللغة المقارن، الدكتور إبراهيم السامرائي، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، 1978م.

- فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، الطبعة الثالثة، دار الفكر، 1968م.

- في الأصوات اللغوية – دراسة في أصوات المدّ العربية، الدكتور غالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة، 1984م.

- في البحث الصوتي عند العرب، الدكتور خليل إبراهيم العطيّة، دار الحريّة للطباعة، بغداد، 1983م.

- في علم اللغة العام، الدكتور عبد الصبور شاهين، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، 1400هـ/ 1980م.



- القافية والأصوات اللغويّة، الدكتور محمّد عوني عبد الرؤوف، مطبعة الكيلاني، مصر، 1977م.

- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1966م.

- قضايا أساسيّة في علم اللسانيات الحديث، الدكتور مازن الوعر، الطبعة الأولى، مطبعة العجلوني، دمشق، 1988م.

- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (180هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1402هـ/ 1982م.

- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (538هـ)، دار الفكر، بيروت.

- الكلام إنتاجه وتحليله، الدكتور عبد الرحمن أيوب، الطبعة الأولى، مطبوعات جامعة الكويت، 1404هـ/ 1984م.

- كلام العرب – من قضايا اللغة العربية، الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، دار المعارف بمصر، 1967م.

- لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (711هـ)، دار صادر، بيروت، 1374هـ/ 1955م.

- اللسانيات العامة واللسانيات العربيّة، الدكتور عبد العزيز حليلي، الطبعة الأولى، منشورات دراسات سال- الدار البيضاء، 1991م.

- اللغة، فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمّد القصاص، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1950م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمّام حسّان، الطبعة الثانية، الهيأة المصريّة العامّة للكتاب، 1979م.
- اللمع في العربيّة، ابن جني، تحقيق حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد.
- مبادئ ألسنية، أندريه مارتينيه، ترجمة ريمون رزق الله، الطبعة الأولى، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1980م.
- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط تحتوي على متن الشافية وشرحها، أحمد بن الحسن الجاربردي (746هـ)، عالم الكتب، بيروت.
- محاضرات في اللغة، الدكتور عبد الرحمن أيوب، مطبعة المعارف، بغداد، 1966م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجّار والدكتور عبد الفتاح شلبي، القاهرة، 1386هـ.
- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، الطبعة الأولى، مكتبة دار الشرق، سوريا، 1392هـ/ 1972م.
- المدخل إلى علم اللغة، الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1405هـ/ 1985م.



- المدخل إلى علم اللغة، الدكتور محمود فهمي حجازي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1976م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجّاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، مطابع الشعب، 1378هـ.

- المقتضب، أبو العبّاس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

- المقرب، ابن عصفور الإشبيلي (669هـ)، تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجواري والدكتور عبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، 1392هـ/ 1972م.

- الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الثانية، دار القلم، حلب، 1393هـ/ 1973م.

- مناهج البحث في اللغة، الدكتور تمّام حسّان، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1955م.

- المنصف، ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1954م.

- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني (684هـ)، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، تونس، 1966م.

- المنهج الصوتي للبنية العربية، الدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، 1400هـ/ 1980م.

- موسيقى الشعر، الدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة الرابعة، دار القلم، بيروت، لبنان، 1972م.

- الموسيقى الكبير، أبو نصر الفارابي، تحقيق غطّاس عبد الملك خشبة، دار الكتاب العربي، القاهرة.

- النشر في القراءات العشر، أبو الخير ابن الجزري (833هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1400هـ/ 1980م.

- الواضح في علم الصرف، الدكتور محمد خير الحلواني، الطبعة الرابعة، دار المأمون للتراث، 1407هـ/ 1987م.

- الوجيز في فقه اللغة، محمد الأنطاكي، مكتبة الشهباء، حلب، 1389هـ.

ب- الرسائل الجامعية:

- الإلصاق في العربية، جواد كاظم إبراهيم، كلية الآداب- جامعة بغداد، 1994م.

- التقاء الساكنين والتخلص منه في ضوء الدرس الصوتي الحديث، صباح عطيوي عبود، كلية الآداب – جامعة بغداد، 1997م.

- البحث الصوتي والدلالي عند الفيلسوف الفارابي، رجاء عبد الرزاق كاظم الدفاعي، كلية الآداب- جامعة بغداد، 1992م.

- القراءات القرآنية في ضوء القياس اللغوي والنحوي، د. حامد عبد المحسن الجنابي، الجامعة المستنصرية- كلية الآداب، 1996م.

- المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، عبد العزيز سعيد أحمد الصيغ، كلية الآداب- جامعة بغداد، 1988م.

ج- البحوث والمجلاّت:

- اتّصال الفعل بضمائر الرفع – دراسة صوتيّة صرفيّة، الدكتور حسام سعيد النعيمي، (بحث مخطوط).

- أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربيّة، يحيى القاسم، مجلّة أبحاث اليرموك، المجلّد 11، العدد الثاني، سنة 1414هـ/ 1993م.

- إشكالية الرسم في ضوء الدرس الصوتي الحديث، الدكتور حسام سعيد النعيمي، (بحث مخطوط).

- جوانب من الدرس الصوتي عند الفارابي الفيلسوف، الدكتور حسام سعيد النعيمي، (بحث مخطوط) .

- الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النُّطقيَّة، الدكتور سمير شريف ستيتيَّة، مجلة البلقاء، المجلّد الثاني، العدد الأوّل، سنة 1413هـ/ 1992م.

- قضايا صوتيَّة في النحو العربي، الدكتور طارق عبد عون الجنابي، مجلّة المجمع العلمي العراقي، المجلّد 38، سنة 1987م.

- كراهة توالي الأمثال في أبنية العربيَّة، الدكتور رمضان عبد التواب، مجلة المجمع العلمي العراقي، المُجلّد 18، سنة 1969م.

- ما ذكره الكوفيُّون من الإدغام، صبيح حمود الشاتي، مجلّة المورد، المُجلّد 12، العدد الثاني، سنة 1403هـ/ 1983م.

- محاولة ألسنية في الإعلال، الدكتور أحمد الحمو، مجلّة عالم الفكر، المُجلّد 20، العدد الثالث، سنة 1989م.

- المُصوِّتات عند علماء العربيَّة، غانم قدوري حمد، مجلة كلية الشريعة، جامعة بغداد، العدد الخامس، سنة 1399هـ/ 1979م.

- المقطع الصوتي عند الفلاسفة واللغويِّين، الدكتور حسام سعيد النعيمي، (بحث مخطوط) .

- المقطعيَّة في اللغة العربيَّة، إسحاق موسى الحسيني، مجلّة مجمع اللغة العربيَّة، القاهرة، العدد 15، سنة 1962م.

المقطع الصوتي في العربية







9789957762896



للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان - العبدلي - شارع الملك حسين
قرب وزارة المالية - مجمع الرضوان التجاري رقم 118
هاتف: 4616436 6 962+ فاكس: 4616435 6 962+
ص.ب 926414 عمان 11190 الأردن
E-mail : gm@redwanpublisher.com
gm.redwan@yahoo.com
www.redwanpublisher.com